وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلم التسيير

UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

قسم: العلوم الاقتصادية **تخصص:** اقتصاد كمي

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

خيارات التنويع الاقتصادي في الجزائر -دراسة قياسية- خلال الفترة(2000-2020).

من اعداد الطالبتين:

- بلهاشمي أمينة
- بودوحيو شهيناز

تحت اشراف الأستاذ:

د. مولود نورين

❖ أعضاء اللجنة المناقشة

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة
رئيسا	ودان بوعبدالله	أستاذ محاضر-أ-
مقررا	مولود نورين	أستاذ محاضر-أ-
مناقشا	يخلف عبد الله	أستاذ مساعد -أ-

السنة الجامعية: 2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

قال الله تعالى «فتبسم ضاحكا من قولها وقال ربي اوزعني ان اشكر نعمتك التي انعمت علي وعلى والدي وان اعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين "

صدق الله العظيم سورة النمل الآية (19).

الحمد لله والشكر له أولا الذي شرح لنا صدورنا ويسر امرنا وخفف عنا وزرنا واحل العقدة من لساننا وافقه قولنا ووفقنا في إتمام هدا العمل المتواضع ملك الملوك به أستعاننا وعليه توكلنا فهو خير المتوكلين.

اللهم انا نشكرك على كل طريق صعب يسرته والحمد لله الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين والمرسلين.

نتقدم بالشكر الجزيل والتقدير الخاص للأستاذ الفاضل والمشرف على مذكرة التخرج **"مولود نورين** " على التوجيهات القيمة جزاك الله خيرا وجعله في ميزان حسناتك كما لا يسعنا ولا يفوتنا إلا ان نعبر عن تقديرنا الخالص وامتناننا إلى اعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذه المذكرة ، كما نشكر كل من أمدنا بيد المساعدة والتوجيه، الإرشاد والتشجيع لإعداد هذا البحث لكل موظفي " الديوان الوطني للإحصاء - وهران - " لكل الأساتذة الكرام الذين لم يبخلوا علينا بأي معلومة ولكل من ابدى لنا النصح ولم يتسع المقام لذكره لهم جميعا عظيم الامتنان والتقدير.

الى من تحلو بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء الى ينابيع الصدق الصافي الى من سعدت برفقتهم الى من كانوا معي على طريق النجاح والخير الى من عرفت كيف اجدهم وعلموني ان لا اضيعهم... الى أصحاب القلب الطيب والنوايا الصادقة.

امينة وشهيناز

الاهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

الحمد الله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين

الى من غمرني بحنانه وعطفه الى من غرس فيا حب البحث والمعرفة الى من هداني من حياته ليهب لي حياة أفضل الى من سقاني من صحته وحياته لتزهر حياتي ومستقبلي **الى والدي.**

اهدي ثمرة جهدي الى اول نور فتحت له عيني والتي افنت شبابها لأجلي والتي كانت سندا في حياتي الى التي أيقظت في خاطري بذور الحب والايمان وعلمتني قواعد التواضع الى نور عيني وحبيبة قلبي في هذا الوجود الى التي من تاهت الكلمات والحروف في وصفها الي من لا أجد لها عبارات تليق بمقامها العالي الى من جعل الله الجنة تحت اقدامهن الى

امي قرة عيني.

الى من يعجز اللسان عن وصفه الى من علمني معنى الحياة الى من كافح بكل شيء لأجل سعادتي وتوفير كل متطلباتي الي أعظم رجل في الكون الي من كان السبب في نجاحي والقدوة في حياتي الي الذي رباني فأحسن تربيتي وعلمني وهو بمثابة مثلي الأعلى الى من علمني العطاء بدون انتظار الي الاسم الذي يخفي حقيقة نجاحي

الى **ابي** العزيز.

امي ابي ادام الله عليكم الصحة والعافية الى اخواتي وصديقاتي التي لم تلدهم امي الي كل من وسعهم قلبي ولم يذكرهم قلمي.

امينة

الاهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

" ربي اشرح لي صدري ويسر لي أمري وأحلل العقدة من لساني يفقه قولي"
إلى من قال فيهما الله " ولا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما " صدق الله العظيم.

أهدي ثمرة جهدي إلى فيض الحنان وينبوع المحبة وأحق الناس بصحبة **أمي أمي أمي** التي حملتني وهن على وهن وبكت من أجلى في صمت والتي أهدتها الحياة التعب والحرمان فأهدتني الدفء والحنان ناصحتي ومشجعتي والداعية لي بالخير والنجاح أينما حللت.

إلى مصدر فخري واعتزازي، إلى من غرس فينا حب التعلم والكفاح إلى الذي كان له الفضل في تربيتي وتعليمي فكابد الشدائد وكان عرق جبينه منير دربي فتثاقلت دموعي حيرة في الرد إلى من تشرفت بحمل اسمه.... **" أبي بلسم جراحي"** .

إلى الشجرة المباركة التي أستفيء بضلالها وكنز حياتي إخوتي وأخواتي، إلى كل الأهل والأحباب وكل من كان سندا لي في هذا البحث، إلى كل الأصدقاء وخاصة احبة القلب ورفقاء الدرب.

إلى كل السائرين في طريق الخير والعلم وإنارة العقول.

إلى كل من هم في ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي اهدي عملي هذا.

شهيناز

الفهرس

شكر وعرفان .....

قائمة الاشكال .....

قائمة الجداول .....

المقدمة 1

تمهيد: 5

الفصل الأول: قطاع المحروقات والتنويع الاقتصادي في الجزائر. 6

المبحث الأول: قطاع المحروقات ومكانته في الاقتصاد الجزائري. 6

المطلب الأول: عموميات حول النفط. 6

المطلب الثاني: دور النفط في الاقتصاد الجزائري. 7

المطلب الثالث: الصادرات والايرادات النفطية في الجزائر. 9

المبحث الثاني: واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر. 10

المطلب الأول: مفهوم واهمية التنويع الاقتصادي. 10

المطلب الثاني: اهداف التنويع الاقتصادي ومحدداته. 14

المطلب الثالث: تشخيص واقع التنويع الاقتصادي وشروط نجاحه في الجزائر. 18

المطلب الرابع: تجارب الدول الناشئة في التنويع الاقتصادي. 22

خلاصة الفصل: 27

تمهيد: 29

الفصل الثاني :دراسة قياسية لخيارات التنويع الاقتصادي في الجزائر. 30

المبحث الاول: الاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات. 30

المطلب الاول: الفلاحة كبديل استراتيجي لقطاع المحروقات. 30

المطلب الثاني: مقومات القطاع الصناعي كخيار للتنويع الاقتصادي. 35

المطلب الثالث: دور القطاع السياحي في تحقيق التنويع الاقتصادي. 43

المطلب الرابع: افاق الطاقات المتجددة كاستراتيجية مكملة للطاقة النافدة في الجزائر. 50

المبحث الثاني: دراسة قياسية لخيارات التنويع الاقتصادي في الجزائر. 56

المطلب الأول: مفاهيم حول الاقتصاد القياسي. 56

المطلب الثاني: الانحدار الخطي المتعدد. 57

المطلب الثالث: اختبار المعنويات (الفردية والكلية) للنموذج. 63

المطلب الرابع: محاولة بناء نماذج قياسية لخيارات التنويع الاقتصادي في الجزائر. 66

خلاصة الفصل: 79

الخاتمة 80

المراجع 83

قائمة الملاحق 89

قائمة الاشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	نسبة مساهمة قطاع المحروقات في تكزين الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)	8
2-1	نسبة مساهمة الصادرات النفطية في الصادرات الاجمالية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)	10
3-1	قيم مؤشر هيرشمان-هيرفيندال خلال الفترة (2000-2020)	17
4-1	منحنى بياني يوضح نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي	21
5-1	رسم توضيحي لمفهوم التنويع الاقتصادي في الدول النفطية	25
1-2	نسب مصادر الطاقة المتجددة التي تستخدم لتوليد الكهرباء على المستوى العالمي	53
2-2	مخطط لمنهج البحث في الاقتصاد القياسي	56
3-2	الهدف من طريقة المربعات الصغرى	59
4-2	مناطق القرار في الارتباط الذاتي حسب اختبار دوربن-واتسون	65
5-2	اختبار Jarque-Bera لتوزيع الأخطاء العشوائية	72

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	نسبة مساهمة قطاع المحروقات في تكزين الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)	7
2-1	نسبة مساهمة الصادرات والايرادات النفطية في الجزائر خلال الفترة (2020-2000)	9
3-1	قيم مؤشر هيرشمان-هيرفيندال خلال الفترة (2000-2020)	17
1-2	التحليل الاستراتيجي لقطاع السياحة في الجزائر بتطبيق نموذج SWOT	49
2-2	إمكانيات الطاقة الشمسية في الجزائر حسب وزارة الطاقة والمناجم الجزائرية	52
3-2	مقارنة الطاقات المتجددة والطاقات الاحفورية	53
4-2	القدرات المتراكمة لبرنامج الطاقات المتجددة حسب النوع والمرحلة خلال فترة (2015-2030)	54
5-2	تقدير نتائج النموذج الأول	66
6-2	جدول مساعد يوضح معنوية كل معلمة في النموذج الأول	66
7-2	تقدير نتائج النموذج الثاني	68
8-2	جدول مساعد يوضح معنوية كل معلمة في النموذج الثاني	69
9-2	نتائج التقدير للاختبار White	71
10-2	تقدير نتائج النموذج الثالث	73
11-2	جدول مساعد يوضح معنوية كل معلمة في النموذج الثالث	74

الملخص:

ان اقتصاديات الدول المبنية على مورد واحد وهو النفط كالاقتصاد الجزائري يجب أن يتخلص من التبعية المطلقة له كمورد أساسي للتنمية الاقتصادية، تهدف هذه الدراسة القياسية الى تقييم ومعرفة واقع التنويع الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة الزمنية (2000-2020)، حيث تبين لنا أن الجزائر سعت لانتهاج سياسات واستراتيجيات متعددة، لتفعيل التنويع الاقتصادي بمختلف القطاعات الاقتصادية ومع ذلك لازال الاقتصاد الوطني اقتصاد تبعية. على الرغم مما تمتلكه من موارد طبيعية وبشرية تؤهلها لتحقيق تطور اقتصادي كبير، وفي هذا السياق لابد أن تقوم الدولة بتبني استراتيجية متكاملة وأكثر فاعلية لاقتصاد ما بعد النفط كإطار عام للانتقال بمسيرة التنمية في الجزائر إلى مرحلة جديدة من النمو والتطور خاصة بعد انهيار أسعار البترول.

الكلمات المفتاحية: نفط-تنويع اقتصادي-نمو اقتصادي -الاستراتيجيات -قطاعات اقتصادية -تبعية-تنمية اقتصادية-الجزائر -أسعار البترول.

Abstract:

The economies of countries that are built on one resource, which is oil, like the Algerian economy, must get rid of absolute dependence on it as a basic resource for economic development. This standard study aims to assess and know the reality of economic diversification in Algeria during the time period (2000-2020). Multiple policies and strategies, to activate economic diversification in various economic sectors. Nevertheless, the national economy is still a dependent economy. Despite the natural and human resources it possesses that qualify it to achieve great economic development, and in this context the state must adopt an integrated and more effective strategy for the post-oil economy as a general framework to move the development process in Algeria to a new stage of growth and development, especially after the collapse of oil prices.

Keywords: Oil - economic diversification - economic growth - strategies - economic sectors - dependency - economic development - Algeria - oil prices.

المقدمة

المقدمة

يمثل قطاع المحروقات عصب الحياة في معظم الاقتصاديات المنتجة له على غرار الجزائر والتي اعتمدت عليه كأساس لبناء وصياغة سياستها الاقتصادية، فقد عملت السلطات الجزائرية منذ الاستقلال على إعطاء عناية خاصة لهذا القطاع، إذ يعتبر المصدر الرئيسي للطاقة من جهة وللموارد المالية من جهة أخرى، حيث كان يستحوذ على حصة الأسد مقارنة بالقطاعات الأخرى ويشكل المصدر الرئيسي لتوفير العملة الصعبة.

فالجزائر تعتبر من الدول النامية النفطية التي تعتمد على الجباية البترولية كمورد أساسي وهام لتغطية النفقات العامة لكن الصدمات المتتالية والازمات التي اصابت اقتصاد معظم دول العالم في السنوات الأخيرة نتيجة انخفاض اسعار البترول ادى الى حتمية تنويع القاعدة الانتاجية، والتخفيف من الاعتماد على مصدر واحد، فعندما يرتبط أداء الاقتصاد بإنتاج منتج معين فان انخفاض أسعار هذا المنتج سيؤدي بالضرورة إلى تعرض الهيكل الانتاجي للمخاطر على عكس زيادة عدد القطاعات الاقتصادية المنتجة يؤدي الى توزيع الضرر.

إن التنويع الاقتصادي في الجزائر يعتبر شرط ضروري من اجل بناء اقتصاد مستمر يرتكز على قاعدة عريضة ومتنوعة من الموارد الاقتصادية ، ويتسم بدرجة عالية من التكامل المتجسد في الترابط الوثيق بين مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة لذا فهي تسعى لانتهاج سياسات تهدف الى تنمية القطاعات الإنتاجية وتطويرها كالقطاع الفلاحي ، الصناعي ، السياحي والطاقات المتجددة بابتكار خدمات جديدة متطورة خارج القطاع النفطي لتجنب الصدمات والأزمات التي تشهدها الأسواق ، والتي يكون الهدف منها إعادة هيكلة الاقتصاد ، ورفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة في الناتج المحلي ،فتبلورت رهانات اقتصادنا الوطني بين واقعه الريعي، الذي ساهم في تعطيل الجهاز الإنتاجي خارج المحروقات بشكل كبير وبين المأمول في إعادة إصلاح وإنعاش وتنويع النشاط الاقتصادي.

❖ **الإشكالية الرئيسية:**

من خلال ما تقدم يمكننا صياغة معالم إشكالية بحثنا هذا، وفق السؤال الجوهري الرئيسي التالي:

في ظل تطور الاقتصاد العالمي ماهي خيارات التنويع الاقتصادي الممكنة في الجزائر للخروج من التبعية النفطية؟

❖ **الأسئلة الفرعية:**

يتفرع من هذه الإشكالية، أسئلة جزئية نحاول من خلالها الإلمام بكل جوانب موضوع دراستنا وهي:

- الى اي مدى يرتبط الاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات؟
- ماهي الاستراتيجيات المتبعة والتي من خلالها يمكن تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر؟

❖ **الفرضيات:**

للإجابة على الإشكالية الرئيسية، وكذلك التساؤلات الفرعية قمنا بصياغة مجموعة من الفرضيات لهذه الدراسة قصد طرحها للمناقشة وتحليلها:

- تعتمد الدول النفطية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة على قطاع المحروقات في نموها الاقتصادي.
- يساهم التنويع الاقتصادي في نمو اقتصادي.

❖ **أهمية الدراسة:**

يكتسي موضوع التنويع الاقتصادي في الاقتصاديات الريعية أهمية خاصة بالنظر إلى شروط وإمكانيات الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد حقيقي متنوع منتج للثروة. فالتركيز على قطاع المحروقات دون منح الفرص لقطاعات ذات الميزة النسبية، سوف ينعكس سلبا على القيمة المضافة لتلك الاقتصاديات، فالتنويع الاقتصادي هو حل لمشكلة الاقتصاد الريعى للتخلص التدريجي من خطر الاعتماد الكلي على قطاع المحروقات وتنويع مصادر الدخل.

❖ **أهداف الدراسة:**

تسعى هذه الدراسة للوصول الى تحقيق جملة من الاهداف، أهمها:

- ابراز المكانة التي تحتلها المحروقات في الاقتصاد الجزائري.
- التعرف على واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر.
- الوقوف على أهمية التنويع الاقتصادي في الخروج من دائرة الاعتماد على مورد واحد.
- تحديد أنواع التنويع الاقتصادي وكيفيات حساب مؤشراته.
- أهمية التركيز في التنويع الاقتصادي من خلال تنشيط القطاع السياحي، الفلاحي، الصناعي وقطاع الطاقات المتجددة.

❖ **المنهج المتبع:**

تستند هذه الدراسة إلى استخدام المنهج الوصفي التحليلي كركيزة أساسية لتوضيح أهداف البحث، كذلك المنهج القياسي عن طرق تقدير واختبار النموذج مستعملا البيانات المتحصل عليها من برنامج Eviews 10، على اعتبار القطاع الفلاحي، السياحي، الصناعي والطاقات المتجددة كأداة للتنويع الاقتصادي الذي مفاده تحقيق التنمية خارج قطاع المحروقات.

❖ **حدود الدراسة:**

- **الحدود الزمانية:** تغطي هذه الدراسة الفترة الممتدة من " **2000-2020**"
- **الحدود المكانية:** نعالج موضوع هذه الدراسة على المستوى الوطني في الجزائر.

❖ **معوقات وصعوبات الدراسة:**

صادفنا خلال بحثنا جملة من الصعوبات والمتمثلة في:

- ✓ صعوبة الحصول على المعطيات والمعلومات لدى الهيئات والجهات المختصة، خاصة بالنسبة للإحصائيات القديمة، بالإضافة إلى تضارب في المعلومات والإحصائيات في مختلف المجالات، مع عدم وجود معلومات ثابتة على الحالة الراهنة للاقتصاد الوطني.
- ✓ البحث عن المراجع تطلب معاناة كبيرة لصعوبة الحصول عليها خاصة وان الموضوع المتناول موضوع الساعة وفيه تضارب كثير من حيث الأفكار.
- ✓ وكذلك ضيق الوقت والفترة من اجل البحث العلمي الجيد والدراسة الموسعة.

الفصل الأول

قطاع المحروقات والتنويع الاقتصادي في الجزائر.

تمهيد:

إن الاعتماد على النفط كمورد واحد ترتبط أسعاره بالأسواق العالمية ويبقى عرضة للتقلبات الحادة بين الحين والآخر، يهدد استقرار وأمن الاقتصاد الوطني، يقتضي ضرورة تبني استراتيجية دائمة للنمو الاقتصادي تقوم على مصادر متنوعة، دائمة ومستمرة لخلق الدخل والعملة الصعبة، وتعتمد على تنويع الناتج المحلي الخام وخلق القيمة المضافة. وفي هذا السياق سعت الجزائر على غرار البلدان الريعية المصدرة للنفط انتهاج استراتيجية للتنويع الاقتصادي ، تهدف إلى هيكلة الاقتصاد الجزائري من جديد من خلال إشراك كل القطاعات الاقتصادية البديلة في مسار التنمية ، وفي ظل الظروف الاقتصادية الراهنة وما خلفته التذبذبات الأخيرة لأسعار النفط أصبح من الضروري التفكير الجدي في إيجاد حلول واليات يكون لها أثر حقيقي على الاقتصاد الجزائري وإيجاد بدائل متنوعة للدخل من اجل تغطية التذبذب الحاصل في العوائد النفطية ، والخروج من نظم الريع التقليدي والتوجه نحو التنويع الاقتصادي. وهذا ما سنتطرق له في هذا الفصل حيث سنحاول الإلمام بمختلف الجوانب المتعلقة بالتنويع الاقتصادي وذلك من خلال المباحث التالية:

- **المبحث الأول:** قطاع المحروقات ومكانته في الاقتصاد الجزائري.
- **المبحث الثاني:** واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر.

الفصل الأول: قطاع المحروقات والتنويع الاقتصادي في الجزائر.

المبحث الأول: قطاع المحروقات ومكانته في الاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: عموميات حول النفط.

1. **مفهوم النفط:**

كلمة " البترول " ترجع الى الأصل اللاتيني «Petr-Oleum» والمتكونة من لفظين «Petr» وتعني زيت و«Oleum» بمعنى الصخر، مشكلة بذلك " زيت الصخر". ويطلق عليه أيضا مسمى " الزيت الخام " او" الذهب الأسود ". وعلميا عرف البترول بانه السائل الكثيف الاخف من الماء يتركب من الفحم ويحرر عند احتراقه طاقة، قابلة للاشتعال، بني غامق او بني مخضر، يوجد على اعماق مختلفة ضمن صخور مسامية.

من الناحية الاقتصادية فهو مورد اقتصادي طبيعي طارئ او فاني لأنه يتمتع بمخزون او احتياطي غير متجدد، ولا يترك بعد استعماله الاول أي امل في استعماله ثانية[1].

2. **مميزات النفط:**

تحظى السلعة البترولية بمميزات اكسبتها اهمية من ناحية نفعها وكذلك قدرتها التنافسية مع السلع البديلة ونذكر اهم المميزات:

- ✓ **الميزة الإنتاجية:** تتميز السلعة البترولية بارتفاع انتاجياتها، وهذا راجع الى ان النشاط الصناعي البترولي يعتمد على اساليب انتاج واستغلال متطورة فنيا وتكنولوجيا، اضافة الى ان تكاليف الانتاج منخفضة في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة، وعليه كلما انخفضت تكاليف العمل انخفضت التكلفة الاجمالية للإنتاج.
- ✓ **ميزة الاستعمال الواسع:** يتم استعمال البترول في مختلف المجالات والنشاطات الاقتصادية مثل: الصناعة والزراعة مما جعل البترول سلعة حيوية للاقتصاد العالمي إضافة الى مشتقات البترول التي تصل الى 80 ألف سلعة تدخل في كل مظاهر الحياة المعاصرة.
- ✓ **ميزة مرونة الحركة النفطية:** يقصد بهذه الميزة سهولة نقل البترول من مراكز الإنتاج الى مناطق الاستعمال والاستهلاك حتى لو كانت بعيدة وهذا بسبب الطبيعة السائلة للبترول او سهولة تخزينه لفترات طويلة دون تعرضه للتلف[2].

3. **أهمية النفط الاقتصادية:**

ويمكن تلخيص أهمية النفط الاقتصادية والتجارية في النقاط التالية:

- يعتبر النفط في الوقت الراهن أحد أهم ركائز الاقتصاد العالمي سوآءا من ناحية تزويده بالطاقة الضرورية، أو من ناحية مساهمته كقطاع صناعي في النمو العالمي.

---

[1] عبد الصمد سعودي، **التنويع الاقتصادي لمجابهة الصدمات النفطية في الاقتصاد الجزائري دراسة تطبيقية نموذج التنويع -هريشمان هرفندل-** ، مجلة ابحاث اقتصادية معاصرة، جامعة محمد بوضياف -مسيلة -، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد 02، 2019، ص 3.

[2] سفيان عمراني، **أثر تغيرات اسعار البترول على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر الفترة بين 2000-2015 (دراسة تحليلية وقياسية)**، الناشر مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، الاسكندرية، 2018، ص 24-25.

- إن للنفط دور كبير في إنشاء الثروة من خلال الفوائض المالية سوآءا للدول المنتجة أو الدول والشركات التي تستخدمه كمادة وسيطية للاستغلال الصناعي.
- يعتبر النفط مصدرا من مصادر التمويل، ومناخا هاما للاستثمار الدولي.
- استعمال النفط كمادة طاقوية في قطاع النقل يجعل هذا القطاع رهينة له، إذ يستحوذ على 64 %من الاستهلاك العالمي، باستخدام مشتقاته كوقود لمختلف وسائل النقل .
- العوائد المترتبة عن التبادلات التجارية أدت إلى تطور الحركة التجارية الدولية .
- المساهمة في الرفع من الموازين التجارية للدول المصدرة للنفط.
- المساهمة في زيادة التبادلات المالية الدولية، عن طريق مختلف العقود في الاسواق المالية الدولية.
- الرفع من الاحتياطات النقدية من العملة الصعبة بالنسبة للدول المصدرة، واعطاء الدولة المستوردة مزيدا من القوة لعملاتها النقدية. [3]

المطلب الثاني: دور النفط في الاقتصاد الجزائري.

1. مساهمة قطاع المحروقات في تكوين الناتج الداخلي الخام في الجزائر:

الجدول رقم (1-1): نسبة مساهمة قطاع المحروقات في تكوين الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (2000-2020). **الوحدة : (%)**

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
نسبة المساهمة	39,4	34,15	32,65	35,61	37,71	44,32	45, 56	43,92	45,25
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
نسبة المساهمة	31,19	34,86	36, 10	32,87	29,84	27,01	18,89	17,27	19,59
السنة	2018	2019	2020						
النسبة المساهمة	22,44	19,27	20,1						

المصدر: بنك الجزائر من الموقع https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2023/02/rapportba2020ar.pdf

تم الاطلاع عليه يوم: 15-02-2023 .

[3] محمد ماحي، **طبيعة الموازنة العامة للدولة في ظل تقلبات أسعار النفط دراسة حالة الجزائر 2009-2019**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص تحليل اقتصادي واستشراف، جامعة الجزائر03، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2019-2020، ص 15 .

الشكل رقم (1-1): نسبة مساهمة قطاع المحروقات في تكوين الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (2000-2020) الوحدة: (%).

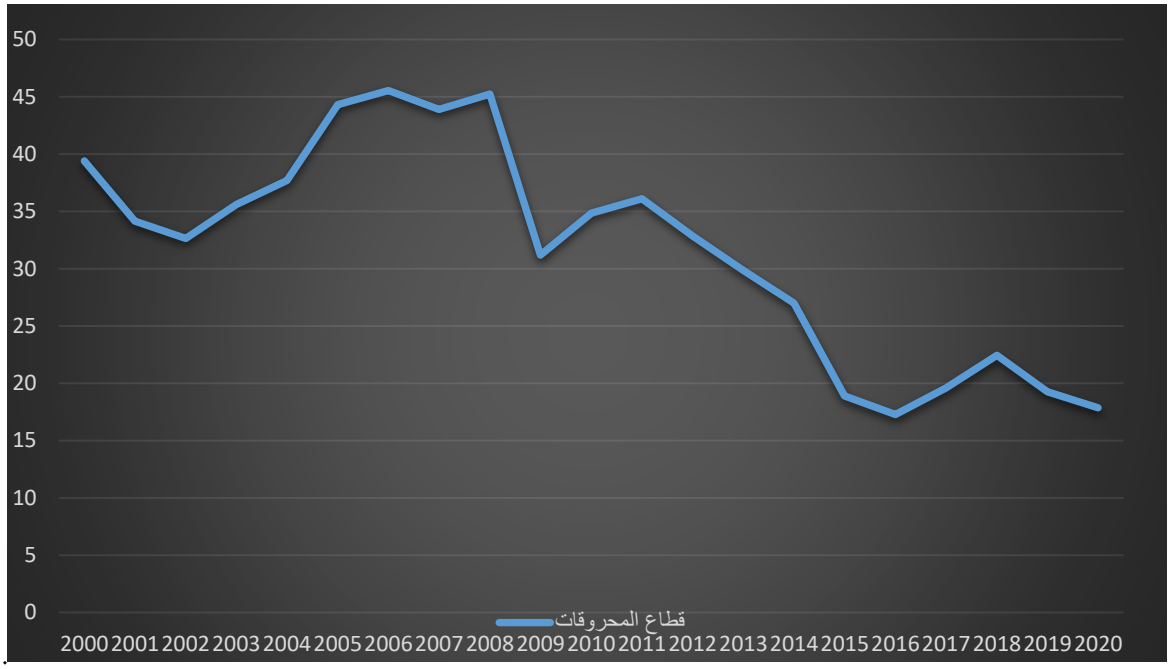

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على التقرير السنوي لبنك الجزائر-https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2023/02/rapportba2020ar.pdf تاريخ الاطلاع 15 /2023/02.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه ان نسبة المساهمة للمحروقات في الناتج المحلي الاجمالي تتراوح ما بين (32%-39%) خلال الفترة (2000-2004)، لترتفع وتبلغ ذروتها خلال الفترة(2005-2008) وهذا راجع لارتفاع أسعار النفط.ثم لاحظنا انخفاض رهيب في نسبة المساهمة لتنتقل من 45% سنة 2008 الى 31% سنة 2009، وذلك يعود الى انخفاض أسعار البترول تأثرا بالركود الاقتصادي الناتج عن الازمة المالية العالمية لسنة 2008. ترتفع النسبة مجددا لتصل الى 34% سنة 2010 و 36% سنة 2011، ثم ترجع للانخفاض تدريجيا من 32% سنة 2012 الى 17% سنة 2016. نلاحظ بعدها ارتفاع النسبة من 19% الى 22% خلال السنتين (2017-2018) على التوالي. لتنخفض بشكل طفيف بعدها حيث تبلغ 19% سنة 2019 ثم بشكل حاد لتصل الى14% سنة 2020.

نرى هنا ان الناتج المحلي الإجمالي يتأثر بشكل واضح بقطاع المحروقات، حيث انه كلما زاد نمو هذا الأخير زاد معه النمو الاقتصادي الوطني والعكس صحيح، مما يعتبر دليل قاطع على ارتباط الاقتصاد الجزائري واعتماده الكبير على المحروقات.

المطلب الثالث: الصادرات والايرادات النفطية في الجزائر.

2. **نسبة مساهمة الصادرات والايرادات النفطية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020):**

الجدول رقم (1-2): نسبة مساهمة الصادرات والايرادات النفطية في الجزائر خلال الفترة **(2000-2020)**

الوحدة: مليون دينار جزائري.

السنوات	الصادرات الاجمالية	نسبة صادرات المحروقات (%)	الإيرادات الاجمالية	نسبة إيرادات المحروقات (%)
2000	1657215.6	97,21	1616,3	20,60
2001	1480335.8	96,64	1443.9	17,55
2002	1501191.9	96,25	1477.0	18,38
2003	1902053.5	97,26	1868.9	20,21
2004	2337447.8	97,40	2319.8	22,21
2005	3421548.3	98,05	3352.9	29,08
2006	3979000.9	97,90	3882.2	30,65
2007	4214163.1	97,80	4089.3	28,67
2008	5095019.7	98,54	4997.6	30,48
2009	3347636.0	97,68	3109.1	20,63
2010	4333587.4	97,38	4180.4	23,37
2011	5374131.3	97,20	5242.1	27,27
2012	5687369.4	97, 19	5208.4	26,11
2013	5217099.8	96,94	4968.0	23,79
2014	4917598.2	95,77	4657.8	20,47
2015	3537186.7	93,49	3134.3	12,83
2016	3277716.4	93,17	3025.5	10,02
2017	3928295.6	93, 90	3699.7	12,12
2018	4889278.6	93,02	4548.7	15,64
2019	4271648.8	92,72	3991.0	14,30
2020	2846371.4	89,95	2575.1	10,19

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصاء.

الشكل رقم (1-2): نسبة مساهمة الصادرات النفطية في الصادرات الاجمالية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020) **الوحدة:** مليون دينار جزائري.

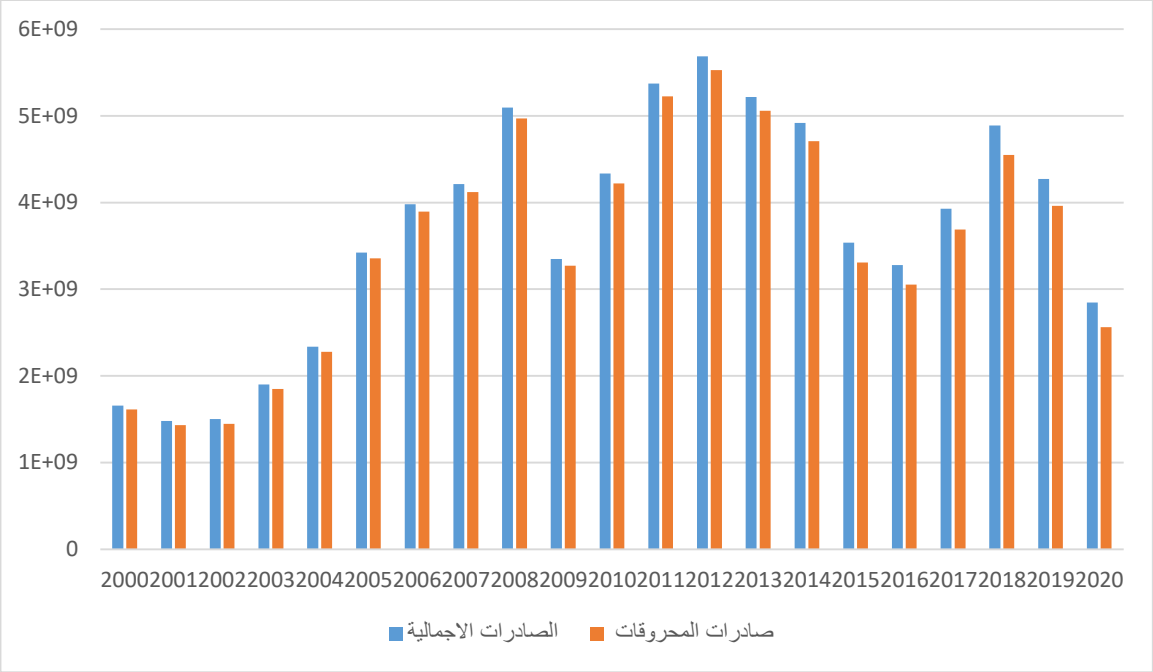

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصاء.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه ان صادرات المحروقات لها الحصة الاكبر من اجمالي صادرات الجزائر حيث ان نسبة مساهمتها في الصادرات الاجمالية خلال الفترة (2000-2004) تتراوح ما بين (96%-97%) أي ما يمثل معظم الصادرات. ثم ترتفع سنة 2005 لتبلغ الذروة بنسبة98% وهذا راجع الى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية. تنخفض النسبة تدريجيا انطلاقا من سنة 2006 الى غاية 2013 وتحافظ على نفس الوتيرة تقريبا. يليها انخفاض حاد في صادرات المحروقات بحيث انخفضت من 95% الى 93% سنة2018 وهذا يعود الى الازمة سنة 2014. تواصلت الصادرات في الانخفاض لتصل الى 89% سنة 2020 وهذا ما يدل على ان الاقتصاد الجزائري يعمل على الخروج من الاقتصاد الريعي وذلك من خلال تنويع صادراته والاعتماد على القطاعات الاقتصادية الاخرى.

المبحث الثاني: واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر.

المطلب الأول: مفهوم واهمية التنويع الاقتصادي.

1. **<u>تعريف التنويع الاقتصادي:</u>**

عند البحث عن تعريف للتنويع الاقتصادي نجد الكثير من التعاريف نذكر منها:

- **التعريف الاول:** كان الاقتصاديون سابقا يركزون في تعريف التنويع الاقتصادي على تنويع الصادرات، بمعنى السياسات المعتمدة لزيادة أنواع السلع في محفظة التصدير، ويضيف البعض وصول هذه السلع إلى عدد أكبر من الأسواق الخارجية لكن التنويع الاقتصادي لم يعد منحصرا في هذا المعنى الضيق وتوسع ليعرف

بأنها " العملية التي يمكن من خلالها تحقيق مجموعة متزايدة من المنتجات/الممارسات داخل النشاط الاقتصادي.[4]"

- **التعريف الثاني:** الرغبة في تحقيق عدد أكبر من مصادر الدخل الرئيسية في البلد التي من شأنها ان تعزز قدراته الحقيقية ضمن إطار التنافسية العالمية وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة دون أن يقتضي الأمر ان تكون تلك القطاعات ذات ميزة تنافسية عالية وهو يقوم على الحاجة الى الارتقاء بواقع عدد من هذه القطاعات تدريجيا لتكون بدائل يمكن أن تحل محل المورد الوحيد[5].
- **التعريف الثالث:** بالنسبة للدول النفطية يعني التنويع الاقتصادي " تنويع مصادر الدخل والحد من الاعتماد على النفط والغاز، خلال تطوير الاقتصاد غير النفطي والصادرات والإيرادات غير النفطية [6]."
- **التعريف الرابع:** أما الباحثان **Imbs and Wacziarg** ومن خلال الدراسة التي قاما بما حول دراسة العلاقة بين تركز القطاعات الوطنية وبنية الدخل حسب الفرد لعدة دول فقد خلصا إلى وجود نموذج غير خطي بين التنويع والانتاج والتشغيل والنمو واستنتجا أن النمو الاقتصادي يفسر بتزايد التنوع في القطاعات وتشهد تزايد في دخل الفرد.[7]

من خلال مجموعة التعاريف السابقة يمكن الخروج بتعريف شامل للتنويع الاقتصادي وهو:

التنويع الاقتصادي هو العملية التي تتضمن خروج الاقتصاد من حالة الانحسار في مصادر الدخل , وتخفيض الاعتماد على قطاع معين أو سلعة رئيسية وحيدة في الحصول على الإيرادات ، وذلك بإقامة قاعدة اقتصادية صلبة ، متنوعة المقومات و النشاطات ،متكاملة القطاعات و متشابكة الوحدات تستجيب للحاجات الأساسية و المتطلبات المتزايدة للمجتمع توفر الحماية للاقتصاد من الصدمات الخارجية و تتصف بوجود روابط داخلية قوية بين القطاعات (الفروع و النشاطات) الإنتاجية بما يؤدي إلى توفير حد أدنى من التماسك و التكامل بينها لا يكون الاقتصاد فيها مرتبطا بالخارج أكثر من الداخل و تعطي قوة دفع ذاتي للتنمية تكفل لها الاستمرار و التجدد مستقبلا[8].

2. **<u>أهمية التنويع الاقتصادي</u>:** تكمن أهمية التنويع فيما يلي:

- احتلت مسألتي النمو او التنويع مكانة هامة في تاريخ الفكر الاقتصادي، حيث تدور جميع تفسيراتهم حول النمو وتنويع الأنشطة الاقتصادية، وتوصلت الدراسات إلى أن النمو والتنويع الاقتصادي أمران حاسمان في تحقيق التنمية المستدامة في البلدان، خاصة النفطية وذلك لسببين:
  - أولاهما تركز الصادرات في قطاع واحد مما يجعلها عرضة لتقلبات أسعار النفط.

---

[4] United Nations Framework Convention on Climat Change (UNFCCC) «economic diversification». (2009)

[5] سنوسي علاء الدين، بوشيبي علية شيراز، **سياسة التنويع الاقتصادي في الجزائر بين الاداء والتقييم -دراسة احصائية تحليلية** -، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد نقدي بنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2020-2021، ص9.

[6] Aissaoui.A «The Challenges of diversifying Petroleum-Dependant Economies: Algeria in the context of the Middle-East and North-Africa», Arab Petroleum Investments Corporation, Middle East Economic Survey, Vol.LII, No. 22, [2009] , p.6 .

[7] ذراع مسعودة رضا، **أثر تقلبات اسعار النفط على نمو القطاع الصناعي وتفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر – دراسة قياسية للفترة 1980-2017 -**، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، قليعة -تيبازة -، ص 35.

[8] عاطف لافي مرزوك، **التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي، مقاربة للقواعد والدلائل**، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد 24، 2013، ص 09.

- ثانيا الاعتماد على قطاع النفط لا يولد فرص عمل، وبالتالي يؤدي إلى ضعف القطاعات الإنتاجية التي من شانها خلق فرص عمل وعدم مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.

- يرتبط توازن استقرار الموازنة العامة في البلدان الريعية ارتباطا وثيقا بأسعار النفط، ولذا تكمن ضرورة التنويع الاقتصادي في تحقيق الاستقرار للموازنة العامة وذلك من خلال تفعيل القطاعات الإنتاجية الأخرى بحيث تكون لها نفس مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي او الصادرات، ومن جهة أخرى يؤدي ذلك إلى تشجيع تنفيذ الخطط المستقبلية من خلال توفير الكفاءات من راس مال بشري، وتكنولوجيا، ومؤسسات إدارية، وبيئة اجتماعية منافسة. وباعتبار النفط مادة ناضبة يستلزم وجوب إنشاء قاعدة إنتاجية بديلة تهتم بالإنتاج في القطاعات الأخرى غير النفط، كقطاع الصناعة التحويلية، الزراعة أو الخدمات.
- وعلى هذا الأساس يستلزم على كل دولة ريعية مهما كان القطاع التي تعتمد عليه تنويع مصادر إيراداتها من خلال التركيز على بقية القطاعات الأخرى مثل الزراعة والصناعة التحولية والخدمات[9].
- هناك العديد من المنافع التي يمكن أن تنشأ عن الاقتصاد الأكثر تنوعاً، أهمها أن يصبح الاقتصاد أقل تعرضاً للصدمات الخارجية، زيادة تحقيق المكاسب التجارية وتحقيق أعلى معدلات الإنتاج، يساعد أكثر على التكامل الإقليمي بالإضافة إلى أنه يخلق فرص عمل متنوعة تستوعب الأيدي العاملة الباحثة عن هذه الفرص[10].
- بناء اقتصاد مستدام للأجيال الحالية والمستقبلية، بعيداً عن النفط مع تشجيع القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي.
- تنمية اقتصادية متوازنة إقليمياً واجتماعياً.
- تحقيق الاستقرار للموازنة العامة، وذلك من خلال تفعيل القطاعات الإنتاجية الأخرى.تشجيع تنفيذ الخطط المستقبلية بتوفير ما يحتاجه التخطيط من خبرات محلية وأجنبية ومؤسسات إدارية وبيئة اجتماعية عن طريق توفير الأموال المطلوبة.[11]

3. القواعد الأساسية للتنويع الاقتصادي:

ان التنويع كأي دراسة متخصصة أخرى، تحتاج إلى إعادة تفكير في إطار ما تحقق من تحولات في التاريخ الاقتصادي، ومحاولة مزاوجة بالوقائع المعاصرة، وهنا نجد أن التنويع تطبيق قد دشنته الحقب التاريخية التي وفرت له المستلزمات والشروط الموضوعية، فلم يكن رفع شعار التنويع كافيا لتحقيقه، وإنما كان من أهم شروطه توافر قواعد التنويع الأساسية، وهنا نجد أن قواعد التنويع تتمثل في:

- **القاعدة الأولى:** تعتمد على الفوائض التي يمكن من خلالها تنويع القطاع أو النشاط الاقتصادي.

---

[9] عبد الرزاق بن علي، نجوى ارشدي، **التنويع الاقتصادي: المفهوم الأهمية والمحددات، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي السادس، 3 نوفمبر/ 2016حول: بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة**، جامعة حمانة لخضر، أيام2 جامعة وادي سوف، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، الجزائر ص3.

[10] United Nations. (2011). Economic Diversification in Africa: A Review of Selected Countries. Office of the Special Adviser on Africa.P14.

[11] حامد عبد الحسين الجبوري، **التنويع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية**، تاريخ الاسترداد 08-10-2016، من مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية: http://burathanews.com/arabic/studies/303451 تم الاطلاع عليه يوم: 13-02-2023.

- **القاعدة الثانية:** قاعدة الموارد، وتنصرف إلى مدى توافر الموارد المادية والبشرية والثقافية التي يمكنها تحقيق مستوى التنويع الفاعل والحقيقي.

أما تحققنا من مدى صالحية مثل هذه القواعد، فلو عدنا إلى تاريخ التحولات التي مر بها العالم الصناعي إبان الثورة الصناعية، نجد أنها تتضمن تنويعا اقتصاديا بائنا، فارتفاع حجم الناتج الصناعي أدى إلى تنويع الصناعات وارتفاع قيمة الناتج الصناعي في إجمالي قيمة الصادرات، ما أدى بدوره إلى ارتفاع مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي .وقد تحقق ذلك بفضل جملة من العوامل، أهمها توفر الموارد الاولية وزيادة أنشطة الاستثمار المباشر والمالي وتطور الآلات والمعدات في تلك المرحلة .وقد ترتب على هذا التطور زيادة حجم التجارة الخارجية والداخلية بين البلدان الصناعية التي عنيت بالثورة الصناعية، فارتفع مستوى الدخل، وازدادت القدرة على تطوير القطاع الزراعي ، والقطاع المالي والمصرفي لتوفير المستلزمات من الموارد الاولية والغذائية التي تعقب عادة ارتفاع مستوى الدخل [12].

4. **<u>الاسباب الداعية لضرورة التنويع:</u>** أبرزت العديد من الدراسات المبررات المنطقية للتنويع الاقتصادي، والتي يمكن حصرها فيما يلي:

- **تخفيف المخاطر:** ان البلدان الأكثر تنوعا تعتبر الأقل حساسية للتقلبات الاقتصادية حيث ان هذه المخاطر التي تؤثر على القطاعات المختلفة ليست مرتبطة ارتباطا إيجابيا. وقد تم تأكد هذه الفرضية من قبل **Massell** سنة 1970 من خلال الدراسة التي قام بها على 55 بلد متقدم ونامي[13].
- **تحقيق النمو الاقتصادي والاستدامة:** ان النقاش حول التنويع الاقتصادي كان حاضرا في وقت مبكر جدا في نظريات النمو من خلال نموذج **Romer** حيث ركز على تأثير تنويع المدخلات على النمو. واستنادا على هذا فان تنوع المنتجات التي قد تستعمل كمدخلات هي أيضا مهمة لتحقيق النمو الاقتصادي. هب هذه الحالة فان الاقتصاد الذي يستطيع انتاج سلع مختلفة وكثيرة فان عائده يكون مرتفع وبالتالي يقودنا الى التطور والنمو الاقتصادي، في الواقع فقد اظهرت الدراسات التجريبية المختلفة ان النمو والانتاجية تعتبر عوامل مرتبطة بشكل كبير وايجابي بالتنوع الاقتصادي.
- **استنزاف الموارد الطبيعية:** نضوب الموارد الطبيعية وتحديدا النفط الذي تعتمد عليه الجزائر يثير مسالة الاستدامة الاقتصادية، المنطق الاقتصادي يتطلب تعويض هذه الموارد بأنواع اخرى من راس المال وذلك للحفاظ على حق الاجيال اللاحقة عند تراجع احتياطي هذه الموارد[14].

5. **<u>مستويات التنويع الاقتصادي:</u>** يمكن التعرف على مستويات هامة للتنويع الاقتصادي تتمثل فيما يلي:

- **تنويع الإنتاج :** والذي يتحقق عندما تقرر مؤسسة ما بإنتاج سلعة جديدة دون التخلي عن المنتجات السابقة ،كما يمكن أن يتحقق بالاندماج مع مؤسسات أخرى تعمل في ذات الصناعة ولكنها تنتج منتجات أخرى إلا انه لا يمكن اعتباره الوسيلة الوحيدة لتحقيق التنويع مع وجود صلات وثيقة بين المنتجات

[12] عاطف لافي مرزوك، **التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقاربة للقواعد والدلائل**، مرجع سبق ذكره، ص 10.

[13] Singer. H. W « The Distribution of Gains between Investing and Borrowing Countries», American Economic Review, vol. 40, no. 2, pp. 473-485. (1950)

[14] Brainard, William and Richard Cooper «Uncertainty and Diversification of International Trade», Food Research Institute Studies in Agricultural Economics, Trade and Development, pp.257–285. (1968)

الحالية التي تنتجها المؤسسة والمنتجات الجديدة التي ترغب في إنتاجها أي التي ترغب في تنويع إنتاجها معها ،كالتشابه في الخصائص التكنولوجية المرتبطة بالإنتاج أو التشابه في عملية التسويق أو الخبرة اللازمة لإجراء البحوث المرتبطة بالمنتجات.

- **تنويع التجارة الخارجية(الصادرات):** يرتبط الحديث عنها بتحليل هيكلها السلعي للواردات والصادرات أين يمكن معرفة مدى الاعتماد على تصدير سلعة واحدة بقياس نسبتها لإجمالي الصادرات و دراسة طبيعة هذه السلعة كما أن شدة الاعتماد ستؤثر في إمكانية تحقيق التنمية الاقتصادية فتنويع هيكل الصادرات سيكون حلا مثاليا لاستمرارها كما أن شدة التنوع في تركيبة الواردات وعدم التركيز على نوع أو مجموعة محددة سيؤثر على مسار التنمية الاقتصادية ويفقدها استقلاليتها، لذلك فإن تنويع الواردات قد يعني تقليل أصناف أخرى، عكس الصادرات وذلك بأن يلغي البلد المعني من قائمة البضائع المستوردة أبوابا ثم تدريجيا أصناف أخرى من المنتجات وعوض عن ذلك يتم التركيز على المنتجات الصناعية ذات التكنولوجيا العالية والمعقدة.
- **تنويع القطاعات التنافسية:** الاقتصاديات الأكثر تنوعا هي التي تتحكم في المنتجات الأقل إنتاجا على المستوى الدولي، وهذا ما يزيد ويحسن من فرص تحقيق مكاسب التنافسية.
- **تنويع الأصول:** أشار تقرير البنك الدولي عام 2011 إلى طريقة جديدة في قياس التنويع، إذ تقترح هذه الطريقة تقسيم أصول أي دولة إلى ثلاثة أنواع: الطبيعية، المنتجة وغير الملموسة، وتتضمن الأصول الطبيعية، الموارد الأرضية، من غابات وأراضي ومراعي، وتشير الأصول المنتجة إلى رأس المال المنتج، وهو يتضمن الاستثمارات المادية وراس المال البشري وراس المال الاجتماعي، وتشير الأصول غير الملموسة إلى المؤسسات الوطنية وحكم القانون.
- **تنويع الأسواق:** يحتل نفس القدر من الأهمية، فالاعتماد على سوق واحد يجعل الاقتصاد عرضة للمخاطر في حالة انخفاض الطلب على المنتجات وللتقليل من المساوئ يجب تنويع الأسواق ففي حالة انخفاض الطلب في سوق يكون في الأسواق الأخرى أكثر استقرارا فالبلد الذي يصدره بكثرة يدل على قدرته على المنافسة الدولية.
- **تنويع مصادر الإيرادات الحكومية:** تعرف على أنها الإيرادات التي يتم تمويل الحكومات بها، حيث تعد بمثابة الموارد المالية لها لضمان عمل هذه الحكومات، ومن أهم مصادر الإيرادات الحكومية الإيرادات الضريبية وغير الضريبية بالإضافة الى الإيرادات النفطية وايرادات الاتية من الاستثمار.[15]

المطلب الثاني: اهداف التنويع الاقتصادي ومحدداته.

1. **<u>اهداف التنويع الاقتصادي:</u>**

من بين الآثار الإيجابية التي يراها مؤيدو فكرة ضرورة التنويع على النمو الاقتصادي ما يلي:

[15] سنوسي علاء الدين، بوشيبي علية شيراز، **سياسة التنويع الاقتصادي في الجزائر بين الاداء والتقييم -دراسة احصائية تحليلية** -، مرجع سبق ذكره، ص 15-16.

- تقليص المخاطر المؤدية إلى انخفاض حصيلة الصادرات والمقصود به أن الدول التي تعتمد في اقتصادها اعتمادا كليا على تصدير منتج واحد فقط أو مجموعة محدودة من المنتجات وعدم قدرتها على التنويع في ذلك.

- توطيد العلاقات بين القطاعات الإنتاجية: بمعنى أن التنويع الاقتصادي يساهم في زيادة عدد القطاعات الاقتصادية المنتجة ويقوي العلاقات التشابكية فيما بينها مما ينجم منه العديد من التأثيرات الخارجية في الإنتاج والتي تعمل على دعم النمو الاقتصادي.

- زيادة إنتاجية رأس المال البشري: يساهم التنويع الاقتصادي في زيادة إنتاجية العمل ورأس المال البشري والذي بدوره يؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي.

- الحفاظ على ثبات مستويات الناتج المحلي الإجمالي: حيث أن التنويع الاقتصادي الناجم عن عدم تركيز الإنتاج في منتج واحد أو عدد محدود من المنتجات يقلل من تقلبات مستويات الناتج المحلي الإجمالي والحفاظ نوعا ما على استقراره.

- تقليص معدلات البطالة: كما رأينا سابقا أن التنويع الاقتصادي يساهم في الرفع من معدلات النمو ويحقق التنمية المستدامة، ويعمل على توطيد العلاقات بين مختلف القطاعات الاقتصادية، وكل ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب على اليد العاملة وخلق فرص عمل جديدة، وبالتالي التقليص من معدلات البطالة.

- زيادة القيمة المضافة: يعزز التنويع الرأسي الروابط الأمامية والخلفية في الاقتصاد، لأن مخرجات قطاع معين ستشكل مدخلات إنتاجية لقطاع أخر كما يساهم التنويع في توليد الفرص الوظيفية ومن ثم إلى ارتفاع دخول عوائد عناصر الإنتاج واستقرارها مما يؤدي إلى تزايد القيمة المضافة.[16]

- زيادة درجة العلاقات التشابكية بين القطاعات الإنتاجية، وبالتالي زيادة القيمة المضافة حيث يعمل التنويع الرأسي في زيادة الروابط الأمامية والخلفية في الاقتصاد حيث تشكل مخرجات القطاع مدخلات إنتاجية لقطاعات أخرى.

- وتعزيز التنمية المستدامة، وذلك من خلال استقرار معدلات النمو عبر الزمن وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة.[17]

2. **<u>محددات التنويع الاقتصادي:</u>** يلعب التنويع دورا هاما في نمو وتطور الاقتصاد لكنه يبقى مرتبطا ورهينا بمجموع من المتغيرات والتي تلعب دورا مهما في نسبة نجاحه أو فشله في هذا الإطار، يسرد تقرير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالأمم المتحدة حول التنويع لسنة 2006 خمس فئات من المتغيرات التي تؤثر على عملية التنويع وهي:

---

[16] عراب سمية، **تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات وتحليل درجة تنوعه حسب مؤشر هرفندل-هيرشمان (H.H) خلال الفترة (2001-2019)**، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان،2021، ص16.

[17] فطيمة بن عبد العزيز، **استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر (2016-2020)**، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر 03، المجلد 09، العدد 01 ،2020، ص321 .

- **العوامل المادية:** كالاستثمار ورأس المال البشري.
- **متغيرات الاقتصاد الكلي:** سعر الصرف والتضخم والتوازنات الخارجية.
- **المتغيرات الاساسية:** الحوكمة والبيئة الاستثمارية والوضع الأمني.
- **السياسات العمومية** :المالية والتجارية والصناعية (من خلال تأثيرها على تعزيز القاعدة الصناعية) .
- **الوصول الى الاسواق الخارجية:** درجة الانفتاح على التجارة في السلع والخدمات ورأس المال (القضاء على الحواجز الجمركية وغير الجمركية) والحصول على التمويل.[18]

- **<u>مؤشر التنويع الاقتصادي هيرشمان-هيرفيندال:</u>**

يعد معامل هيرفيندال-هيرشمان (Hirschman-Hedrfindahl) من أكثر المؤشرات استخداما في قياس التنويع الاقتصادي، يعتمد المعامل على قياس تركيبة وبنية ومدى تنوع عدد من المتغيرات وهي: الناتج المحلي الإجمالي، الإيرادات، الصادرات، العمالة، تراكم رأس المال.

ويعبر عن هذا المعامل بالصيغة التالية:

$$H = \frac{\sqrt{\sum \left(\frac{X_i}{X}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

N : عدد النشاطات.

X_i : قيمة المتغير في النشاط i.

X : القيمة الإجمالية للمتغير في جميع النشاطات.

- تتراوح قيمة معامل هيرفيندال -هيرشمان بين الصفر والواحد $0 \leq H \leq 1$.
- فإذا كان $H = 0$ فإن فإن هناك تنوعا كاملا للاقتصاد.
- وإذا كان $H = 1$ فان مقدار التنوع يكون معدوما.

بمعنى كلما اقتربت قيمة معامل هيرشمان-هيرفيندال من الواحد كان ذلك دليلا على ضعف التنويع الاقتصادي.[19]

1. **<u>حساب مؤشر التنويع الاقتصادي هيرشمان-هيرفيندال:</u>** لمعرفة ما اذا كان يوجد تنوع في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2020) قمنا بحساب مؤشر التنويع الاقتصادي " هيرشمان-هيرفيندال" وذلك عن طريق الصيغة التالية:

[18] سليم مجلخ، وليد بشيشي، **قياس وتحليل التنويع الاقتصادي في الجزائر للفترة (1996-2019)، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة**، المجلد 16، العدد 01، 2022، ص 50-51.

[19] سنوسي علاء الدين، بوشيبي علية شيراز، **سياسة التنويع الاقتصادي في الجزائر بين الاداء والتقييم -دراسة احصائية تحليلية -**،مرجع سبق ذكره، ص 18.

$$H = \frac{\sqrt{\sum \left(\frac{X_i}{X}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

بحيث :

N : عدد النشاطات والتي تتمثل في " قطاع الصناعة، الفلاحة، السياحة " .

X_i :قيمة الايرادات في كل قطاع.

X : القيمة الإجمالية للإيرادات.

الجدول رقم(1-3): قيم مؤشر هيرشمان-هيرفيندال خلال الفترة **(2000-2020)** **الوحدة:**(%).

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
قيم المؤشر H.H	0,89	0,85	0,83	0,86	0,82	0,95	0,98	0,97	0,93
السنوات	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**
قيم المؤشر H.H	0,82	0,81	0,72	0,69	0,69	0,68	0,61	0,60	0,54
السنوات	**2018**	**2019**	**2020**						
قيم المؤشر H.H	0,56	0,50	0,47						

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء.

الشكل رقم(1-3): قيم مؤشر هيرشمان-هيرفيندال خلال الفترة **(2000-2020).** **الوحدة:**(%).

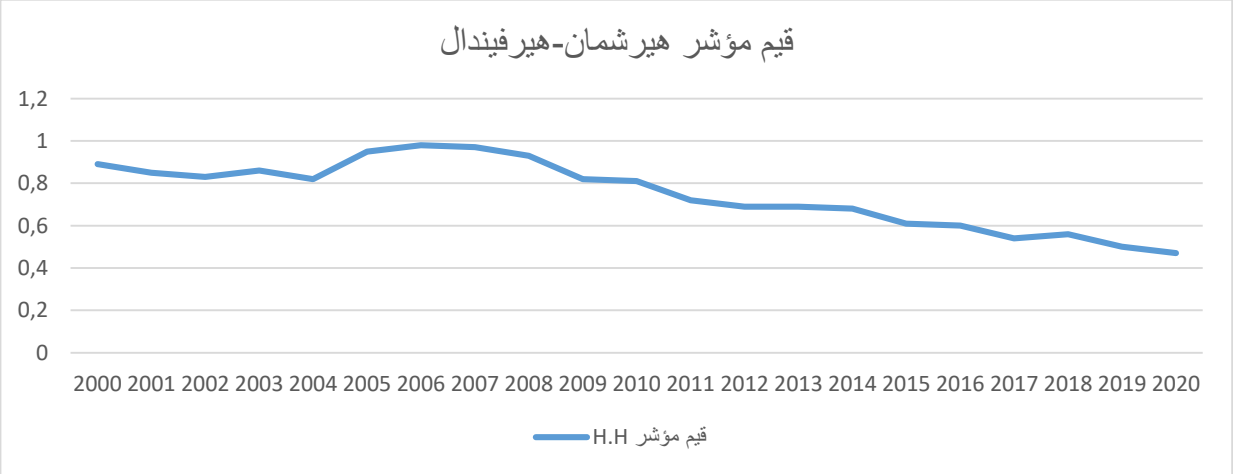

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه ان قيم المؤشر تكون قريبة من الواحد خلال الفترة (2000-2008) بحيث تتراوح ما بين (0,82%-0,98%) وهذا ما يبين لنا اعتماد الاقتصاد الجزائري على ايرادات مورد واحد وهي إيرادات المحروقات، ثم نلاحظ ان القيم تبدأ في الانخفاض التدريجي من سنة 2009 الى سنة 2014 لتصل الى 0,68% وهذا ما يدل على وجود تنوع اقتصادي طفيف بحيث تنوعت مداخيل الدولة من قطاعاتها الاقتصادية الأخرى.

يواصل المنحنى انخفاضه حتى يصل الى سنة 2020 ليبلغ 0,47% وهي أدنى قيمة له خلال هذه الفترة وقريبة من الصفر مقارنة مع القيم الأخرى مما يدل على بداية تحقيق التنويع نتيجة تطبيق السياسات الممنهجة من طرف الدولة لتنويع الاقتصاد الجزائري.

المطلب الثالث: تشخيص واقع التنويع الاقتصادي وشروط نجاحه في الجزائر.

1. <u>متطلبات تنويع الاقتصاد الجزائري:</u>

تبين أن الاقتصاد الجزائري لا يزال في تبعية للقطاع النفطي، ولم يعرف بعد مستوى التنويع الاقتصادي، مما يستدعي ضرورة اتخاذ مجموعة من الإجراءات والسياسات لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، لذا نطرح في هذا المجال مجموعة من المتطلبات كالآتي: تغيير نموذج النمو الجزائري الذي تقوده الدولة والمعتمدة على المحروقات إلى نموذج أكثر تنوعاً -تنويع الاستثمار في قطاعات مختلفة- يقوده القطاع الخاص، وهو ما يعني ضبط آليات النمو الاقتصادي، من خلال ضبط التشريعات وتحريك القطاعات الراكدة بواسطة آلية ذكية لاستقطاب رأس المال الوطني والأجنبي .

- **تحسين كفاءة الإنفاق العام:** ويعني ذلك ضرورة عزل النفقات الحكومية الجارية تحديدا وبشكل تدريجي عن الإيرادات النفطية المتقلبة وبما يعزز مسارات النمو والاستقرار الاقتصادي الكلي في الاقتصادات النفطية العربية فمن الضروري أن تكون هناك إدارة مالية عامة قوية لها القدرة على توفير توقعات عائدات الموارد وتحديد المخاطر المالية على جانبي الإيرادات والنفقات على حد سواء دون إغفال ضرورة إدخال أساليب تقييم برامج كل من الإنتاجية والنفقات إما قبل أو بعد وقت قصير من التنفيذ، حتى تتم معالجتها في الوقت المناسب.
- **الاستثمار في العنصر البشري:** أي الاستثمار في الطاقات الكامنة التي يوفرها قطاع التعليم باعتبار هذا الأخير مفتاح للنمو، وليس الاكتفاء به كخدمة اجتماعية معزولة عن المحيط الاقتصادي، كما يتطلب الأمر على المدى الطويل الاعتماد على التكنولوجيات الدقيقة والطاقات المتجددة وكذا الاقتصاد المبني على المعرفة.
- **إزالة العوائق التي تواجه الشركات الوطنية القائمة:** ورفع قدرتها على اكتشاف الذات بحيث يتوجب إعطاء الأولوية للمنتجات التي حاولت شركات محلية إنتاجها بشكل طبيعي ودراسة العوائق التي منعت هذه الشركات من تطوير إنتاجها، بالإضافة إلى العمل على الحد من الحواجز القائمة في وجه الشركات الأخرى التي قد تحاول دخول السوق بالموازاة مع ذلك يجب العمل على تعزيز قدرة الشركات الوطنية على استكشاف نشاطات وقطاعات اقتصادية جديدة للتعرف على تكلفة الإنتاج ومستوى المخاطر والعوائد عليها خاصة من خلال تهيئة الظروف والعوامل الملائمة للبحث والتطوير والابتكار.
- **التوجه إلى قطاعات تتيح تنويع الاقتصاد الوطني:** بداية بإعطاء رؤية مستقبلية للاستثمار في الطاقات المتجددة، وتعزيز الاستثمار في القطاع الفلاحي الذي يمكن من خلق مناصب شغل، ويعمل على تكثيف الإنتاج في عدد معتبر من المنتجات، كما يمكن أيضاً تنويع الاقتصاد الوطني من خلال قطاعات أخرى كالزراعة الغذائية، الهندسة ودراسات، تكنولوجيات الإعلام والاتصال والسياحة المحلية.

- **زيادة العمالة في القطاع الخاص:** خاصة وأنه بدأ الاعتماد على هذا القطاع الجلب التكنولوجيات العالية والإنتاجية إلى القطاعات غير النفطية، كما أن تشجيع العمل في القطاع الخاص يمكن أن يرافقه رفع جودة التعليم وتنمية المهارات من أجل دفع الإنتاجية والمنافسة في التوظيف في القطاع الخاص.
- **بناء قاعدة صناعية تدعم التنويع:** ويكون ذلك عن طريق تنفيذ سياسة صناعية جديدة، والتركيز على القطاعات التصديرية وكذا تعزيز الروابط التي تقوم على التجمعات الصناعية.
- **تعزيز الحوكمة الاقتصادية:** بداية بالقضاء على الرشوة والفساد الإداري، وتحسين الشفافية وآليات الرقابة من خلال توسيع صلاحيات البرلمان، فيما يتعلق بالرقابة على المال العام.
- **ترشيد الإنفاق العام:** عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد وتوزيعها حسب الأولويات، وإحداث توازن بين الاستثمار في رأس المال البشري والاستثمار في القطاعات الإنتاجية التي تمثل القيمة المضافة للاقتصاد.
- **وضع خطة بعيدة المدى للتنويع الاقتصادي:** تعمل على التخفيض من التمويل المعتمد على الإيرادات النفطية تدريجياً.[20]

2. **<u>سياسة التنويع الاقتصادي في الجزائر:</u>** من بين أهم الإجراءات التي اتخذتها الجزائر في سبيل تنويع الاقتصاد الوطني نجد:

- **تنفيذ برامج للاستثمارات العمومية (2001-2014)** :بداية من سنة 2001 انتهجت الجزائر سياسة مالية توسعية، حيث خصصت موارد مالية كبيرة، في ظل الوفرة في المداخيل الناجمة عن التحسن في أسعار النفط أنذاك، في تطبيق برامج تنموية ضخمة تجسدت في ثلاث برامج:
  - برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001 -2004).
  - البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة (2005 - 2009).
  - وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة (2010 - 2014).

وتهدف هذه البرامج إلى إنعاش النمو الاقتصادي والتغلب على العوائق والنقص المسجل على الهياكل القاعدية وبيئة الاستثمار وزيادة التكامل بين قطاعات الاقتصاد المختلفة.

- **تنفيذ الخطة الخماسية للنمو (2015-2019):** ترتكز هذه الخطة بشكل خاص على قطاعات أساسية كالطاقة، هندسة المياه والبناء والصحة، والتربية والتكوين المهني، وهو ما يشكل فرصة للجزائر لإعادة النظر في نموذجها الاقتصادي وإعادة توجيه الاستثمارات العامة والخاصة نحو القطاعات الإنتاجية المتمثلة في الصناعة والفلاحة.
- **تقديم حوافز للاستثمار وتنمية الصادرات:** بحيث تحتوي قوانين المالية السنوية وكذا القوانين المنظمة للاستثمار في الجزائر، على مجموعة من الحوافز الضريبية المشجعة للاستثمار في القطاعات غير النفطية، وتنمية الصادرات خارج قطاع النفط.
- **الشراكة بين القطاعين العام والخاص:** اتخذت الجزائر إجراءات تستهدف تحقيق الشراكة بين القاعين العام والخاص، نذكر منها:

---

[20] أسماء بللعما، دحمان بن عبد الفتاح، **سياسات التنويع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط -دراسة حالة الجزائر-**، مجلة الاقتصاد والبيئة، جامعة احمد دراية – ادرار-، المجلد 03، العدد 01، 2020، ص ص 25-27.

- فتح رأس مال الشركات العمومية أمام الاستثمار الخاص يتمثل هذا الإجراء في القانون الذي يسمح بفتح رأس مال بعض الشركات العمومية في حدود 66% بالنسبة للمؤسسات العمومية و34% للمؤسسات الخاصة، بهدف الزيادة في مردودية هذه المؤسسات.
- وضع ميثاق شراكة الشركات بحيث وقع كل من الحكومة الاتحاد العام للعمال الجزائريين وأرباب العمل على ميثاق يستهدف تحقيق الشراكة بين المؤسسات العمومية أو مؤسسات وهيئات من نوع مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري من جهة، وشركاء ذوي رؤوس أموال غير مقيمة أو ذوي رؤوس أموال مقيمة من جهة أخرى، بحيث يمكن تجسيد هذه الشراكة في شكلين: الشراكات التعاقدية المحضة مع أو دون شخصية معنوية، قائمة على عقد أو عدة عقود تعاون، والتي تكون بصفة عامة متعلقة سواء بعملية معينة أو بنشاطات ملحقة للشركاء (أبحاث، نقل تأمينات تسويق وإعلام آلي وغيرها) والشراكات القائمة على استحداث كيانات يكون للشركاء فيها مسؤولية محدودة وغير محدودة أو غير محدودة كلية تضامنية أولا، إضافة إلى ذلك يخص الميثاق كل المؤسسات الوطنية العمومية والخاصة ومختلف قطاعات النشاط وكذا المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري وهيئات أخرى تابعة للدولة وكيانات القطاع الفلاحي.[21]

بناء نموذج اقتصادي جديد: إذا رجعنا للجزائر بدءا من سنة 2016، فقد اعتمدت البلاد نموذجا جديدًا للنمو الاقتصادي من خلال وثيقة مرجعية وافق عليها مجلس الوزراء في 26 جويلية 2016، تقوم من جهة على نهج متجدد لسياسة الموازنة، ومن جهة أخرى نحو تنويع اقتصادي في أفاق سنة 2030.

يرى البرنامج الحكومي أن اعتماد نموذج سياسة تنويع الاقتصاد الوطني وإصلاحه هيكليا يتم على ثلاث مراحل تهدف إلى تحقيق معدل نمو بـ 6.5 % خارج المحروقات للفترة 2016-2030 في ثلاث مراحل أساسية :

- **مرحلة الإقلاع (2016-2019):** التي كانت كمرحلة أولية لبعث السياسة التنموية الجديدة برفع مؤشرات أداء كل القطاعات الاقتصادية المنتجة المختلفة بتطوير تدريجي لقيمتها المضافة باتجاه المستويات المستهدفة؛
- **مرحلة الانتقال (2020-2025):** ستسمح بتحقيق تثمين قدرات المستوى الاقتصادي المطلوب بتحسين مناخ الأعمال وجذب الاستثمار الخارجي ودعم تنافسية المنتوجات الجزائرية في الأسواق الخارجية، وهذا لاستعادة توازن ميزان المدفوعات عن طريق الرفع من الصادرات خارج المحروقات والتقليل من الواردات؛
- **ومرحلة الاستقرار (2026-2030):** أين سيصل التنويع الاقتصادي لمراده وتتحقق توازنات الاقتصاد الوطني.[22]

3. **<u>شروط وآليات نجاح التنويع في الجزائر:</u>** يسعى هذا البرنامج الحكومي لتنويع الاقتصاد الوطني من مواصلة الإصلاح بدعم عدد من الآليات:

- ضرورة ضمان الأمن الطاقوي وتنويع الموارد الطاقوية من خلال برنامج للنجاعة الطاقوية يرافقه برنامج صناعي وتكنولوجي لتطوير الطاقات المتجددة؛

[21] أسماء بللعما، دحمان بن عبد الفتاح، **سياسات التنويع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط -دراسة حالة الجزائر-**، مرجع سابق، ص ص 19-21.
[22] فطيمة بن عبد العزيز، **استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر (2016-2020)**، مرجع سبق ذكره، ص 326.

- العمل على تحسين الإنتاجية العامة للقطاعين العام والخاص على وجه سواء؛
- ربط الاستثمار خارج المحروقات بتطور انتاجية راس المال المستثمر؛
- الادراك المبكر لأهمية التنويع الاقتصادي في التنمية المستدامة؛
- توفير بيئة مؤسساتية مناسبة لسهولة ممارسة الأعمال؛
- توفير بنية تحتية حديثة وتشجيع الابتكار والابداع؛
- الانفتاح الاقتصادي الاستقرار السياسي والأمني.[23]

- إضافة إلى بعض **الأليات التي تساهم في نجاح سياسة التنويع والتي تختلف من دولة إلى أخرى**:

- الاستثمار الأجنبي المباشر وتقليل المخاطر الاستثمارية وتقليص مخاطر الصادرات؛
- مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة؛
- إعادة الاعتبار لدور الدولة وزيادة إنتاجية رأس المال البشري.[24]

نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي:

الشكل رقم (1-4) : منحنى بياني يوضح نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة(2000-2020) **الوحدة :** (%).

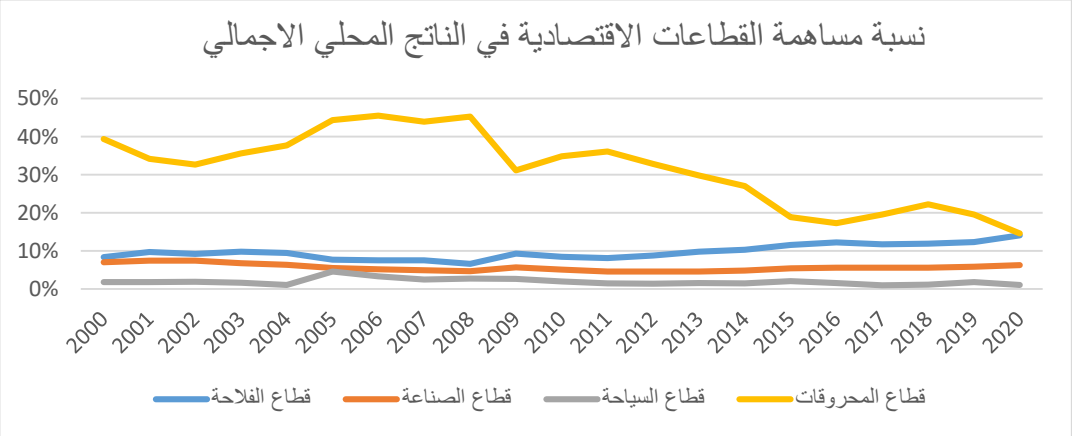

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصاء.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه الذي يمثل نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، ان قطاع المحروقات يساهم بما يقارب 46% أي ما يمثل حصة الأسد مقارنة مع القطاعات الأخرى. فيما يخص قطاع الفلاحة فنلاحظ انه يساهم ب (8%-12%) خلال الفترة (2000-2019)، ليرتفع بشكل معتبر سنة 2020 حيث يصل الى 14%. اما فيما يتعلق بقطاع الصناعة يلاحظ ثبات نسبي في نسبة المساهمة حيث كانت 7% خلال الثلاث سنوات (2000-2002)، لتنخفض تدريجيا في الفترة (2003-2008) حيث تتراوح النسبة بين (4%-6%)، نلاحظ بعدها تذبذب النسبة بين ارتفاع وانخفاض من سنة2009 الى سنة 2014 يليه ارتفاع طفيف

[23] بوفنش وسيلة، **اقتصاد ما بعد النفط: الامارات العربية متحدة نموذج رائد في التنويع الاقتصادي**، مجلة ميلاس للبحوث والدراسات، مركز الجامعي عبد الحفيد بوالصوف-ميلة -، عدد 05، 2017، ص 234-235.

[24] الشارف بن عطية، حاكمي بوحفص، **التنويع الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية لتأثير القطاعات الأساسية خارج المحروقات خلال الفترة 1990-2017**، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة محمد بن احمد وهران 02، 2018، ص 324-325.

تصل نسبته الى 6%سنة 2020. وبالنسبة للقطاع الاخير والمتمثل في السياحة نلاحظ ثبات نسبي فيما يخص نسبة المساهمة بحيث تكون خلال الفترة (2000-2003) حوالي 1%، ثم تتزايد بشكل كبير لتبلغ ذروتها سنة 2005 بنسبة 4%، بعدها تبدأ في الانخفاض تدريجيا بداية من 2006 لتصل الى1% في 2014، يليها ارتفاع طفيف يصل الى 2% في 2015، تعود للانخفاض مجددا حتى تبلغ النسبة 1% سنة 2020.

نرى هنا ان الناتج الداخلي الخام شهد تطورا نسبيا في هذه الفترة (2000-2020) ويرجع ذلك الى تطبيق الدولة لسياسات تنموية ضمن برامج توطيد النمو والبرامج الجديدة الذي يركز على الاهتمام أكثر بالتنويع الاقتصادي وزيادة الصادرات خارج المحروقات، وتحديث وعصرنة القطاع الفلاحي والصناعي ودعم السياحة وتشجيع الاستثمارات في جميع القطاعات. ولكن رغم المجهودات المبذولة للخروج من تبعية قطاع المحروقات الا انه لازالت نسبة مساهمة القطاعات الأخرى في الإنتاج ضئيلة جدا.

المطلب الرابع: تجارب الدول الناشئة في التنويع الاقتصادي.

فيما يتعلق بتنويع مصادر الدخل اهتمت الدول النامية ببذل المزيد من الجهود لتنويع مصادر الدخل لتعزيز الاستقرار الاقتصادي والتقليل من الاثار المترتبة على الاعتماد على مصدر اقتصادي واحد لتوليد الدخل. وبغرض معرفة الاستراتيجيات التي انتهجتها هذه الدول لتنويع اقتصادها نسرد بعض التجارب، التي ندكر منها: **الامارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية، ماليزيا، الشيلي.**

1. **<u>الامارات العربية المتحدة:</u>**

تبرز الإمارات العربية المتحدة كتجربة ناجحة في التنويع الاقتصادي، من بين الدول العربية المصدرة للنفط، وذلك كونها البلد العربي الأول الذي يحقق مستويات عالية في جملة من المؤشرات العالمية التي تبين مدى نجاح هذا البلد في تنويع الاقتصاد، خاصة ما تحققه في مجال الطيران، لذا ارتأينا الوقوف على أهم السياسات التي اتبعتها الإمارات العربية المتحدة لتحقيق التنويع الاقتصادي، كمثال عن سياسات التنويع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط.

❖ **سياسة التنويع الاقتصادي في الإمارات:** يمكن توضيح أهم خطوات التنويع الاقتصادي التالية:

- إنشاء المدن الصناعية ومتابعة تطويرها عن كتب، واستقطاب الخبرات الأجنبية لتأسيس صناعات محلية قادرة على المنافسة، بالتزامن مع إنشاء المعاهد الصناعية لإعداد وتدريب اليد العاملة وإنشاء مراكز أبحاث متخصصة.
- تبنت الإمارات سياسة مالية توسعية ركزت على ضخ مبالغ كبيرة من الإيرادات النفطية في تطوير وترقية البنية التحتية، من أجل خلق فرص للقطاع الخاص وتخفيض ممارسة الأعمال، بالإضافة إلى بنية تحتية متطورة أسهمت السياسة المالية من خلال الإعفاءات الضريبية في رفع ربحية مشاريع القطاع الخاص، ومن ثمة تنويع الاقتصاد.
- انتهاج نظم حديثة لتحصيل رسوم الخدمات الحكومية الأساسية كتطوير شبكات متميزة من المواصلات العامة والعمل على تطوير خطوط السكك الحديدية، وتجدر الإشارة إلى أنه في عام 2000 ثم تبني نظام

مالي جديد لإدارة النفقات العامة يعتمد على أسلوب الكفاءة في استخدام الموارد بدلاً من أسلوب التنمية الشاملة، وذلك بهدف ترشيد النفقات وزيادة فاعليتها.

- تستثمر الإمارات فوائضها النفطية في تطوير القطاع غير النفطي، خاصة في مجال الطيران والسياحة الرياضية والصناعات الخفيفة، بالإضافة الى خدمات النقل وتجارة التجزئة. فعلى سبيل المثال خلال الفترة 2012-2015 ارتفعت نسبة إسهام القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي من 11.2% سنة 2012، إلى 15.4% سنة 2015. وهو ما يثبت نجاح دولة الإمارات العربية المتحدة في تنويع اقتصادها.
- وضع مخططات مستقبلية للتنويع كرؤية الإمارات 2021 ورؤية أبو ظبي 2030، بعد نجاح مشروع دبي 2015، بالإضافة إلى استراتيجية الطاقة 2050 التي تضمن بيئة اقتصادية مريحة للنمو في جميع القطاعات، وكذا تنويع مصادر الطاقة.[25]

2. <u>المملكة العربية السعودية:</u>

يمكن تلخيص أهم الخطوات التي اعتمدتها المملكة العربية السعودية بهدف تنويع قاعدتها الإنتاجية في الآتي:

- تطوير التجارة من تجارة محدودة موسمية (كموسم الحج) إلى تجارة تقوم على أسس اقتصادية ثابتة.
- زيادة مشاركة القطاع الخاص في النمو الاقتصادي لمختلف القطاعات (مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية والكهرباء وشركات الطيران، والخدمات البريدية والسكك الحديدة والمدن الصناعية وخدمات الموانئ ومرافق المياه والاستثمار.
- توفير المملكة المؤسسات التعليمية الأساسية الحكومية والخاصة ومرافق البحث والتطوير.
- إنشاء وتطوير العديد من المدن الصناعية في مختلف مناطق المملكة، وتزويدها بكافة الخدمات والمرافق، إضافة لإنشاء الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية عام،2001 ، كهيئة مستقلة للإشراف على إنشاء وإدارة المدن الصناعية.[26]
- إعداد خطط مستقبلية للتنويع بحيث عملت حكومة المملكة على إعداد خطة تنمية للأعوام 2015-2019، تركز من خلالها على التنويع بالاعتماد على مجموعة مختلفة من الصناعات الحيوية من بينها السيارات والأجهزة المنزلية، والطاقة الشمسية. بالإضافة إلى رؤية المملكة 2030، التي تستهدف زيادة الإيرادات الحكومية غير النفطية، ورفع نسبة الصادرات غير النفطية من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي.[27]
- تركيز خطط التنمية المتعاقبة والسياسات الاقتصادية للمملكة العربية السعودية على تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط وايضا التركيز على تنمية الموارد البشرية. [28]

---

[25] أسماء بللعما، دحمان بن عبد الفتاح، **سياسات التنويع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط -دراسة حالة الجزائر-**، مرجع سابق، ص 14-15.

[26] فاطمة حسن، وسلى داود، **واقع ومعوقات التنوع الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية** (دراسة تحليلية لأثر الإنفاق العام على تنوع الناتج المحلي الإجمالي بالمملكة للفترة 1995-2015 مقارنة بتجارب دولتي ماليزيا والإمارات العربية المتحدة)، مداخلة ضمن المؤتمر السنوي لجمعية الاقتصاد السعودية (29-27 مارس 2017)، ص 15-16.

[27] بوابة جدة الاقتصادية، **تحليل الاقتصاد الكلي للمملكة العربية السعودية، المملكة العربية السعودية**، 2015، ص 64.

[28] Benfreiha nadjat, Nessah slimane, the reality of economic diversification in the Arab countries – presenting the experiences of some countries- , modern economic and sustainable development review, university centre ahmed bin yahya al – wancharissi - -tissemsilt - , vol 03,issue 01, 2020, p 143-144.

3. ماليزيا:

ماليزيا بلد استوائي تقع في قلب جنوب شرق آسيا، يفصل بحر الصين الجنوبي بين ولاية صباح وولاية سرادق الى شمال غرب جزيرة بورينو، كما تظهر في الخريطة بلون أبيض، تبلغ مساحة ماليزيا المكونة من 13 ولاية واثنتين من الراضي الفيدرالية ما جموعه 758.329 كم . تمتلك مواردا طبيعية متنوعة وموقعا جغرافيا متميزا. كان المطاط، القصدير والمنتجات الغابية قبل اكتشاف النفط سلعا أساسية للتصدير. بعد الاحتلال الياباني عام 1942 خضعت ماليزيا للحكم البريطاني حتى انلت الاستقلال عام 1957، وقد انضمت كل من سنغافورة وصباح وسرادق للاتحاد الفيدرالي عام 1963، ثم استقلت سنغافورة عام 1963.[29]

نجحت ماليزيا في توفري معدل ادخار مرتفع وثابت، وقامت باستثمارات ضخمة في استغلال الأراضي وبرامج مستمرة لتنمية وتطوير انتاج المطاط وزيت النخيل، كما استثمرت أيضا في التكنولوجيا والبنية التحتية، الطاقة، الاتصالات والنقل. بعد فترة حمائية في الستينات، شرعت ماليزيا في 1973-1974 بتعزيز صادراتها من المنتجات الرخيصة الثمن معتمدة في ذلك على تخفيض التكاليف من خلال خفض تكاليف اليد العاملة وتسيري العالقات بني الموردين. في أواسط الثمانينات، حولت استراتيجيتها الى منتجات أكثر تكنولوجية عن طريق تحرير هجرة العمال المؤهلين، تكثيف عدد طلبة الجامعات التكنولوجية، بناء عالقات مع جامعات أسترالية وكندية، وأطلقت برامج تنمية المهارات بتمويل من الاتحاد العام للمنتجين وجامعة العلوم والتكنولوجيا[30].

كما قامت بدءا من 1986 بوضع استراتيجية للتنمية من خلال خطة خمسية عمادها تحفيز نشاط القطاع الخاص لاعتباره المحرك الأساسي للنمو ولتحرير اقتصادها، كما قامت بمجموعة من الإصلاحات والتعديلات في كافة القطاعات الاقتصادية، فركزت على :

- مناخ الاستثمار بخفض الضرائب على أرابح الشركات وتخفيف القيود.
- إعادة هيكلة قطاع المشروعات العامة والحد منها، من خلال وضع برنامج للخصخصة.
- اتخاذ اجراءات لدعم وتقوية الجهاز المصرفي والمالي، ولزيادة كفاءة وعمق الأسواق المالية.
- وضع سياسة لسعر الصرف لتأمين القدر المناسب من المنافسة .
- اتخاذ موقف متحفظ حيال الاقتراض الخارجي، خاصة صندوق النقد الدولي.

كان تحسين اداء الصادرات أحد الأهداف المهمة لسياسة التنويع التي انتهجتها ماليزيا. من أجل ذلك اختارت تدريجيا نظاما تجاريا أكثر انفتاحا. كما عملت على الحفاظ على معدلات مرتفعة للادخار، وقامت بعدة تخفيضات لعملتها الوطنية، واعتمدت تدابري مختلفة كإنشاء مناطق التجارة الحرة، ووضع آليات لتمويل الصادرات، ودعم الأبحاث وتطوير المنتجات والمؤسسات التجارية بهدف خفض التكاليف وتحسين التنافسية .

---

[29] محمد صادق إسماعيل، **(التجربة الماليزية...مهاتير محمد. والصحوة الاقتصادية)** ، العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، 2014، ص5.

[30] Gelb, A. Diversification de l'économie des pays riches en ressources Naturelle. le séminaire de Haute niveau du FMI Ressources naturelles, Finance et développement. Alger(2010) p 15.

وفي تقرير التنافسية العاملي الأخير 2017-2018 احتلت ماليزيا المرتبة 23 من بين 137 دولة شملها التقرير، حيث تراوح ترتيبها في المؤشرات الفرعية بين 16 في تطور الأسواق المالية، الى 46 في الاستعداد التكنولوجي. وقدرت قيمة الناتج المحلي الاجمالي ب 297413 مليون دولار، ينمو بنسبة، 4.40% وحصته من اجمالي الناتج المحلي العالمي قدرت 0.72%.

4. الشيلي:

نجحت الشيلي كإحدى الدول الغنية بالثروات الطبيعية في تفادي نقمة الموارد وتحقيق قدر كبير من الاستقرار الاقتصادي، أصبحت مصدرا أكثر تنوعا وديناميكية للمواد الأولية ومنتجات ذات قيمة مضافة مرتفعة تعتمد على المواد الأولية والموارد المتنوعة، ولكي تضع تشيلي إطار قانونيا وماليا لسياساتها الاقتصادية فقد اقرت في عام 2000 قاعدة الفائض المالي الهيكلي التي تهدف الى ان يصبح الانفاق الحكومي مرتبطا بالإيرادات الرأسمالية وليس مرتبطا بالإيرادات الجارية. ومن ثم فان مفهوم الفائض الهيكلي يعكس منظورا ماليا متوسطا الى طويل المدى للميزانية الحكومية، يسهم في تحقيق استقرار أكبر في الانفاق الحكومي بغض النظر عن تقلبات الدورات الاقتصادية على المدى القصير.[31]

من أهم العناصر الأساسية وراء نجاح التنويع الاقتصادي في الشيلي هو وضعها لسياسات مكنت من تطوير الاقتصاد بفضل جهد كبير في مجال الادخار خاصة خلال الانتعاش الكبير الذي عرفه معدن النحاس. كما ركز أيضا على تحسين مناخ الأعمال مما جعله يصنف في طليعة بلدان أمريكا اللاتينية حسب تقرير "ممارسة أنشطة الاعمال" للبنك الدولي.

قدمت الشيلي عدة أمثلة على السياسات العامة العمودية الناجحة التي ساعدت على تطوير عدة صناعات كصناعة السلمون. ويذكر على وجه الخصوص تعزيز التكيف والتطور التكنولوجي، وتوفري البنية التحتية والمعلومات والتنسيق بين العديد من صغار المنتجين والذي مكن من تطوير الشراكات بين القطاعين العام والخاص على المدى الطويل من أجل الرفع من قدرات وإنتاجية المنتجين. كما أسست سنة 2005 صندوقا لتشجيع التنافسية والابتكار، وذلك بتمويل من الضرائب على الاستغلال المنجمي، وطور مجموعة من القطاعات بتمويل مشترك مع القطاع الخاص. كما أنشأ أكثر من 50 قطبا قطاعيا متميزا. من جهة أخرى شجعت الشيلي الاستثمار في رأس المال البشري رفيع المستوى حيث تم تخصيص منح للطلاب المتفوقين للدراسة بالخارج. ركزت سياسة الشيلي للتنويع على استغلال إمكانياتها الزراعية وتحرير القطاعات ضعيفة الأداء متل الخدمات، أظهر تقرير التنافسية العالمية لسنة 2018 أن الشيلي احتلت الرتبة 33 من 137 دولة شملها التقرير، واحتلت الرتبة 17 في نمو وتطور الاسواق المالية. قدر الناتج المحلي الاجمالي ب: 245349 مليون دولار وبنسبة نمو 1.60%، وتمثل حصة الفرد منه 13.576 دولار أمريكي.[32]

---

[31] عبد الرمحان محمد السلطان، **كيف تغلبت تشيلي على نقمة الموارد**، ألفا بيتا نخبة كتاب المال والاقتصاد، https://iefpedia.com/arab/?p=42426 تاريخ الاطلاع 15-02-2023.

[32] هواري أحلام، سدي علي، **التنويع الاقتصادي في بعض البلدان المصدرة للنفط: مع الإشارة حالة الجزائر**، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة عبد الحميد ابن باديس، -مستغانم-، جامعة ابن خلدون –تيارت- ،الجزائر، المجلد05، العدد 02، 2019، ص223 -224.

الشكل رقم(1-5): رسم توضيحي لمفهوم التنويع الاقتصادي في الدول النفطية.

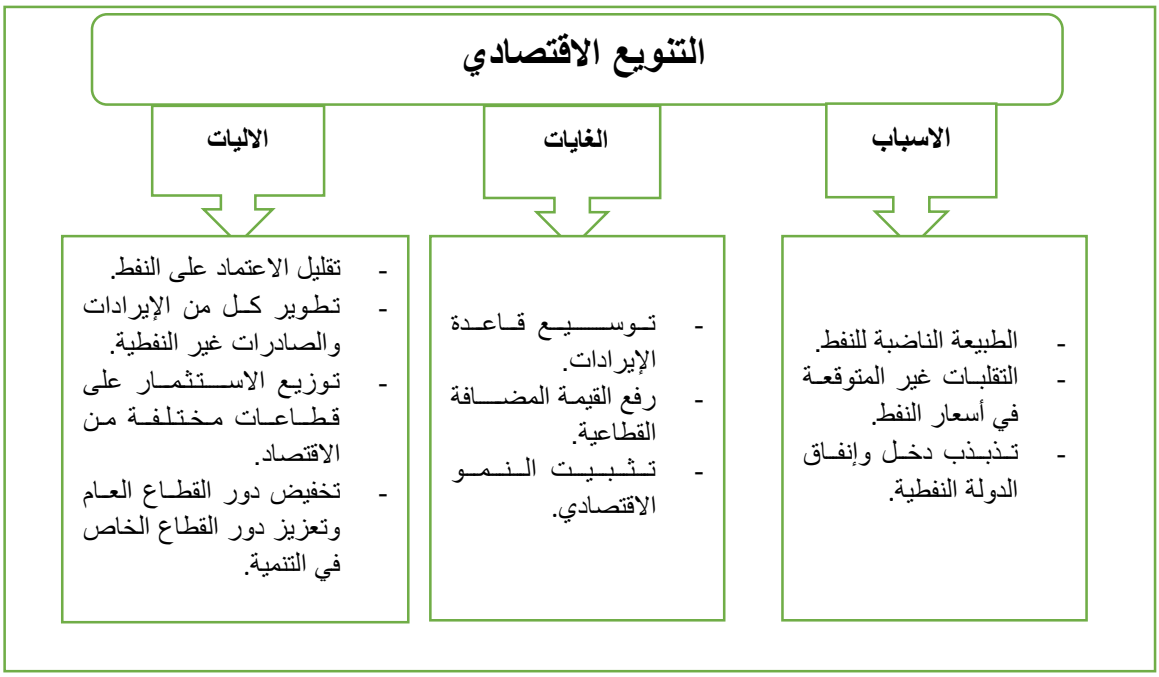

المصدر: بللعما أسماء، بن عبد الفتاح دحمان، **استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد07، العدد01 ،2018، ص345.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل الذي جاء تحت عنوان قطاع المحروقات والتنويع الاقتصادي في الجزائر تمكنا في الاخير من التعرف على مدى مساهمة عوائد المحروقات في انجاز الكثير من المشاريع التنموية وتحقيق الرقي الاقتصادي، لكن وعلى الرغم من أهميتها الا أنها تعد ثروة زائلة وغير دائمة كما أنها تتميز بعدم استقرار أسعارها. وهذا ما يحتم علينا التفكير الجدي في بعض البدائل الداعمة والمكملة لهذه المادة الحيوية. وايجاد مصادر أخرى وذلك من خلال التنويع الاقتصادي لتخفيف المخاطر الناجمة عن الاعتماد على مورد واحد وتنويع صادراتها خارج المحروقات لجلب العملة الصعبة. حيث تبنت الجزائر مجموعة من الإجراءات القانونية والمالية وحتى المؤسساتية من أجل تحقيق ذلك، لكن وبالرغم من هذا فإنها لم تحقق أهدافها المنشودة بالرغم من توفر الأموال الكافية واللازمة، حيث تبقى مساهمة الصادرات خارج المحروقات في النمو الاقتصادي ضعيفة ولا ترقى إلى مستوى الإمكانيات المتاحة أمامها، وهذا يرجع أساسا إلى غياب استراتيجية واضحة وشاملة وكذلك لغياب الصرامة والنزاهة في تجسيد هذه الإجراءات على أرض الواقع.

الفصل الثاني

دراسة قياسية لخيارات التنويع الاقتصادي في الجزائر

تمهيد:

بعد كل أزمة بترولية ترتفع الأصوات ويتم التأكيد من طرف الدولة وكذا الخبراء الاقتصاديين بضرورة تنويع مصادر الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر الدخل لها من اجل تحقيق معدلات نمو مستقرة نوعا ما والوصول إلى قيم وأهداف التنمية في أقرب وقت ممكن، وهذا من خلال المزايا النسبية التي تملكها في العديد من القطاعات الأخرى خارج المحروقات والسعي خلف تحقيق مزايا تنافسية عالميا .

من اجل دراسة الخيرات والبدائل المتاحة دراسة قياسية اخترنا الفلاحة، الصناعة ،السياحة كأهم البدائل لقطاع المحروقات، وأردنا معرفة تأثيرها على الناتج الداخلي الخام كأحد مؤشرات النمو الاقتصادي، و انطلاقا من المعطيات التي تم جمعها لمختلف المتغيرات محل الدراسة خلال الفترة (من 2000 إلى غاية 2020) ،أي 21 مشاهدة كحجم للعينة، تم استخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد، اعتمادا على طريقة المربعات الصغرى العادية من اجل إيجاد النموذج الأمثل الذي يفسر النمو الاقتصادي، حيث يقوم هذا النموذج على افتراض وجود علاقة خطية بين المتغير التابع الناتج الداخلي الخام PIB،ومجموعة المتغيرات المستقلة(الفلاحة، الصناعة، السياحية)خارج المحروقات(مع الحد العشوائي εt) وذلك باستعمال برنامج EViews10 ، وسنقوم باستخدام مؤشر هيرشمان – هيرفندال كمقياس للتنويع الاقتصادي في الجزائر، لكن قبل ذلك سوف نتطرق الى بعض المفاهيم المتعلقة بالاختبارات التي سنتناولها في دراستنا كمدخل للجانب التطبيقي ، بحيث يتضمن هذا الفصل المباحث التالية :

- **المبحث الاول:** الاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات.
- **المبحث الثاني:** دراسة قياسية لخيارات التنويع الاقتصادي.

الفصل الثاني :دراسة قياسية لخيارات التنويع الاقتصادي في الجزائر.

المبحث الاول: الاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات.

المطلب الاول: الفلاحة كبديل استراتيجي لقطاع المحروقات.

لعب القطاع الفلاحي دورا فعالا في مراحل التنمية الاقتصادية وفي رفع عجلتها في معظم دول العالم ومن بينها الجزائر، بفضل ما يتوفر عليه القطاع من موارد طبيعية ومقومات بشرية وبإتباع استراتيجيات معينة، أهلته إلى تحقيق زيادة في الناتج الداخلي الخام وفي نصيب الفرد منه، وفي رفع معدلات النمو في القطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة.

1. مفهوم الفلاحة:

لقد عرفت الفلاحة أنها فن صناعة وإنتاج المحاصيل النباتية والحيوانية النافعة للإنسان، وعرفت أيضا أنها جميع الأنشطة المنتجة التي يقوم بها الفلاحون أو المزارعون للنهوض بعملية الإنتاج النباتي والحيواني، وذلك قصد ضمان العيش الكريم للإنسان، بينما عرف الاستثمار في القطاع الفلاحي انه دمج عوامل الإنتاج المتوافرة في الزراعة (الأرض والعمل ورأس املال) وتشغيلها قصد إنتاج مواد زراعية لسد حاجيات المستهلكين.

انطلاقا من هذه التعاريف يمكن تعريف الفلاحة أنها ذلك النشاط المتمثل في تشغيل العنصر البشري ورأس المال على الأرض، للحصول على منتجات فلاحية لغرض تحقيق الأمن الغذائي وتلبية مختلف الحاجيات الاستهلاكية للمجتمع[1].

2. أهمية القطاع الفلاحي:

يبقى القطاع الفلاحي من القطاعات المنتجة التي لها إمكانية استبدال قطاع المحروقات والمساهمة في استقرار الاقتصاد الوطني، نظرا لما يتوفر عليه من مقومات تؤهله في رفع عجلة النمو وتحقيق التنمية المستدامة. كما يعتبر قطاع الزراعة مصدرا رئيسيا لتكوين رأس المال الذي يستخدم للاستثمار في مختلف الأنشطة في الاقتصاد الوطني، حيث تكمن أهمية القطاع الفلاحي فيما يلي:

- تعد الفلاحة من بين القطاعات التي تساهم في الحصول على العملة الصعبة، وذلك من خلال زيادة تصدير بعض المواد الغذائية إلى الدول الأجنبية، وكذا يسمح التوسع الزراعي باستبدال السلع المستوردة بالإنتاج المحلي.
- يساهم زيادة الانتاج الفلاحي في تكوين القيمة المضافة وزيادة الدخل الوطني الخام الذي بدوره يرفع من نصيب الفرد من الدخل الحقيقي ويزيد من النمو الاقتصادي الوطني.
- تحسين وضعية ميزان المدفوعات من خلال زيادة القدرة التصديرية لبعض المنتجات، وتقليل الاستيراد منها.

[1] مستوي عادل، **نمذجة العلاقة بين الناتج الفلاحي والنمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر باستخدام نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR خلال الفترة (2000-2018)**، مجلة مراجعة الاصلاحات الاقتصادية والتكامل في الاقتصاد العالمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، المجلد 14، العدد 03، 2020، ص 03.

- التقليص من نسبة البطالة عن طريق توفير مناصب العمل خاصة لسكان المناطق الريفية، مما يسمح لهم بالحصول على دخل يلبي حاجياتهم المعيشية، ويحقق لهم الاستقرار[2].
- يشكل القطاع الفلاحي جزء هام من اقتصاد أي بلد وتطويره يعني تطوير اقتصاد ذلك البلد وتراجعه معناه تراجع التنمية الاقتصادية في ذلك البلد، وهنا تكمن أهمية القطاع الفلاحي على الصعيد الاقتصادي وأيضا في تشغيله للطاقات العاطلة التي يملكها البلد من ارض ورأس مال وغيرها.
- يلعب القطاع الفلاحي دورا هاما في رفع مستوى صادرات البلد ومنه تحسين مستوى الميزان التجاري وميزان المدفوعات وكذا تحقيق الإيرادات المالية للبلد.

3. خصائص القطاع الفلاحي:

- تأثر النشاط الفلاحي بالعوامل الطبيعية كالمناخ والكوارث الطبيعية وغيرها أكثر من الأنشطة الأخرى؛
- تتميز الأنشطة والاستثمارات الفلاحية باختلاف كبير داخل نفس البلد، فهناك من الاستثمارات تصلح في مناطق دون الأخرى وفي فصول ومواسم دون الأخرى؛
- يتميز النشاط الفلاحي بالدورة الزراعية أي يخضع الاستثمار الزراعي للدورة الزراعية، إذ أن الزراعة تستوجب الإنتاج في سنة، وتخصيب الأرض سنة أخرى، ومن اجل تمكين التربة من الاستراحة واستعادة قوتها، حيث يتم تحسينها وزراعتها بمنتج آخر ذات طبيعة إنتاجية مختلفة؛
- تتميز المشاريع والاستثمارات الفلاحية بصعوبة تمويلها وتقييمها ماليا مقارنة بالمشاريع الأخرى[3].

4. دور القطاع الفلاحي الجزائري في تحقيق التنمية الاقتصادية :

يعد القطاع الفلاحي من القطاعات الاقتصادية الهامة في الجزائر، من حيث مساهمته في: الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات والواردات، ولما يستوعبه من حجم القوى العاملة الإجمالية، وهو ما نتناوله فيما يلي:

- ✓ **المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي :**يحتل القطاع الفلاحي أهمية بالغة من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وفي الرفع من متوسط نصيب الفرد من هذا الناتج، الذي يعد من أهم المؤشرات التي توضح النمو الاقتصادي للبلاد .
- ✓ **المساهمة في ترقية الصادرات :**تعد مساهمة القطاع الفلاحي في ترقية الصادرات مؤشرا آخرا من المؤشرات المهمة للدلالة على أهمية القطاع الفلاحي في تنمية الاقتصاد الوطني .
- ✓ **المساهمة في ترقية التجارة الخارجية للمنتجات الفلاحية:** تبنت الجزائر في سياستها الإصلاحية تحرير التجارة ومنها تجارة المنتجات الفلاحية، مما نتج عنه تحسن مشاركة القطاع الفلاحي في التجارة الخارجية عن طريق عمليات تصدير واستراد هذه المنتجات.

---

[2] عراب سمية، **تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات وتحليل درجة تنوعه حسب مؤشر هرفندل-هيرشمان (H.H) خلال الفترة (2001-2019)**، مرجع سبق ذكره، ص 19.

[3] مستوي عادل، **نمذجة العلاقة بين الناتج الفلاحي والنمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر باستخدام نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR خلال الفترة (2000-2018)**، مرجع سبق ذكره، ص 3-4.

- ✓ **المساهمة في ترقية الواردات :**إن زيادة كمية الإنتاج الفلاحي يؤدي الى تغطية الطلب المزايد وتخفيض حجم الواردات، غير أن ارتفاع اسعار معظم السلع الغذائية في الأسواق العالمية، نتج عنه زيادة في قيمة الواردات من هذه السلع[4].

5. **<u>استراتيجيات للنهوض بالقطاع الفلاحي:</u>**

- **القطاع الفلاحي في ظل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية(PNDA) :**

شهد القطاع الفلاحي خلال فترة2001-2004 ظروفا ملائمة للإنتاج الفلاحي، فبعد سنة من بداية تنفيد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية سمح ما يقارب 15000 فلاحا ومستثمرا للانخراط في مختلف البرامج المكونة للمخطط، حيث شهد القطاع الفلاحي عام 2001 نموا معتبرا مسجلا قيمة مضافة قدرها 387.3 مليار دج أي ما يعادل 9.2% من الناتج الوطني الخام الذي سجل نموا معتبرا بنسبة 13.2% مقارنة بعام 2000 الذي عرف انخفاضا ب 5 %، وإلى غاية 2003 كان الإنتاج الفلاحي في تحسن، حيث قدرت النسبة المئوية للقيمة المضافة الفلاحية بـ 17% وذلك راجع لكمية الأمطار المسجلة من جهة، وللآثار الأولى لتنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية من جهة أخرى. ففي إطار هذا المخطط قامت الحكومة ببدل مجهودات داعمة بذلك القطاع الفلاحي حيث ظهر جليا من خلال المنح الميزانية المباشرة للقطاع والضغط الضريبي والمساعدات المالية لتوفير المياه، بالإضافة الى برامج كهربائية للأرياف.

- **واقع الفلاحة في ظل المخططات التنموية خلال فترة2001-2014 :**قامت الحكومة الجزائرية مع بداية الألفية الجديدة في تطبيق برامج داعمة للنمو الاقتصادي من خلال تعزيز الانفاق العام بهدف تحفيز النمو، وعلى هذا الأساس تم الاعتماد على برامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 مرتكزة على التنمية البشرية، من خلال ترقية المشاريع الاقتصادية الداعمة للعمليات الإنتاجية والخدمية .
- **برامج دعم الإنعاش الاقتصادي (PSRE)للفترة 2001-2004:** قدرت القيمة الإجمالية للاعتمادات المالية التي خصصت لهذا البرنامج بحوالي 7 مليار دولار أمريكي وهو ما يعادل 525 مليار دج ،وجه أساسا للعمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية، ولتقوية الخدمات العمومية في المجالات الكبرى مثل: الري، النقل، تحسين الإطار المعيشي للسكان، دعم التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية ،حيث يتضح من خلاله أن الإنفاق العمومي على الفلاحة (قطاع الفلاحة والصيد البحري) يحتل المرتبة ما قبل الأخيرة بحوالي 12.4% من إجمالي الإنفاق العمومي خلال فترة البرنامج، وذلك بغلاف مالي قدره65.4 مليار دينار، وذلك كون هذا القطاع قد استفاد من البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية PNDA) (منذ سنة 2000 ،وهو برنامج مستقل عن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، وبالتالي فإن المبلغ المخصص لهذا القطاع ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي يعتبر بمثابة دعم للبرنامج الذي سبقه.
- **البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009:** يعتبر برنامج دعم النمو انعكاس لسياسة اقتصادية مكملة لسياسة الإنعاش الاقتصادي، وتهدف بشكل أساسي إلى وضع حجم أكبر من الانتماءات المحلية

[4] بوعريوة ربيع، المداخلة بعنوان: **أهمية القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر،** الملتقى الدولي الرابع "**القطاع الفلاحي كمحرك لتنمية الاقتصادية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط "، يومي 25-24 ماي 2017،** جامعة أمحمد بوقرة -بومرداس-كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، ص 9-10.

والأجنبية بهدف تسريع وتيرة النمو والحد من البطالة من خلال استحداث مناصب شغل في مختلف القطاعات الإنتاجية. وتمحورت السياسات المعتمدة ضمن إطار برنامج دعم وتعزيز النمو المستدام من خلال التركيز على المجالات الأساسية التالية:

- تعزيز الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال تعزيز الشراكة وإعطاء فرص أكبر للقطاع الخاص.
- تعزيز قدرات الأفراد وتحسين مستوى معيشتهم وتحديث وتوسيع الخدمات العامة.
- تحديث وتطوير شبكة البنى التحتية .
- تحفيز الاستثمار ورفع كفاءة الاقتصاد الوطني من خلال تحسين معدلات النمو.

كما تم تخصيص مبلغ ضخم قدر بـ 4202.7 مليار دج ما يعادل حوالي 55 مليار دولار أمريكي، توزعت بشكل أساسي على جانب تعزيز القدرات البشرية وتحسين مستوى معيشة الأفراد.

- **برنامج توطيد النمو 2010 -2014**: اعتمد البرنامج الخماسي 2010-2014في إطار الجهود الرامية لتعزيز التنمية الشاملة، وهذا ما يعكس الإرادة السياسية في مواصلة ديناميكية الاعمار الوطني، ومن الملاحظ أن هذا الأخير خصص له مبلغ إجمالي قدر بـ 21.214 مليار دج، بحيث يهدف إلى تدعيم النمو الاقتصادي من خلال تعميق تنوع الاقتصاد الوطني وتنافسيته، وتحضيره للاندماج بشكل كامل مع الاقتصاد العالمي، ومن بين السياسات المعتمدة ضمن البرنامج نجد ما يلي :
  - الحد من البطالة عبر خلق 3 ملايين منصب عمل .
  - تثمين الموارد الطاقوية والمنجمية، ودعم القطاع الفلاحي وترقية السياحة والصناعات التقليدية.
  - ترقية وتحفيز اقتصاد المعرفة، وتحسين المناخ العام للاستثمار .
  - دعم التنمية البشرية من خلال تأهيل وتعزيز قدرات الأفراد[5] .
- **المخطط الخماسي للإرشاد لفلاحي (2019/2015)**: فإن المسعى الذي تم اعتماده في إطار هذا البرنامج يتطلب تدعيم وتكييف الإطار التحفيزي والمرافقة للاستثمار الخاص والشراكة على حد سواء، لزيادة العرض الوطني وتطوير الشعب للتصدير، وقد ارتكز هذا البرنامج على خمس محاور هي:

- **المحور الاول:** المحافظة على جهود تدعيم وتوسيع القاعدة الانتاجية، بتوسيع المساحة الفلاحية النافعة وتقوية المكننة وتثمين المنتجات الفلاحية والغابية.
- **المحور الثاني:** مواصلة جهود تكثيف المنتجات الفلاحية التي تتم عن طريق متابعة عملية بناء الشعب الاستراتيجية وتكييف سياسة الدعم والتمويل، والتسيير العقلاني وتوفير أحسن عوامل ووسائل الانتاج، مع إعادة تهيئة البنية التحتية الفلاحية.
- **المحور الثالث:** تقوية الحماية وحفظ الموارد الطبيعية بالتسيير المستدام للغابات، وتعزيز البرامج الموجهة للفضاءات السهبية وشبه الصحراوية، وإطلاق برامج توسيع التشجير وتقوية وسائل التدخل للهياكل الإقليمية للإدارة.

[5] BELKACEM B & All **« Le développement du secteur agricole ; facteur de croissance économique et de l'emploi en Algérie au cours de la période (2001-2016) »** Revue Internationale des Sciences de Gestion « Numéro 3 : Avril 2019 / Volume 2 : numéro 2 » pp : -601 603.

- **المحور الرابع:** تقوية آليات الدعم والتأطير للإنتاج الوطني عن طريق توسيع وتقوية نظام الوقاية والمراقبة الصحية والصحة النباتية، ضد الآفات والكوارث الطبيعية، ووضع أجهزة دعم ملائمة للاستثمار وتحسين الإنتاجية.
- **المحور الخامس:** متابعة تقوية الكفاءات البشرية والدعم التقني عبر عصرنة الإدارة الفلاحية، وادارة الغابات والتكوين والبحث والارشاد ونشر التقدم التقني.

ومن الاهداف الممكن تحقيقها من خلال هذا البرنامج ما يلي:

- انتاج 67.3 مليون قنطار من الحبوب، 157 مليون قنطار من الخضار، 10.2مليون قنطار من التمور،6.4 مليون قنطار من اللحوم الحمراء، 5.8 قنطار من اللحوم البيضاء، 4.3 مليار من لتر الحليب.
- تطوير الري الفلاحي بزيادة 1.000.000 هكتار من المساحة المسقية.
- تهيئة 13 غابة بمساحة اجمالية مقدرة بـ 172000 هكتار تابعة لعشر ولايات، ومتابعة دراسات التهيئة لمساحة اجمالية مقدرة بـ 413000 هكتار ستشمل 61 غابة على مستوى 23 ولاية.
- الاهتمام والعناية بمناطق السد الاخضر بتشجير مساحة 55000 هكتار.
- تحقيق معدل نمو سنوي متوقع للفترة 2015 -2019 يقدر بـ 5%.
- انشاء ما يقارب000 .500. 1 منصب شغل في دائم القطاع الفلاحي.

هذا دون أن نغفل أن سياسة التمويل العامة للبلد كانت لاو تزال رهينة التقلبات في سوق المحروقات، وهنا تتار نقطة استدامة التمويل العمومي، بما فيه تمويل القطاع الفلاحي على الرغم من كونه في حد ذاته رافض مهم للتمويل حيث يعتبر من القطاعات ذات المردودية العالية من جهة سرعة الاستجابة أي يمكن النهوض وظهور نتيجة ذلك في ظرف قياسي مع توفر الظروف الطبيعية[6].

6. تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر:

نظرا للآثار السلبية الناتجة جراء إهمال القطاع الفلاحي، وتراكم جملة من المشاكل الاقتصادية على مستوى الأنشطة الفلاحية، الأمر الذي دفع بالسلطات الحكومية إلى الرجوع إلى خدمة الأرض والاستغلال الأمثل لها، من أجل القضاء على أحادية الاقتصاد الوطني الذي يركز على الموارد النفطية وعوائدها، وذلك عن طريق ما سمي بالدعم الفلاحي، وجاء عبر جملة من البرامج التنموية يهدف عموما إلى:[7]

- تشجيع القطاع الخاص وتحفيزه للنهوض بالقطاع الفلاحي وتنميته.
- المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي وزيادة درجة الاكتفاء الذاتي والتقليل من المخاطر التي تنطوي عليها أسواق الغذاء العالمية.
- تحقيق فائض انتاجي للتصدير وزيادة الموارد من العملة الصعبة.

---

[6] الهروشي خطاب، **دور التسويق في صياغة الرؤية مستقبلية للاقتصاد جزائري خارج المحروقات دراسة قياسية لعينة من المؤسسات المصدر الجزائرية**، اطروحة دكتوراه، تخصص إدارة اعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 02 ،2020-2021، ص 59-58.

[7] محمد غردي، **القطاع الزراعي الجزائري واشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة 111 الجزائر**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2012، ص 111-113.

- تفعيل استغلال الميزات النسبية للدول، والاستخدام الأمثل للموارد والامكانيات الطبيعية والبشرية المتاحة.
- نقل وتوطين التقنيات الحديثة المستخدمة في تطوير الانتاج الفلاحي الحيواني والنباتي كما وكيفا.
- تحقيق التنمية الاجتماعية بتوفير فرص العمل ورفع مستوى معيشته خاصة في المناطق الريفية.
- مساندة الفلاحين لتدعيم قدراتهم التنافسية عن طريق تخفيض تكاليف الإنتاج.

لكن وللأسف النتائج المسجلة على المستوى الوطني لبرامج التنمية الفلاحية لا ترقى إلى المستوى الذي يوافق الإمكانيات المتاحة، لذلك وجب على الدولة تعزيز القطاع الفلاحي من خلال **تبني استراتيجية فلاحية واضحة الأهداف:**

- العمل على تكوين الفلاحين عن طريق الدورات التكوينية المختلفة، لزيادة توعيتهم في كل ما يخص النشاط الفلاحي واكتساب الخبرات.
- الاهتمام بتطوير القطاع الزراعي وتنويع منتجاته بإدخال التكنلوجيا الحديثة، واعطائه الأولوية في مجال البحث العلمي الخاص بعلوم البيئة والتربة لما له من أهمية بالغة في بناء اقتصاد وطني قوي ومستقر.
- الحد من ظاهرة النزوح الريفي نحو المدن، وتشجيع سكان المناطق الريفية على خدمة أراضيهم الفلاحية وعدم إهمالها، وذلك بتوفير كافة الإمكانيات اللازمة لذلك.
- اشتراك القطاعات الاقتصادية فيما بينها كقطاعي الفلاحة والصناعة بصفة تكاملية، وذلك لما يضيفه المجال الصناعي في تطوير الزراعة.
- التركيز على تطوير الشعب الاستراتيجية بما في ذلك القمح اللين والذرة ومحاصيل أخرى مثل السكر والبذور الزيتية ومن المؤكد أن تطوير هذه المنتجات الرئيسية سيسمح بخفض فاتورة استيراد المنتجات الغذائية بشكل كبير.[8]

المطلب الثاني: مقومات القطاع الصناعي كخيار للتنويع الاقتصادي.

تؤدي الصناعات دورا أساسيا في النمو الاقتصادي من خلال نمو القطاعات الاقتصادية المتنوعة انطلاقا من قوى الدفع الأمامية والخلفية، حيث أن الصناعة تعمل على تحقيق التشابك الاقتصادي بين الأنشطة من جهة وربط القطاعات الصناعية من جهة أخرى، بالإضافة إلى إنشاء هياكل صناعية متنوعة، ومن خلال المبحث نعرض نشأة ومفهوم الصناعة وأهميتها.

1. **<u>مفهوم الصناعة:</u>** قد يقصد بها كل الإجراءات المتخذة من قبل الوحدات الاقتصادية في المجتمع من أجل تحويل خام أو سلع وسيطة إلى سلع أخرى تعتبر من جهة نظرها سلعا نهائية. وبموجب هذا التعريف نميز الصناعة عن بقية النشاطات الاقتصادية في المجتمع كالزراعة والخدمات.... [9]

[8] عراب سمية، **تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات وتحليل درجة تنوعه حسب مؤشر هرفندل-هيرشمان (H.H) خلال الفترة (2001-2019)**، مرجع سبق ذكره، ص21-22.

[9] بامخرمة أحمد سعيد، **اقتصاديات الصناعة**، دار زهران للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 1994، ص3.

التعريف الثاني: عرف شارلز وجاريث جونز الصناعة على أنها " مجموعة من المؤسسات تقدم منتجات أو خدمات يمكن أن تمثل بدائل لبعضها البعض، وهذه البدائل عبارة عن منتجات أو خدمات تؤدي إلى إشباع الحاجات الأساسية لنفس المستهلك".[10]

التعريف الثالث: أعطى مالك بن نبي مفهوم للصناعة على أنها ذلك النشاط غير الفلاحي الذي يسعى إلى إنتاج أو إحداث تعديل على الأشياء والمواد بهدف تحقيق غاية ما، حيث تشمل جميع الفنون والمهن والقدرات وتطبيقات العلوم المختلفة، فهي جميعها تدخل في مفهوم الصناعة.[11]

ومن خلال ما سبق من التعريفات نستنتج أن الصناعة هي" فرع من فروع النشاط الاقتصادي التي تتولى القيام بتحويل المواد الأولية والزراعية والخامات المعدنية وغيرها من الموارد الطبيعية من شكلها الخام أو البسيط إلى منتجات نهائية قابلة للتداول، تلبي حاجات الإنسان في الإنتاج والاستهلاك والاستثمار، وعليه فهي تتفاعل مع المحيط المادي للإنسان لتجعله أكثر منفعة له، وتشبع له الحاجات الضرورية".

2. أهمية الصناعة:

- يعتبر قطاع الصناعة من أهم الوسائل الأساسية لتوسيع فرص التشغيل والتخفيف من مشكلة البطالة.
- تحتل الصناعة مكانة هامة في بنية الاقتصاد باعتبارها عنصر أساسي فيها، كونها تساهم في خلق الارتقاء التقني والإبداعي، وتسمح للمؤسسة والاقتصاد ككل في تنمية قدراتها التنافسية والتفاوضية، حيث تشكل أفضل وسيلة للاندماج في الاقتصاد العالمي، وتتمثل أهميتها فيما يلي:
- إن معدلات الإنتاجية المرتفعة نسبيا في قطاع الصناعة تساهم في زيادة نمو الدخل القومي، وبالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي، كما أن نمو الصناعة يساعد على زيادة النمو في القطاعات الأخرى ومنها القطاع الزراعي .
- يساهم قطاع الصناعة في علاج مشاكل عجز ميزان المدفوعات، وذلك من خلال تصنيع سلع تحل محل الواردات، أو تصنيع سلع موجهة للتصدير.[12]

كما تعتبر الصناعة أهم روافد الاقتصاد من خلال مساهمتها في تغطية القيمة المضافة المرتبطة باستخدام الموارد المحلية من خلال تحويلها إلى منتجات أخرى، بدلا من تصديرها بشكلها الأولي، وبالتالي يتم الحصول على القيمة المضافة المرتبطة. ويمكن أن تتجلى أهمية الصناعة من خلال الاهداف المتوقعة التالية:

- المساهمة في تنويع مصادر الإنتاج والدخل والصادرات في البلدان النامية.
- يؤدي التحديث التقني المستمر وكذا تقسيم العمل والتخصص فيه إلى رفع مستوى الإنتاجية.
- يعتبر التطور الصناعي عنصرا أساسيا في خلق المهارات والخبرات الصناعية والتقنية مما ينعكس على ارتفاع مستويات المداخيل وتوزيعها بطريقة عادلة.

---

[10] شارلز وجاريث جونز، **الإدارة الاستراتيجية** (مدخل متكامل)، ترجمة رفاعي محمد رفاعي ومحمد سيد أحمد عبد المتعال، الجزء الأول، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية،2001، ص131.

[11] مالك بن نبي، **مشكلة الثقافة**، دار الفكر، دمشق، بدون سنة نشر، ص121.

[12] الطيب داودي، دلال بن طبي، **رهان السياسات الصناعية لقطاعات خارج المحروقات**، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الصناعي والسياسات الصناعية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2-3 ديسمبر 2008، ص03.

- يؤدي نمو قطاع الصناعة إلى نمو القطاعات الأخرى مما يرفع معدل النمو الاقتصادي بسبب وجود علاقات ترابط بينها حيث يمدها بمستلزمات الإنتاج مثل الآلات والمعدات اللازمة، كما يعتبر في نفس الوقت سوقا لتسويق المنتجات الزراعية التي تتم تصنيعها فيه .[13]
- يعتبر التصنيع كعامل أساسي في تحقيق الأمن الغذائي الناتج عن تطوير القطاع الزراعي وتحسين إنتاجيته من خلال توفير المعدات والآلات الزراعية والأسمدة والمبيدات، حيث لا يمكن لأي دولة من تطوير قطاعها الزراعي دون استراتيجية تصنيعية قوية كما لا يمكن تطوير الصناعة بدون وجود مواد خام ناتجة عن قطاع الزراعة.
- إن وجود قطاع صناعي متنوع وقوي يخفف من الآثار السلبية الناجمة عن عدم الاستقرار التي تشهدها اقتصاديات الدول النامية كما يجعلها أكثر مرونة في التكيف مع الأزمات.[14]

3. **<u>اهم المميزات الصناعية الجزائرية:</u>**

- قدرات إنتاج هائلة غير مستغلة بشكل كلي، بسبب عوامل الإنتاج الضعيفة وعدم كفاءة ونجاعة تقنيات التسيير وإدارة الأعمال.
- مردودية منخفضة ومعدلات نمو متدنية ترتب عنها إنتاجية ضعيفة راجعة لعدم تماشي المؤسسات الصناعية وقواعد التنافسية في السوق.
- ارتفاع تكلفة الإنتاج الصناعي بسبب الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة.
- تبعية كبيرة لقطاع المحروقات أدت إلى نقص في تنوع الصادرات.
- ضعف استعمال التكنولوجيات المتطورة في الصناعات الحديثة، أدى إلى تراجع نوعية المنتجات الصناعية.

ولعل أهم ما يميز القطاع الصناعي الجزائري هو اعتماده بالدرجة الأولى على الصناعات الخفيفة ليلاحظ غياب شبه تام للصناعات الثقيلة التي تعتبر أساس بناء هيكل اقتصادي قوي[15].

4. **<u>مقومات الصناعة:</u>** تسعى معظم الدول خاصة النامية لتطوير صناعتها، من خلال المقومات المتوفرة لديها أو استيراد هذه المقومات لأنها الأساس لقيام أي صناعة، وتتمثل أهم هذه المقومات فيما يلي:

- **رأس المال:** تستخدم الصناعات الحديثة آلات معقدة عالية التكاليف، كما تستخدم كميات ضخمة من الوقود وأعداد كبيرة من العمال، وكل ذلك يستدعي رأس مال كبير، الذي يتوفر في بعض الدول ويقل في أخرى ويمكن أن ينتقل من دولة إلى أخرى إذا توفرت لأصحابه ضمانات كافية وأرباح مغرية .

---

[13] سعود وسيلة، قاسي كمال، **المؤتمر الدولي حول استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برامج التنويع الاقتصادي في الجزائر**، مداخلة بعنوان تحليل أداء الصناعة في الجزائر خلال الفترة 2007-2016، جامعة البليدة 2، الجزائر، ص5-6.

[14] مخضار سليم، **دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية**، اطروحة دكتوراه، تخصص بحوث العمليات وتسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد -تلمسان -، 2017-2018، ص 101-102.

[15] فاتح حركاتي، عطا الله أبادير، نشأت الوكيل، القطاع **الصناعي الجزائري بديل تنموي خارج المحروقات**، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 32، العدد 2، 2018، ص 317-318.

- **المواد الخام:** وهي مواد أولية وطبيعية تساهم في العملية الصناعية بشكل كبير عن طريق التحول من شكلها الأصلي إلى شكل آخر يتلاءم مع متطلبات الإنسان وحاجياته، وتنقسم المواد الخام إلى ثلاثة أقسام رئيسية كالتالي:
  - **مواد خام نباتية:** مثل الأخشاب، القطن، المطاط، قصب السكر، والقمح .....إلخ.
  - **مواد خام حيوانية**: مثل الجلود، الأصواف، الألبان، واللحوم .
  - **مواد خام معدنية:** مثل الحديد، النحاس، الذهب، وغير ذلك .

ويمكن أن تكون بعض الصناعات مواد خام لصناعات أخرى أكثر تطورا، وهي ما يطلق عليها بالمواد نصف المصنعة كالزيوت، والخيوط النسيجية، وكتل الحديد، ومشتقات النفط الناتجة عن التكرير وغير ذلك وتوفر المواد الخام وانخفاض أثمانها، وتنوعها، وسهولة استغالها دور كبير في قيام الصناعة.

- **القوى المحركة**: تعد عصب الصناعة الحديثة، وخاصة الفحم، النفط، والطاقة المائية، وتختلف الصناعات من حيث استهلاكها لمواد الطاقة، وكذا مدى ارتباطها بمناطق هذه الموارد، وتقدر القوى المحركة، والوقود المستخدمة في العالم حاليا على النحو التالي: الفحم 50 %، والنفط ومشتقاته 42%، القوى الأخرى 8 %.
- **الأيدي العاملة**: إن توفر الأيدي العاملة من أهم العوامل التي تساعد على نجاح الصناعة وتطورها، ومع ذلك فإنه بالإمكان هجرة الأيدي العاملة من منطقة إلى أخرى، إذا كانت الأجور مرتفعة ومغرية، وتأثير الأيدي العاملة في الصناعة يتمثل في مدى توفرها من الناحية العددية والمهارة الفنية، واختيار موقع الصناعة في مناطق العمال يوفر على أصحاب المصانع تكاليف معيشة العمل .
- **الأسواق:** ولكي تستمر الصناعة في الإنتاج لابد من تسويقه لتستخدم أثمان بيعها في شراء الخامات ودفع الأجور، وضمان الأرباح لأصحاب رؤوس الأموال، ولابد من مراعاة حجم السوق ونوعية المشترين وأذواقهم.
- **وسائل النقل والمواصلات:** تعتمد الصناعة الحديثة اعتمادا كبيرا على توفر وسائل النقل وسرعتها، ورخص تكاليفها، لتتمكن من الحصول على الخامات والوقود، أو لتصريف الإنتاج ذلك ان الخامات والسوق قد يبتعدان عن بعضهما وعن مر اكز الصناعة في كثير من الحالات، مما يجعل التقليل من تكاليف النقل عملية ضرورية لخفض تكاليف الإنتاج، وهكذا أصبحت وسائل النقل والمواصلات الحديثة دعامة أساسية للتطور الصناعي خاصة في عالم تزداد فيه المنافسة لتقديم منتجات جيدة بسعر منخفض.[16]

5. **سياسات التطور الصناعي:** وتغطي أربعة مجالات كبيرة :

- **وضع المؤسسات في مستواها الحقيقي:** تشجيع الإبداع، تطوير الموارد البشرية وترقية الاستثمار الخارجي المباشر، عصرنة المؤسسات، التي تسجل أهدافها وطرق تسييرها في إطار استراتيجية التصنيع.
- **الإبداع والصناعة تعتبر اليوم الأفكار المحركة للتطور:** فنظام الإبداع داخلي المنشأ، عليه تغذية تطور قطاع الصناعة الجزائرية، إلا أن هذا التطور التدريجي الذي لا يستطيع أن يكون مؤمنا بحركية السوق

[16] مراد حطاب، **أثر السياسات الصناعية على هيكل الصناعة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2016، ص57.

وحدها، بل يحتاج لتدخل السلطات العمومية، النظام الوطني للإبداع سيتم إعداده ووضعه لدعم سياسة الترقية والتطوير من أجل التقدم التقني.

- **تطوير الموارد البشرية والمؤهلات:** واحدة من التوجهات القوية للاستراتيجية الصناعية، تعتبر هذه الأخيرة الرأسمال البشري ليس فقط عامل من عوامل الصناعة مثله مثل الرأسمال المادي ولكنه عامل قوي بفضل امتصاص التكنولوجيات الصناعية العصرية.
- **ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر:** والذي يستجيب لسياسة تستهدف تجنيد الإسهامات الخارجية مع توجيهها لتمويل النشاطات ذات الكثافة الرأسمالية العالية ودمج التكنولوجيات الجديدة بفضل التعدد الاقتصادي الداخلي التي تولد (التكنولوجيا، التنظيم، التطبيقات الإدارية، توسع المنافذ للسوق الوطنية)، الاستثمارات الخارجية المباشرة تلعب دور تكميلي وتدريبي بالنسبة للاستثمار الوطني، من خلال سياسة تعمل على تسهيل إرساء الاستثمارات الخارجية المباشرة في النسيج الصناعي وإدماج مفعولها الداخلي لفائدة المؤسسات الوطنية.[17]

6. <u>الأهداف المقترحة للاستراتيجية الصناعية في الجزائر افاق 2025:</u>

قبل التطرق للأهداف الاستراتيجية الأساسية التي نود اقتراحها حتى عام2025 ، قد يكون من المفيد توضيح مجال تنفيذ هذه الاستراتيجية، بغية معرفة العناصر الاقتصادية، والهيكلية المعنية بمضمون هذه الاستراتيجية.

✓ مجال تنفيذ الاستراتيجية الصناعية:

لا يمكن الحديث عن تطبيق استراتيجية صناعية، مع إهمال دور العوامل المحيطة بالجهاز الإنتاجي، من بيئة اقتصادية، واجتماعية، وسياسية، بالإضافة إلى القوانين المنظمة للعمل الاقتصادي داخل البلد، وصولا إلى وضعية المنشآت الصناعية في حد ذاتها، وعليه فإن الاستراتيجية يجب أن تكون على قدر كبير من التكامل، حيث يؤدي تطبيقها إلى تحقيق جزء كبير من أهدافها، بفضل الظروف الملائمة التي وفرت لها، لأن نجاح أي استراتيجية صناعية هو رهينة توفر الظروف الملائمة لنجاحها.

يتضح أن الاستراتيجية الصناعية تتأثر في تنفيذها بثلاثة مجالات رئيسية، يتوجب على هذه الإستراتيجية مراعاتها أثناء تحديد أهدافها، أو العمل على التأثير فيها، على النحو الذي يجعلها مسايرة لها، وهذه المجالات هي:

- **البيئة العامة:** وتشمل كافة المعطيات المتعلقة بوضعية البلد موضع الإستراتيجية، من حيث الأوضاع الأمنية والسياسية، الاقتصادية، والاجتماعية، فالاستراتيجية الصناعية يتوجب أن تراعي الأوضاع سالفة الذكر، مع محاولة رسم أهداف يمكن تحقيقها في نقل ما هو متوفر من أوضاع.
- **بيئة الأعمال:** تعتبر جزء من البيئة العامة، وتشمل أساسا القوانين المسيرة للنشاط الاقتصادي، ومدى بساطتها واستقرارها زمنيا، أنظمة الدعم والقوانين المتعلقة بالأسعار حتى تتمكن المؤسسة من تحديد

[17] خضراوي ساسية، دوبة سعاد، **استراتيجيات ترقية القطاع الصناعي في الجزائر**، الملتقى الدولي حول استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في جزائر، 2018، ص 9-10.

قائمة منتجاتها بوضوح تام، مستوى تطور النظام البنكي حتى تتمكن المؤسسة من تمويل مشاريعها، مستوى تطور الإدارة الجبائية حتى تتمكن من التأقلم معها.

- **بيئة النشاط الصناعي**: وتشمل أساسا وضعية المناطق الصناعية ومستوى تطورها هيكليا، توفر الموارد والمدخلات الأساسية للعملية الإنتاجية، مستوى تأهيل اليد العاملة ومدى توفر المهارات المطلوبة، مستوى تطور سلاسل التوزيع وسهولة إيصال المنتج إلى الأسواق الاستهلاكية.

كل هذه المجالات تشكل فيما بينها حاضنة الاستراتيجية الصناعية، وبالتالي فإن تأثرها بهذه المجالات أمر طبيعي، فمن غير العملي صياغة استراتيجية تتأثر سلبا بهذه المجالات، التي تصبح بذلك بيئة لقتل المبادرة بدل توفير الجو الملائم لعيشها.

✓ **منهجية إعداد الاستراتيجية المقترحة:**

لقد اتبعت الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر، التي تمت الإشارة إليها سابقا، منهجية معينة في إعدادها، غير أننا نرغب في إبراز أهم الركائز التي ينبغي الاعتماد عليها في بناء الاستراتيجية الصناعية، وهذه الركائز هي:

- التحديد الدقيق للأهداف المرجوة عبر محطات زمنية دقيقة.
- عدم تشتيت المجهود، باعتماد عدد كبير من الفروع الصناعية للمستهدفة، بل يجب التركيز على الفروع ذات القدرة على النمو وخلق القيمة المضافة، وتوفير مناصب العمل.
- العمل على تحسين البيئة العامة للنشاط الاقتصادي، عبر إزالة العراقيل والتشوهات التي يعرفها الإطار العام للنشاط الصناعي عامة.
- الاهتمام ببيئة النشاط الصناعي، من خلال إعادة تنظيم العقار الصناعي، وتسيير المناطق الصناعية وتنظيم النشاط التجاري، وتأهيل اليد العاملة.
- توفير جو للحوار الديمقراطي بين الفعاليات الاقتصادية، من خلال اللقاءات المنتظمة، للإيصال انشغالات المتعاملين الاقتصاديين، والتكفل بإيجاد حلول لها عبر نافذة الحوار.
- توفير إطار للرقابة والتقييم الدوريين للوقوف على مكامن الخلل أثناء التنفيذ.
- الاستفادة من تجارب الدول السابقة إلى التنمية الصناعية، حتى نتفادى الوقوع في أخطاء مماثلة.

وعليه يمكن القول أن منهجية إعداد الاستراتيجية، هي حوصلة تجمع نقاط ضعف القطاع الصناعي في الجزائر، وتحاول حصرها تفاديا لتبعثر الجهود الوطني والعمل على تركيزه لمعالجتها.[18]

- **الأهداف الاستراتيجية الأساسية المقترحة حتى عام 2025:**

[18] سليم بوهيدل، **إشكالية تنمية القطاع الصناعي الجزائري في ظل التحويلات الاقتصادية الدولية مع التطبيق على فرع الصناعات الغذائية –افاق 2025-**، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة1 –الحاج لخضر–، 2016-2017، ص ص 212-215.

انطلاقا من تشخيص الوضع العام للقطاع الصناعي الوطني يتوجب تحديد الأهداف الاستراتيجية، التي تسمح بتحقيق الانتقال الاقتصادي، من اقتصاد يعتمد على الصناعات الاستخراجية، إلى اقتصاد يرتكز على صناعات تحويلية، وعموما سنحاول تلخيص هذه الأهداف الأساسية في النقاط التالية:

- الوصول إلى تحقيق معدل نمو برقمين في كل الفروع الصناعية المختارة ضمن الإستراتيجية المرسومة.
- زيادة حصة الصناعات التحويلية في الناتج الداخلي الخام إلى حدود 20%.
- الوصول إلى تحقيق 10 مليارات دولار صادرات صناعية.
- زيادة مساهمة القطاع الخاص في التقسيم الهيكلي للقيمة المضافة داخل الفروع الصناعية الأساسية.
- زيادة نسبة التشغيل داخل القطاع الصناعي مقارنة مع إجمالي اليد العاملة النشطة.

ولتحديد الفروع الصناعية، يتوجب الرجوع إلى أداء القطاع الصناعي عموما خلال السنوات الأخيرة، حيث يكون الاختيار على أساس حجم الفرع داخل القطاع الصناعي، بالإضافة إلى معدل نموه، وهو ما يعطي صورة أوضح حول أهمية الفرع، وكذا قابلية للنمو في حالة استفادته من الدعم.

وانطلاقا من هذين المعيارين، فإن الفروع الصناعية التي يتوجب دعمها خلال السنوات القادمة، تتلخص في فرع الصناعات الغذائية، فرع الصناعات المعدنية والميكانيكية والكهربائية، وفرع مواد البناء، وهذا يرجع إلى حجم مساهمتهم في الناتج الخام، إضافة إلى معدلات نموهم خلال الفترة الأخيرة. إن الاهتمام بهذه الفروع الصناعية لا يعني إهمال باقي الفروع، ولكن الأمر يتعلق بترتيب الأولويات، والتركيز على الفروع الأكثر قدرة على تحقيق الأهداف العامة للإستراتيجية الصناعية.

7. <u>المشاكل التي يعاني منها القطاع الصناعي</u>:

ويمكن تصنيف المشاكل التي يعاني منها القطاع الصناعي حسب المجموعات الرئيسية التالية:

❖ **المشاكل المتعلقة بالمستلزمات والمدخلات والتجهيزات الصناعية وتشمل:**

- **المشاكل المتعلقة بالمواد الخام:** تسجيل ارتباط المؤسسات الجزائرية بالسوق الدولية من حيث المدخلات والمواد الأولية بنسبة تتراوح ما بين 50 إلى 70% على أقل تقدير، وفي بعض الأحيان يؤدي ذلك إلى التوقف المؤقت للأنشطة الصناعية قد يصل إلى 30 يوم بسبب عدم وصول المواد الأولية في وقتها.
- **المشاكل المتعلقة بالمعدات والآلات**: قدم التجهيزات ووسائل الإنتاج الأمر الذي يستدعي تجديدها أو صيانتها، فأغلبها يعود إلى السبعينات والثمانينات، علاوة على الاهتلاك المعنوي لكثير من التجهيزات الإنتاجية نتيجة التقدم التكنولوجي، وهذا بسبب ضعف الاستثمارات التي عرفها القطاع منذ منتصف الثمانينات، أضف إلى ذلك الوضعية المالية الصعبة التي لم تسمح لها بتجديد عنادها باعتبارها تعاني من تبعية كبيرة نحو الخارج سواء فيما تعلق بمنتجات التجهيز أو مدخلات الإنتاج لكثير من الصناعات.

❖ **مشاكل تتعلق بنقص التمويل وارتفاع التكاليف وتتمثل في العناصر التالية:**

- محدودية نتائج برامج دعم القدرات التنافسية للمؤسسات الصناعية الجزائرية على الرغم من تعدد البرامج الوطنية، واستنزاف المدخرات الوطنية في تمويل قطاع الاستيراد، وذلك على حساب المشاريع الاستثمارية المنتجة والموجهة نحو التصدير.

❖ **مشاكل متعلقة بالتسويق:**

- المنافسة غير العادلة وغير المتكافئة بين منتجات الصناعة المحلية وبين منتجات الصناعة المستوردة.
- لقد بدأت الصناعة الجزائرية خلال السنوات السابقة على عدم الالتزام بمعايير ونظام الجودة والمواصفات القياسية والبيئية للسلع والمنتجات الصناعية.

❖ **مشاكل تتعلق بالخبرة الفنية وغياب التنظيم والتخطيط الصناعي وتتمثل فيما يلي:**

- عدم كفاءة التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصناعية مما يعني زيادة تكلفة الإنتاج أو قد تقام بعيدة عن توافر المواد الأولية، أو تقام بعيدة عن المنافذ البحرية.
- اعتمدت على التكنولوجيا المستوردة ومشروعات تسليم المفتاح في اليد، كما أن الإنفاق على البحث والتطوير لايزال ضعيف وبعيدا عن احتياجات الصناعة، أضف إلى ذلك أن نظام التدريب مازال تقليدي أو يعاني من قصور في التنسيق مع احتياجات الصناعة، وعدم خلق رابطة قوية بين الصناعة ومعاهد البحوث والجامعات حتى تساهم في تطوير العمليات الإنتاجية.

❖ **مشاكل متعلقة بانخفاض الإنتاجية والعقار الصناعي من أهمها الآتي:**

- تدني مستوى الإنتاجية على المستويين العام والخاص مقارنة بتلك المستويات الموجودة في الدول الصناعية، وذلك لعدة أسباب أهمها البطالة المقنعة وضعف التخصص، وعدم وجود الحوافز الداعمة للإنتاج، إضافة لبعض العوامل المتعلقة بأخلاقيات العمل والالتزام به. [19]

8. <u>اقتراح بعض الحلول لمعالجة مشاكل الصناعة الجزائرية:</u>

لا شك أن تطور الصناعة الجزائرية يستلزم بالضرورة العمل على تجاوز المشكلات التي تعترض تطورها أو تقدمها والذي يتضمن بعض من الحلول التالية:

- التأكد على ضرورة إقامة حلقات مترابطة ومتكاملة في إقامة الصناعة سواء من خلال جهد الدولة أو أفرادها المعنيين وهذا من خلال التأكيد على أولويات ذات أهمية في اقتصاد الدولة وبالارتباط والاستناد إلى مواردها وإمكاناتها.
- التأكيد على تطوير قدرات العاملين ومهاراتهم والعمل على تقليص العمالة غير الماهرة في هذا القطاع وهو ما سيقتضي ربط عملية إعداد القوى العاملة اللازمة للعمل في المشروعات الصناعية وحسب درجة تطورها في استخدام وسائل الإنتاج وأساليبه، والتي تقتضي أيضا بالضرورة مواكبة عملية الإعداد لمقتضيات هذا التطور سواء في مستويات وأصناف ومهارات معينة من القوى العاملة.

---

[19] مصطفي بودرامة، الطيب قصاص، **المشاكل التي تواجه القطاع الصناعي في الجزائر**، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي –الجزائر-، العدد 12، 2017، ص 204-205.

- التوجه نحو اختيار أفضل للقدرات الإدارية والتنظيمية والعمل على تطويرها بشكل مستمر الذي يؤدي إلى رفع كفاءة أداء المؤسسات الصناعية وهذا من خلال مساهمة هذه القدرات في حالة حسن اختيارها وتحقيق أقصى درجة استغلال ممكنة لهذه الطاقات وأقصى مردود اقتصادي منها.
- توفير نظم حوافز تضم دفع العاملين والإدارات على بذل جهد من أجل رفع كفاءة أداء المؤسسات التي يعملون بها، وذلك من خلال نظم فعالة للحوافز المادية والمعنوية وتطبق بجدية وموضوعية، وأن يرافق وجود هذه الحوافز متابعة مستمرة للمقصرين في أدائهم لأعمالهم والواجبات المنوطة بهم.
- ضرورة العمل على ضمان الترابط بين السياسات الاقتصادية وغيرها وبين السياسات المرتبطة بتطوير القطاع الصناعي ونموه.[20]

المطلب الثالث: دور القطاع السياحي في تحقيق التنويع الاقتصادي.

تعتبر السياحة أسرع النشاطات الاقتصادية نموا في العالم، وهي مكون أساسي من مكونات التجارة العالمية، ولهذا تسعى الجزائر إلى ترقية هذا النشاط بجعله أولوية، يدعم ذلك موقعها الجيواستراتيجي الذي يسمح لها بالإفادة من التجارب المحيطة وإن كان الوضع القائم في الجزائر منحازا للنفط فإن قابليته للنفاد تجعل التفكير في البدائل أمرا ضروريا.

1. مفهوم السياحة:

لقد بدأت المحاولات الأولى لتعريف السياحة في الثمانينات من القرن التاسع عشر، وقد كان أول تعريف للسياحة سنة 1905 من قبل **جوير فوديلر** حيث وصفها بأنها "ظاهرة عصرية تنبثق من الحاجة المتزايدة للحصول على الراحة والاستجمام وتغيير الجو والى مولد ونمو الإحساس بجمال الطبيعة وتذوقها والشعور بالبهجة والمتعة وبالإقامة في مناطق لها طبيعتها الخاصة والى نمو الاتصالات بين شعوب مختلفة، هي ثمرة تقدم وسائل النقل.[21]

السياحة، مصطلح قديم بمفهوم جديد، دخل عالمنا الحديث وتطورت مع الزمن لتصبح قطاعاً مهماً في البنية الاقتصادية للدولة الحديثة، له مردودية في الدخل القومي، وتوضع له الخطط والتصاميم والمشاريع لزيادة عدد الوافدين سنويا، وتأمين الحوافز المادية والمعنوية والترفيهية لزيادة الرغبة في الشراء ومن ثم الاقتناء لدى السائح خاصة من منتجات ما يسمى ب: " الصناعات التقليدية " في من البلدان. [22]

تعرف المنظمة العالمية للسياحة (WTO) السياحة بأنها "نشاط من الأنشطة التي تتعلق بخروج الفرد عن الوسط الذي يقيم فيه لمدة لا تتجاوز السنة متواصلة، لغرض الترفيه والاستمتاع وغيرها على ألا يكون مرتبط بممارسة نشاط بهدف الحصول على دخل.[23]

2. أهمية السياحة:

---

[20] ساعو باية، **القطاع الصناعي الجزائري: المشاكل والحلول،** معارف مجلة علمية دولية محكمة، العدد 22، 2017، ص ص 87-89.

[21] بوعنينبة لبنى، **التنويع الاقتصادي في الجزائر بين الخيارات والبدائل المتاحة – دراسة قياسية-**، مرجع سبق ذكره، ص35.

[22] مصطفى يوسف كافي، **فلسفة اقتصاد السياحة والسفر**، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2016، ص 19.

[23] صليحة عشي، **الأداء والأثر الاقتصادي للسياحة في الجزائر، تونس، المغرب**، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011/2010، ص4.

- **اقتصاديا:** قطاع إنتاجي يلعب دوراً مهماً في زيادة الدخل القومي، وتحسين ميزان المدفوعات، ومصدراً للعملات الصعبة، وفرصة لتشغيل الأيدي العاملة، وهدفاً لتحقيق برامج التنمية علاوة على أهميتها الاجتماعية والحضارية والبيئية. وقد ظهر مؤخرا نوع هام من أنواع السياحة وعلى درجة كبيرة من الأهمية وهو السباحة البيئية Eco-tourisme أو السياحة الإيكولوجية وهي: عملية تعليم وثقافة وتربية بمكونات البيئة، وبذلك فهي وسيلة لتعريف السياح بالبيئة والانخراط به.
- **سياسيا:** أهميتها السياسية المتمثلة في دورها الفعال في مد جسور العلاقات الطيبة بين الشعوب المختلفة، وتوطيدها لأوامر الصداقة والإخاء فيما بينها، وإزالة أو الحد من الفوارق الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والفكرية والحضارية القائمة، وتمتين العلاقات السياسية والدبلوماسية بين حكوماتها بالإضافة إلى تعزيزها للسلم العالمي globalpeace.
- **اجتماعيا:** السياحة أصبحت أكثر من صناعة لأن العنصر البشري فيها له أهمية كبيرة، فإذا كانت الصناعة -تحريك آلات معدات -خبرة فإنها تستهدف في النهاية الاستجابة لمطالب الإنسان. أما السياحة فهي حياة الإنسان نفسه لأنها تستهدف استعادة للياقة الذهنية والعصبية لما يفيد الإنتاج.
  - السياحة قوة دافعة لتخفيف حدة الفقر وخلق الوظائف وتحقيق التوافق الاجتماعي.
  - السياحة أداة لتعميق الانتماء وتنمية الوعي القومي والاعتزاز بالوطن، وتساهم في بناء الشخصية الإنسانية، وتعمل على الترفيه والترويح النفسي والجسدي فيعود المواطن إلى عمله أكثر نشاطا وإنتاجية. وتماسك المجتمع بما تتيح من ألوان التألف والتعارف.
- **مساهمة السياحة في الاقتصاد العالمي:**
  - خلال العشرية الأخيرة ساهمت السياحة بنسبة 11% من مجموع الإنتاج العالمي. وفرت نحو 200 مليون فرصة عمل، أي حوالي 8% من مجموع فرص العمل في العالم.
  - بلغ الدخل السياحي لعام 2001 نحو 462 بليون دولار، اما سنة 2012 فنحو 762 مليار دولار. ارتفاع عدد السياح في العالم بنسبة 5% خلال النصف الأول من عام 2012، ليبلغ 467 مليون سائح.[24]
  - تعود الأهمية الاقتصادية السياحة إلى ما تجذبه إلى البلد من عملة من صعبة ورؤوس أموال. وفي كثير من الدول تعتمد البيئة الأساسية للاقتصاد المحلي على صناعة السياحة وتعتبر هذه بمجالات المختلفة أكبر صناعة في العالم في مجال تشغيل اليد العاملة والقضاء على البطالة، وتسهم بالتالي إلى تنمية اقتصاديات الدول تعتبر السياحة سوق قابل للتوسع، بحيث تشمل كافة الصناعات الأخرى مثل التجارة والصناعة والزراعة الخ.[25]
  - كما أن القطاع السياحي كثيف التشابك ويرتبط مع العديد من القطاعات الأخرى وهذا يعني إمكانية السياحة على توليد فرص العمل بحيث تفوق حدود القطاع السياحي وتمتد لتصل حدود القطاعات الأخرى التي تجهزه بمستلزمات الإنتاج.[26]

---

[24] بن شني عمروش، ايت حبوش وهيبة، **اثر السياحة في عملية التنمية المحلية ولاية– مستغانم** -، مجلة المالية والأسواق، جامعة وهران 02، المجلد 05، العدد 10 ،2019، ص 396 397.

[25] زيد منير عبوي، **مبادئ السياحة الحديثة**، دار المعتز للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، ص 24.

[26] سماعنيني نسيبة، **دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر**، مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة وهران، 2014، ص 25.

3. **اهداف السياحة:**

❖ **الأهداف الاجتماعية**: بما أن القطاع السياحي يعتبر القطاع الإنتاجي الثالث بعد الصناعة والزراعة فهو يحقق لنا:

- تشغيل اليد العاملة وذلك بخلق مناصب شغل نظامية أخرى مما يساعد القضاء على الكثير من الانحرافات والجرائم الناجمة عند الفراغ وعدم العمل وهذا ما يبرز أن السياحة تعتمد على العنصر البشري.
- المساهمة في رفع المستوى المعيشي عن طريق زيادة الدخل الذي يتسبب فيه القطاع السياحي.
- إعادة توزيع السكان وذلك من خلال إعمار مناطق جديدة عن طريق تهيئة هذه المناطق بإنشاء الفنادق والمرافق الضرورية وتجميع السكان بدوره يؤدي إلى إعادة توطين حضاري يغير رسم الخريطة الجغرافية.

❖ **الاهداف السياسية:** وهي التي ترمي لتحسين علاقات الاتصال بين الدول لتحقيق الاستقرار الداخلي والخارجي.

- **فبالنسبة للاستقرار الداخلي**: تساهم السياحة في تحقيق الأمن والحماية للمناطق المعرضة للخطر وذلك بإنشاء مشروعات سياحية وتعميرها بالسكان وبعث الحيوية فيها من خلال توفير المتطلبات الضرورية للحياة.
- **اما بالنسبة للاستقرار الخارجي**: وهو كسر التوترات وسوء العلاقات بين الدول إذ ان التبادل الدولي للسياحة يخلق تعاطف الشعوب بالاحتكاك فيما بينهم وهذا ما قد تحترمه الحكومات المتضاربة فيساعد على الاستقرار السياسي بين هذه الدول.

❖ **الاهداف الاقتصادية:** وتتمثل فيما يلي:

- تحقيق وتدعيم إيرادات الخزينة العمومية وزيادة مستوى التشغيل وتقليص البطالة.
- زيادة الدخل الفردي والوطني وتحسين وضعية ميزان المدفوعات.
- تحريك دواليب التنمية الاقتصادية.
- توسيع الاستثمار في القطاع السياحي من خلال عوائده وتشجيع الصناعة السياحية.[27]

4. **مقومات الجذب السياحي في الجزائر:**

✓ **الإمكانيات الطبيعية:** تمتلك الجزائر مقومات طبيعية ضخمة إذ تعتبر الجزائر البلد القارة الذي يتربع على مساحة تقدر ب 2381741كم مربع، وتملك موقع استراتيجي هام جعلها تحتوي على كل معالم الجمال من قمم خضراء عالية وبحار زرقاء وكذلك صحراء شاسعة غنية بكل المناظر الخالبة.

✓ **الإمكانيات التاريخية والحضارية:** إن المعالم التاريخية والحضارية المتنوعة التي تنفرد بها الجزائر جعلتها مهدا للحضارة الإنسانية، فالمعالم الأثرية كالمتاحف والوثائق التاريخية الموجودة في الجزائر تشهد على عراقة وعظمة الحضارات المتعاقبة، من الأمازيغية إلى الفينيقية إلى البيزنطية والرومانية وأخيرا الإسلامية.

✓ **الإمكانيات المادية:** وتبقى الإمكانيات المادية التي يحوزها القطاع السياحي في الجزائر ضعيفة جدا ولا ترقى إلى المستوى المطلوب وهذا ما جعل القدرة الاستيعابية للجزائر في مجال الجذب السياحي وتوفير

---

[27] بن يوسف عبد الحميد، **افاق التنمية الاقتصادية من خلال قطاع السياحة –دراسة حالة ولاية – مستغانم –** ، مذكرة ماستر، تخصص تحليل اقتصادي واستشراف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، 2017-2018، ص 30-31 .

الخدمات المختلفة للسياح جد منخفضة، مثل توفير المواصلات والاتصالات مع انه يعرف تقدم ملحوظ خلال السنوات الأخيرة[28].

5. **<u>المناطق السياحية في الجزائر</u>:** يمكن حصر 06 مناطق سياحية في الجزائر تبعًا لتنوع المعطيات الجغرافية:

- **منطقة السواحل والسهول الشمالية وهضاب الأطلس الشمالي:** وتتميز هذه المنطقة بطول شواطئها 1200كلم، وبعدد كبير من المواقع الأثرية، والتي تعود إلى عهد الرومان والعرب المسلمين، وآثار تعود إلى عصور ما قبل التاريخ.
- **منطقة السلسلة الأطلسية:** والتي توجد بها أكبر قمة جبلية "لالة خديجة" بـ 2308 مترًا، كما نجد جبال الأوراس، الونشريس، وسلسلة جبال موازية للساحل تتميز بإمكانيات كبيرة لتنمية أنواع سياحية عديدة، كالنشاطات الرياضية الشتوية (التزحلق، التسلق، الصيد...).
- **منطقة الهضاب العليا:** والتي تتميز بمناخها القاري، وبمواقعها الأثرية، وبضاعتها الحرفية والتقليدية المتنوعة .
- **منطقة الأطلس الصحراوي:** وهي المناطق الواقعة بين الهضاب العليا والصحراء الكبرى، والتي يمكن فيها تنمية السياحة المناخية، المعدنية، الصيد...الخ
- **منطقة واحات الصحراء:** والتي تتميز باعتدال درجات الحرارة، فهي اقل درجة من الصحراء الكبرى بها تتركز الواحات بنخيلها وبحيراتها، وفيها عدة صناعات تقليدية.
- **منطقة الصحراء الكبرى:** وهي المنطقة المعروفة بالجنوب الكبير (الهقار، التاسيلي)، وتتميز بالمساحات الشاسعة، والجبال الشامخة، وبالحرارة المعتدلة طوال فصول السنة، والتي تشكل مصدرًا هامًا للسياحة الشتوية، بفضل تنوع المناطق السياحية والمناخ في الجزائر، الأمر الذي يساعد على تنمية أنواع عديدة من السياحة، وهو ما يساعد كذلك على عدم تركز النشاط السياحي خلال فترة زمنية محددة، ويؤدي الى استمرارية النشاط السياحي خلال كل فصول السنة (القضاء على الموسمية).[29]

6. **<u>الجهود التسويقية للجزائر ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية :(2025)</u>**

نتيجة لتزايد المخاوف بشأن ندرة المخزون النفطي، شرعت السلطات الجزائرية في التفكير عن حلول بديلة لخلق ثروة جديدة يعتمد عليها الاقتصاد الوطني الذي يتشكل أساسا من عائدات المحروقات فأعلنت خطة تطويرية لقطاع السياحة لجعلها بديلا حقيقيا لمصدر دخلها الوحيد. وتعمل هذه الخطة على إبراز وشرح الرهانات الكبرى واتجاهاتها في الجزائر على المدى الطويل(2025) ، وبالتالي تحديد جميع الأدوات الكفيلة بتنفيذها، بحيث يتكون التقرير العام لها من خمسة عناوين، وذلك كما يلي:

---

[28] بوعنينبة لبنى، **التنويع الاقتصادي في الجزائر بين الخيارات والبدائل المتاحة – دراسة قياسية**، مرجع سبق ذكره ،ص 37.

[29] حيمر محمد، **اثر الاستثمار السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر–دراسة قياسية للفترة(1990-2015) -**، مذكرة ماستر، تخصص تقنيات كمية مطبقة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة مستغانم ،2016- 2017 ،ص 24-25.

- ✓ **مخطط وجهة الجزائر** :فالجزائر تعاني اليوم فيما يتعلق بصورتها من بعض الذهنيات السلبية وأيضا من غياب الصورة والاستثمار السياحي، لذا عليها اختبار أوراقها القوية بغية تقوية صورتها، حتى تتمكن من تثبيتها كوجهة سياحية كاملة .وتبقى ترقية صورة الجزائر مسألة أساسية لتصبح وجهة سياحية كاملة وتنافسية، تكون أبرز ملاحمها الأصالة، الابتكار والنوعية .وعليه يجب تعزيز جاذبية وجهة الجزائر بالمتوقع بالصورة على مستوى الأسواق المطلوب المحافظة عليها مع حصر الفروع والمنتوج الواجب تطويره، كما يتعين تحديد الأهداف لهذه الأسواق.
- ✓ **الأقطاب السياحية للامتياز** :والقطب السياحي هو تركيبة من العرض السياحي للامتياز في رقعة جغرافية معينة مزودة بتجهيزات الإقامة، التسلية، الأنشطة السياحية والدورات السياحية، بالتعاون مع مشاريع التنمية المحلية، ويستجيب لطلبة السوق ويتمتع بالاستقلالية، ومتعدد الأقطاب، يدمج المنطق الاجتماعي، الثقافي، الإقليمي، التجاري، مع الأخذ بعين الاعتبار توقعات طلبات السوق.وقد حدد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في هذا الإطار، سبعة أقطاب سياحية للامتياز هي:
  - القطب السياحي للامتياز **شمال شرق**: ويشمل كل من عنابة، الطارف، سكيكدة، قالمة، تبسة، سوق أهراس.
  - **شمال وسط** :ويضم الجزائر، تيبازة، بومرداس، البليدة، الشلف، عين الدفلى، البويرة، بجاية، تيزي وزو.
  - **شمال غرب** :ويحوي مستغانم، وهران، عين تموشنت، تلمسان، معسكر، سيدي بلعباس، غيليزان.
  - **جنوب شرق** :وتندرج فيهكل من الواحات، غرداية، بسكرة، الوادي، المنيعة.
  - **جنوب غرب** :توات، القرارة، طرق القصور، أدرار، تيميمون، بشار.
  - **الجنوب الكبرى** :طاسيلي، إليزي، جانت.
  - **الجنوب الكبرى** :أدرار، تمنراست.

ويتشكل كل قطب من الأقطاب السبعة من عدة مركبات تستدعي وضعها في تكامل وفقا لقدراتها، حيث تستجيب لتوقعات مختلف أنواع الزبائن، وهذا بتوفير منتوجات سياحية متعددة ومتنوعة (سياحة صحراوية، الاستجمام، علاجية وصحية) وستسمح هذه الأقطاب السياحية للامتياز ببروز تنوع سياحي على كافة الإقليم وتستخدم كنقطة ارتكاز وللتطور السياحي .إن الهدف المتوقع من بناء هذه الأقطاب هو تحريك الدافع الذي يسهل الانتشار السياحي في كافة التراب الوطني عبر انشاء مجموعة من القرى السياحية للامتياز تشجع على تنمية مستدامة للقطاع.

- ✓ **مخطط النوعية السياحية:** لقد أصبحت النوعية اليوم مطلبا ضروريا في الدول السياحية الكبرى، إنها الفلسفة التي جعلت مخطط السياحة يرمي إلى تطوير نوعية العرض السياحي الوطني فهو يرتكز على التكوين والتعليم، كما يدرج تكنولوجيات العالم والاتصال في تناسق مع تطور المنتوج السياحي فيا لعالم. والمخطط النوعي للسياحة يشمل:
  - تحسين النوعية وتطوير العرض السياحي ومنح رؤية جديدة للمحترفين؛
  - حث المتعاملين في السياحة على العمل بإجراءات النوعية؛
  - نشر صورة الجزائر وترقيتها كوجهة نوعية.

- ✓ **مخطط الشراكة العمومية -الخاصة:** فلا يمكن تصور تنمية دائمة للسياحة دون تعاون فعال بين القطاع العمومي والخاص، ويمكن الحديث عن الشراكة العمومية-الخاصة عندما يتحرك المتعاملون العموميون والخواص سوية للاستجابة للطلب الجماعي للمنتجات السياحية. فإذا كانت الدولة تمارس دورا ضروريا في المجال السياحي، خاصة في تهيئة الإقليم وحماية المناظر العامة ووضع المنشآت القاعدية كالمطارات والطرق، في خدمة السياحة، كما أنها تسهر على النظام العام وحفظ الأمن وتدير المتاحف والصروح التاريخية، فإن القطاع الخاص يضمن أساسيات استثمار الاستغلال السياحي، يثمن ويسوق الأملاك والخدمات التي تضعها الدولة تحت تصرفه .وعلى هذا الأساس يسعى مخطط الشراكة العمومية-الخاصة، إلى خلق روابط بين مختلف الفاعلين في العملية السياحية سواء كانوا عموميين أو خواص، وذلك من أجل مواجهة المنافسة الأجنبية وتحقيق منتوج سياحي نوعي، وجعل الواجهة الجزائرية أكثر جاذبية وتنافسية، لبلوغ مستوى نضج سياحي يرقى بالجزائر إلى مصاف البلدان السياحية الأكثر تفضيلا.
- ✓ **مخطط تمويل السياحة:** حيث أخذا بعين الاعتبار خصوصية قطاع السياحة لكونها صناعة ثقيلة تتطلب استثمارات ضخمة من جهة، وكونها ذات عوائد بطيئة من جهة أخرى، فإن المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة جاء لمعالجة هذه المعادلة الصعبة، من خلال دعم ومرافقة الشريك المرقي أو المطور. أما عن محتوى مخطط تمويل السياحة، فالأمر يتعلق بـ:
  - مرافقة المستثمرين المرقين وأصحاب المشاريع بالمساعدة في اتخاذ القرار، في تقدير المخاطر وفي تمويل عتاد الاستغلال.
  - تخفيف إجراءات منح القروض البنكية والتمديد في مدة القرض.
  - الدعم ومرافقة المؤسسات المعدة لاحتياجات المؤسسات السياحية وأصحاب المشاريع من خلال نظام مرافقة مالي، مساعدات للتكوين، تشجيع شامل للنوعية، إنشاء أداة جديدة لتمويل الاستثمارات السياحية مثل إنشاء بنك الاستثمار السياحي.[30]

7. <u>معوقات القطاع السياحي في الجزائر:</u>

تم إحصاء عدة مشاكل تعيق تطوير القطاع السياحي في الجزائر، نذكر منها ما يلي:

- طاقات إيواء غير كافية وذات نوعية سيئة لا تستجيب للمعايير الدولية وبأسعار خيالية؛
- نقص التأهيل والكفاءة لدى المستخدمين في القطاع السياحي؛
- ضعف نوعية الخدمات السياحية وافتقار العديد من المناطق السياحية المهمة إلى خدمات النقل المتنوعة، وهذا لغياب المطارات الدولية وسوء الربط الجوي باتجاه الجنوب، والطرق المهترئة وغياب القطارات؛
- عدم مواكبة العديد من القوانين الخاصة بالمنشآت السياحية والفندقية للتطور السريع للعصر الحديث، مما يتطلب تعديل هذه القوانين ووضع الصياغة التشريعية المناسبة التي تسمح بتطبيق هذه القوانين

[30] نوال فرقش، باية ساعو، القطاع **السياحي في الجزائر بين تحديات الواقع ورهانات المستقبل**، مجلة التمكين الاجتماعي ،جامعة اكلي محند اولحاج -البويرة - المجلد 04 ،العدد04 ،ديسمبر 2022 ،ص 43-44 .

- ضعف تكنولوجيات الإعلام والاتصال في القطاع السياحي؛ نقص البنوك والخدمات المالية، وعدم ملائمة وضعف وسائل الدفع العصرية على مستوى البنوك والمؤسسات المستقبلة للسياح؛
- العجز في تسويق وجهة الجزائر السياحية، وهذا لضعف الاتصال الداخلي والخارجي وضعف التعاون بين مختلف القطاعات والشركات في قطاع السياحة؛
- صعوبة الحصول على العقارات اللازمة لإقامة المشاريع السياحية؛
- ارتفاع معدلات الضريبة المفروضة على الفنادق والأنشطة السياحية الأخرى؛

8. <u>الإصلاحات الضرورية لتنمية القطاع السياحي في الجزائر لدعم الاقتصاد الوطني:</u>

تتمثل أهم هذه الإصلاحات فيما يلي:

- تنظيم وتأطير النشاط السياحي: من خلال تحديد قواعد التهيئة السياحية، وتوحيد الإجراءات على جميع الفاعلين في القطاع السياحي.
- ضمان توفير وتسهيل الخدمات السياحية: من خلال توفير خدمات وتسهيلات فيما يخص المعلومات، والوكالات السياحية. وإعادة الاعتبار للوكالة الوطنية لتنمية السياحة.
- تشجيع الاستثمار السياحي وتكوين احتياطات عقارية.
- استكمال إنجاز مشاريع المخطط الوطني التوجيهي للتهيئة السياحية.
- القضاء على السوق السوداء في التعامل بالعملة الصعبة.
- تبسيط إجراءات الدخول للسياح والتجهيزات السياحية.
- نشر الوعي وتهيئة المجتمع المحلي للتفاعل الإيجابي مع النشاط السياحي وإتباع أساليب تسويقية حديثة[31].

الجدول رقم(2-1): التحليل الاستراتيجي لقطاع السياحة في الجزائر بتطبيق نموذج SWOT.

نقاط القوة للقطاع السياحي في الجزائر	نقاط الضعف للقطاع السياحي في الجزائر

[31] حفصي بونبعو ياسين، **مداخلة بعنوان إمكانيات ومعوقات القطاع السياحي في الجزائر وآليات ترقيته لتنمية الاقتصاد الوطني دراسة تحليلية للفترة -2016 (2008**، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي تيبازة، الجزائر، إمكانيات ومعوقات القطاع السياحي في الجزائر وآليات ترقيته لتنمية الاقتصاد الوطني.pdf ، تم الاطلاع عليه يوم : 26-02-2023، ص 218-219.

- مساحة تقدر ب: 238174 كلم مربع، أكبر منطقة في افريقيا والعالم العربي. - موقع استراتيجي وتنوع طبيعي"بحر، صحاري، جبال ". - ساحل طوله 1622 كلم الذي يعزز تنمية السياحة الشاطئية. - تراث تاريخي وثقافي هام. - صحراء تمثل ما يقرب 5/6من الإقليم وهذا ما يسمح بتطوير السياحة الصحراوية. - القرب من أوروبا.	- نسبة المساهمة في PIB ضعيفة جدا 2,5 % - ضعف هياكل الاستقبال والترفيه كما ونوعا. - عدم كفاية المصارف والخدمات المالية وعدم تأقلمها وفق السياحة الحديثة. - نقص اليد العاملة المؤهلة نظرا لضعف المستوى التعليمي غياب المعاهد والكليات ومراكز التدريب في المجال السياحي. - صعوبة إجراءات الدخول الى الأراضي الجزائرية "البيروقراطية". - انهيار قيمة الدينار الجزائري وضعف القدرة الشرائية.

الفرص	التهديدات
- تنوع العرض السياحي في الجزائر. - الحالة غير المستقرة في بعض البلدان المنافسة سياحيا للجزائر كتونس وليبيا والمغرب. - تشدد الدول الاوروبية والولايات المتحدة الامريكية في منح التأشيرات للمواطنين العرب، الامر الذي يقلل من رغبتهم في التوجه نحو اوروبا. - انخفاض سعر الوقود وتسعيرة النقل البري بالسكك الحديدية. - السياحة الخضراء عن طريق الاهتمام وحسن استغلال الطبيعة "اجازات في الريف".	- عدم التحكم في التقنيات الحديثة لاستكشاف الأسواق. - تأخر في الترويج لصورة الجزائر. - ضعف شفافية اعداد السياسات الحكومية. - تأخر النقل الجوي واحتكاره داخليا من قبل الشركات الحكومية. - طول الزمن اللازم لإطلاق مؤسسة سياحية. - منافسة قوية من طرف المغرب وتونس. - جهل المنتج السياحي الجزائري. - تباطؤ النشاط السياحي العالمي.

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على المرجعين:

- عبد المجيد قدي، **الاقتصاد الجزائري بين الإصلاحات والارتهان للنفط**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2016، ص 255-256.
- بوشهيدة ابتسام، **استراتيجية النهوض بقطاع السياحة في الجزائر**، مذكرة ماستر، تخصص ادارة واقتصاد مؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، 2015-2016، ص ص 43-45.

المطلب الرابع: افاق الطاقات المتجددة كاستراتيجية مكملة للطاقة النافدة في الجزائر.

لقد تزايد الاهتمام بمصادر الطاقات المتجددة التي أصبحت من أهم المواضيع الحديثة لاقتصاديات العالم، خاصة بعد الأزمات التي صاحبتها تغيرات في أسعار الطاقة الأحفورية على غرار التلوث الذي تسببت فيه والنضوب الذي تؤول إليه كذلك الجزائر أولت أهمية كبيرة للطاقات المتجددة كمصدر جديد للطاقة بديل عن الطاقة النافذة لما تتوفر عليه من إمكانيات طبيعية من شانها أن تنهض بالاقتصاد الوطني.

1. تعريف الطاقات المتجددة:

الطاقات المتجددة هي الطاقات التي نحصل عليها من خلال تيارات الطاقة التي يتكرر وجودها في الطبيعة على نحو تلقائي ودوري، وهي بذلك على عكس الطاقات غير المتجددة الموجودة غالبا في مخزون جامد في الأرض لا يمكن الإفادة منها إلا بعد تدخل الإنسان لإخراجها، وتعرف مختلف الهيئات الدولية والحكومية الناشطة في مجال المحافظة على البيئة الطاقات المتجددة كما يلي:

- **تعريف وكالة الطاقة العالمية (IEA):** تتشكل الطاقة المتجددة من مصادر الطاقة الناتجة عن مسارات الطبيعة التلقائية كأشعة الشمس والرياح، والتي تتجدد في الطبيعة بوتيرة أعلى من وتيرة استهلاكها.
- **تعريف الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (CCPI):** الطاقة المتجددة هي كل طاقة يكون مصدرها شمسي ،جيوفيزيائي أو بيولوجي والتي تتجدد في الطبيعة بوتيرة معادلة أو أكبر من نسب استعمالها، وتتولد من التيارات المتتالية والمتواصلة في الطبيعة كطاقة الكتلة الحيوية والطاقة الشمسية وطاقة باطن الأرض، حركة المياه، طاقة المد والجزر في المحيطات وطاقة الرياح، وتوجد العديد من الآليات التي تسمح بتحويل هذه المصادر إلى طاقات أولية كالحرارة والطاقة الكهربائية وإلى طاقة حركية باستخدام تكنولوجيات متعددة تسمح بتوفير خدمات الطاقة من وقود وكهرباء.
- **تعريف برنامج الأمم المتحدة لحماية البيئة (PENU):** الطاقة المتجددة عبارة عن طاقة لا يكون مصدرها مخزون ثابت ومحدود في الطبيعة، تتجدد بصفة دورية أسرع من وتيرة استهلاكها. وتظهر في الأشكال الخمسة التالية: الكتلة الحيوية، أشعة الشمس، الرياح، الطاقة الكهرومائية، وطاقة باطن الأرض.

وعليه فإن جميع مصادر الطاقات المتجددة متولدة عن مصادر الطاقات غير الأحفورية والتي لا تنضب أبدا وتتمثل في طاقة الشمس والرياح، طاقة الكتلة الحيوية، الطاقة الكهرومائية، طاقة باطن الأرض، وطاقة الأمواج والمد والجزر. وعليه فالطاقة المتجددة عبارة عن مورد طاقوي يتولد ويتجدد تلقائيا في الطبيعة بوتيرة تعادل أو أسرع من وتيرة استهلاك هذا المورد، ومصطلح الطاقة المتجددة ليس بمصطلح جديد يعرفه العالم حديثا بل طاقة متاحة في الطبيعة تم إحلالها على مدى قرون مضت بالطاقات الأحفورية.[32]

2. أهمية الطاقة المتجددة:

تشكل كل من الطاقة المتجددة والطاقة النووية المصادر الرئيسية للطاقة العالمية خارج الطاقة الأحفورية وهناك اهتمام عالمي كبير بهذين المصدرين كمصادر مستقبلية للطاقة، بحيث تكون بديلا للطاقة الأحفورية والتي تسعى عديد من الدول وخاصة الصناعية منها إلى استبدالها بهذه المصادر الجديدة، إذ يعتبر الدافع الرئيسي الأول للاهتمام بموضوع الطاقات المتجددة هو الدافع البيئي. [33]

- متوافرة بكثرة في جميع انحاء العالم.
- تقلل الاعتماد على الواردات الطاقة وتوفر بديلا محليا ذو قيمة.

---

[32] زواوية احلام، **دور اقتصاديات الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول المغاربية**، دار النشر مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، اسكندرية ،2014، ص ص 122-125.

[33] عبد المجيد، منور أوسرير، محمد حمو، **الاقتصاد البيئي، دار** الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، الجزائر،2010، ص 133.

- تمثل الأساس لإمداد الدول الصناعية والنامية بالطاقة بشكل مستدام.
- واحدة من الأسواق التي تشهد نموا معتبرا في العالم.
- اقتصادية في الكثير من الاستخدامات وذات عائد اقتصادي كبير.[34]

3. مصادر الطاقات المتجددة:

تتميز مصادر الطاقة المتجددة بأنها مصادر قابلة للتجدد وبان استعمالها لم ينتشر بعد على نطاق تجاري واسع وتختلف هذه المصادر فيما بينها من حيث درجة التقدم الفني ومن حيث جدواها الاقتصادية وأهميتها وفيما يلي سوف نتعرض لمصادر الطاقات المتجددة والإمكانات الطبيعية والجيولوجية المتاحة لهذه المصادر غير الناضبة:

- **الطاقة الشمسية:** تعتبر الشمس مصدر الحياة فهي المصدر الرئيسي للطاقة على وجه الأرض، أي أن كل صور الطاقة الموجودة على الأرض مصدرها الشمس، ويمكن تحويلها إلى عدة أشكال من الطاقة (حرارية، قوة محركة، كهرباء .....) **ومن أهم خصائصها نجد:**
  - تعتبر الطاقة الشمسية أكثر مصادر الطاقة وفرة؛
  - توفر عنصر السليكون اللازم لاستخدام الطاقة الشمسية بكميات كبيرة في الأرض؛
  - سهولة تحويل الطاقة الشمسية إلى معظم أشكال الطاقة الأخرى، مما يجعلها متعددة الاستخدام
  - تعتبر طاقة نظيفة وغير ملوثة واختلاف شدة الإشعاع الشمسي من مكان لآخر، ومن زمان لآخر.

تزخر الجزائر بإمكانيات كبيرة من الطاقة الشمسية نظرا لمساحتها وموقعها الهام، حيث تقدر كمية الطاقة الواردة ب 5 كيلو واط / سالم حتى إلى 7 كيلو واط /سالم، وهو ما يتيح إشعاعا سنويا يتجاوز 3000 كيلو واط / سالم. وهذا يعني أنها تسمح بتغطية 60 مرة احتياجات أوروبا الغربية و4 مرات الاستهلاك العالمي و5000 مرة الاستهلاك الوطني من الكهرباء، وهذا حسب وزارة الطاقة والمناجم الجزائرية. وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:[35]

الجدول رقم (2-2): إمكانيات الطاقة الشمسية في الجزائر حسب وزارة الطاقة والمناجم الجزائرية.

المناطق	المنطقة الساحلية	الهضاب العليا	الصحراء
المساحة %	4	10	86
المدة المتوسطة لإشعاع الشمس س/السنة	2650	3000	3500
الطاقة المتوسطة كيلو واط/ سا/ م2	1700	1900	2650

[34] دواح بلقاسم، عمروش صبرينة، مداخلة بعنوان **التوجه نحو استغلال الطاقات المتجددة سبيل لحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة**، الملتقى الوطني الأول حول "التطبيقات الجديدة للاقتصاد "، جامعة مستغانم ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،12 نوفمبر 2019 ، ص 205.

[35] شماني وفاء، **مداخلة بعنوان أفاق الطاقة المتجددة كبديل للطاقة النافدة في الجزائر**، ملتقى دولي حول مستقبل الطاقة الخضراء كبديل للطاقة الاحفورية في الجزائر، برج بوعريريج، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ص7.

المصدر: شماني وفاء، **مداخلة بعنوان أفاق الطاقة المتجددة كبديل للطاقة النافدة في الجزائر**، ملتقى دولي حول مستقبل الطاقة الخضراء كبديل للطاقة الاحفورية في الجزائر، برج بوعريريج، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ص 8.

- **طاقة الرياح:** تعرف الرياح بأنها حركة الهواء التي تحدث بسبب تغير ضغط الهواء يسبب الشمس، فهي السبب الرئيسي في تغير درجة الحرارة وضغط الهواء. ومن هنا نستنتج أن الرياح تعتبر أحد مظاهر الطاقة الشمسية ولهذا فهي تختلف من مكان إلى آخر ومن فصل إلى آخر وهي طاقة حركية ميكانيكية، ولقد دخلت الجزائر في مجال استغلال طاقة الرياح والذي يعتبره الخبراء استثمار هام جدا، حيث يتوقعون أن يدر على بلادنا أرباحا تقدر على الأقل 3 مليار يورو سنويا، مع قدرة هذا القطاع الواعد على استحداث ألاف مناصب شغل، وتوفير طاقة نظيفة.
- **الطاقة المائية:** تعتبر الطاقة المائية طاقة كامنة توجد على مستوى المسطحات المائية أو الأنهار الجارية والشلالات خاصة حيث تكون القدرة الحركية للمياه في أعلى مستوياتها، ويمكن استخراجها أساسا من مصادر بحرية (البحار والمحيطات)، أو مصادر أخرى (الأنهار السدود الشلالات ....). وتملك الجزائر قدرة عالية من الطاقة المائية حيث يبلغ التساقط في إقليمها بحوالي 65 مليار م، ولكن يستغل منها فقط حوالي 5% في إنتاج الطاقة الكهربائية.
- **الطاقة الحرارية الجوفية :**تتوفر الجزائر على أكثر من 200 مصدر حراري تتمركز غالبيتها في الشمال الشرقي والشمال الغربي للوطن، حيث تصل درجة حرارة أغلبية هذه المصادر إلى 41°. ويمكن الحصول على أكثر من 12م/مكعب في الثانية من الماء الساخن، الذي تتراوح درجة حرارته ما بين 22 °و98°، وهو ما يسمح بإنشاء محطات لتوليد الكهرباء، إلا انه لا يتم استغلالها سوى في تجفيف المنتجات الزراعية وتكييف البنايات وغيرها بصفة أساسية وبالتالي إهدار إمكانيات نظيفة لإنتاج الطاقة الكهربائية.[36]

الشكل رقم (2-1): نسب مصادر الطاقة المتجددة التي تستخدم لتوليد الكهرباء على المستوى العالمي.

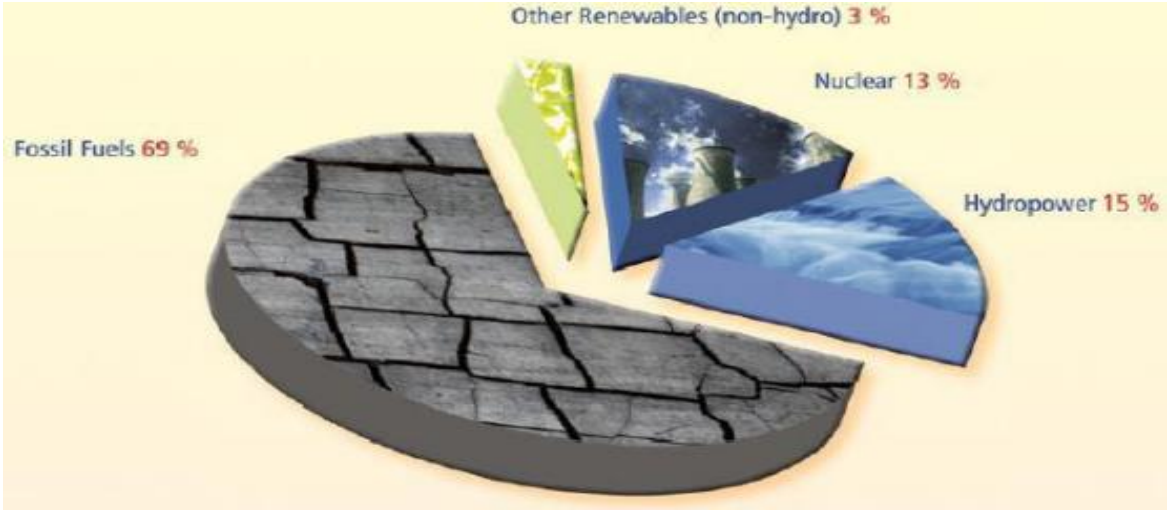

Source: Decision Makers: REN21**"Renewable Energy 2010"**, Global Status Report, p:05.

[36] بوعنينبة لبنى، **التنويع الاقتصادي في الجزائر بين الخيارات والبدائل المتاحة – دراسة قياسية –**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية والتجارية، تخصص مالية المؤسسة، المدرسة العليا للتجارة، جامعة الجزائر، 2016-2017، ص 31.

الجدول رقم (2-3) : مقارنة الطاقات المتجددة والطاقات الأحفورية.

وجهة المقارنة	الطاقات المتجددة	الطاقات الأحفورية
مصادر الطاقة	الشمس، الرياح، الماء، الكتلة الحية	الفحم، البترول، الغاز الطبيعي
نوع الطاقة	طبيعي مرتبط بالبيئة وانسياب مستمر	مخزون مركز تحت الأرض
المدة المتاحة من الطاقة	لا نهائية	محدودة
تكلفة تجهيز المصدر	مجانية	أكثر من واحد دولار/ ك وات وهي في تزايد
تكلفة المعدات	عالية	متوسطة
تكلفة بعد التجهيز	استعمال مجاني	استعمال غير مجاني في ارتفاع مستمر
المهارات اللازمة	مهارات بسيطة ومتنوعة	مهارات عالية (كهربائية وميكانيكية)
تلوث البيئة	منخفض جدا	عامل ملوث أساسي للبيئة

المصدر: عماد تكواشت، **واقع وافاق الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر،** مذكرة لنيل شهادة الماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص علوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر-باتنة-، 2012، ص 50.

4. <u>افاق استخدام الطاقة المتجددة في الجزائر:</u>

➢ استراتيجية الطاقات المتجددة في الجزائر:

- **البرنامج الجزائري الطموح للطاقة الشمسية:** ينقسم الى ما يلي:

- **(2011-2014):** مرحلة تجريبية أولى تمتد على 3 سنوات تتعلق بالتكفل وتأطير البرنامج.
- **(2014-2020):** تحسين التسيير في مجال البحث والتنمية.
- **(2020-2030):** هي المرحلة الأخيرة تخص التطبيقات الاقتصادية للأبحاث والشروع في مشاريع التنمية.

يسعى البرنامج الى توليد الطاقة من المصادر المتجددة في الفترة (2011-2030) ويصل الى 22000 ميغاواط من الطاقة لتلبية الاحتياجات المحلية من الطاقة الكهربائية والباقي سوف يتم تصديرها.

ويعرف برنامج الطاقات المتجددة بالمراحل التالية:

- سنة 2013 تركيب يقدر ب 110 ميغاواط منها 30 ميغاواط بمحطة حاسي مسعود.
- سنة 2015 تركيب يقدر ب 650 ميغاواط.
- في افق 2020 من المتوقع تركيب طاقة اجمالية حوالي (2600 ميغاواط) للسوق المحلية واحتمال تصدير ما يقارب 2000 ميغاواط.
- في افق 2030 من المتوقع تركيب طاقة اجمالية حوالي 12000 ميغاواط للسوق المحلية وتصدير ما يقارب 100000 ميغاواط.

- برنامج تطوير الطاقات المتجددة: **ينقسم الى مرحلتين:**

- **المرحلة الأولى (2015-2020):** تعمل هذه المرحلة على أنجاز الطاقة تقدر ب 4000 ميغاواط بين الشمسية والرياح و500ميغاواط بين الكتلة الحيوية والتوليد المشرك والحرارة الجوفية.

- **المرحلة الثانية (2021-2030) :**ربط الكهرباء بين الشمال والصحراء (ادرار) وتركيب محطات كبرى للطاقات المتجددة في المناطق عين صالح ادرار تيميمون بشار ودمجها في منظومة الطاقة الوطنية. والجدول الموالي يوضح لنا هذه المراحل[37]:

الجدول رقم (2-4): القدرات المتراكمة لبرنامج الطاقة المتجددة حسب النوع والمرحلة خلال الفترة ما بين (2015-2030) الوحدة ميغاواط .

أنواع الطاقة المتجددة	المرحلة الأولى 2015-2020	المرحلة الثانية 2021-2030	المجموع
الطاقة الشمسية الضوئية	3000	10575	**13575**
طاقة الرياح	1010	4000	**5010**
الطاقة الشمسية الحرارية	0	2000	**2000**
التوليد المشترك	150	250	**400**
طاقة الكتلة الحيوية	360	640	**1000**
طاقة الحرارة الجوفية	05	10	**15**
المجموع	**4525**	**17475**	**22000**

المصدر: منصور شريفة، حاكمي بوحفص، **مداخلة بعنوان دور الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر**، الملتقى الوطني الأول حول " التطبيقات الجديدة للاقتصاد " ، جامعة وهران 02 ،12 نوفمبر 2019، ص 239.

- **آثار برامج الطاقة المتجددة على الاقتصاد الوطني:**

قطاع التشغيل: من أفاق برنامج 2010-2030 استحداث فرص عمل تقارب حوالي 200 ألف منصب شغل، وبالتالي محاربة البطالة وخلق فرص عمل لأصحاب الكفاءات العالية وهذا من خلال انتهاج الاقتصاد المستدام.

قطاع الصناعة والتجارة:من الأهداف التي يرمي إليها برنامج 2011-2030الرفع من مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي وذلك من خلال تطوير وتوطين صناعة التجهيزات الخاصة بالطاقات المتجددة بنسبة تفوق 80% مع مطلع 2030 وبكفاءات محلية. أما في مجال التجارة فالنشاط الصناعي الأخضر من شانه دفع إنشاء شركات تقوم بتسويق المنتجات داخل وخارج الوطن وهذا ما يحقق مداخيل من العملة الصعبة.

قطاع الفلاحة والسياحة: استخدمت الطاقات المتجددة في عدة نشاطات في مجال الفلاحة منها المضخات العاملة بالطاقة الشمسية المناطق المعزولة عن التوصيل بشبكة الكهرباء، وكذلك في تدفئة وتبريد البيوت البلاستيكية، وبهذا إنتاج محاصيل بكميات وافرة وبأسعار تنافسية. أما من ناحية السياحة فقد

[37] منصور شريفة، حاكمي بوحفص، **مداخلة بعنوان دور الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر**، الملتقى الوطني الأول حول " التطبيقات الجديدة للاقتصاد " ، جامعة وهران 02 ،12 نوفمبر 2019، ص238-239.

استغلت الطاقات المتجددة في المساكن فردية، الفنادق والمطاعم وكذلك المتاحف وغيرها من المنشآت السياحية التي تراعي الجوانب البيئية.[38]

المبحث الثاني: دراسة قياسية لخيارات التنويع الاقتصادي في الجزائر.

المطلب الأول: مفاهيم حول الاقتصاد القياسي.

1. **تعريف الاقتصاد القياسي:**

إن مصطلح "اقتصاد قياسي" (économétrie) يحتوي على كلمة "اقتصاد" (économie) وهي جذر هذا المصطلح وذلك لأن ميدان استعماله الأساسي هو معالجة الظواهر الاقتصادية، الجزء الآخر لهذا المصطلح وهو كلمة "القياسي " وتعني الحساب، القياس، أي التقدير الكمي للأشياء.

إذن موضوع الاقتصاد القياسي هو التعبير الكمي عن ظاهرة اقتصادية ما والعوامل التي تتحكم فيها وتقديمها في شكل علاقات رياضية (معادلات، دوال، ...، الخ)، تكون متغيراتها عبارة عن مقادير اقتصادية. بمعنى آخر تحويل المشكلة الاقتصادية من شكلها النظري العام إلى شكل كمي تحكمه علاقات كمية رياضية يمكن أن تعالج باستعمال الطرق والتقنيات الرياضية والإحصائية. فموضوع الاقتصاد القياسي إذن هو النمذجة الاقتصادية أي بناء النماذج الرياضية الاقتصادية.[39]

2. **أهداف الاقتصاد القياسي:**

يمكن التعرف على ثلاث أهداف أساسية للاقتصاد القياسي هي:

أولاً: تحليل واختبار النظريات الاقتصادية المختلفة: إن تحليل واختبار النظريات الاقتصادية، يعد هدفاً رئيساً من أهداف الاقتصاد القياسي، ولا يمكن عد النظرية الاقتصادية صحيحة ومقبولة ما لم تجتاز اختباراً كمياً

عددياً يوضح قوة النموذج ويفسر قوة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية.

ثانياً: رسم السياسات واتخاذ القرارات: يساهم برسم السياسات واتخاذ القرارات عن طريق الحصول على قيم عددية لمعلمات العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات لتساعد رجال الأعمال والحكومات في اتخاذ القرارات الحالية من حيث توفيره لصيغ وأساليب مختلفة لتقدير المرونات والمعلمات الفنية والتكلفة الحدية وغيرها.

ثالثاً: التنبؤات بقيم المتغيرات الاقتصادية في المستقبل: يساعد رجال الأعمال والحكومات في وضع السياسات من خلال توفير القيم العددية لمعلمات، Parameters، المتغيرات الاقتصادية والتنبؤ بما ستكون عليه الظاهرة الاقتصادية مستقبلاً.[40]

3. **منهج البحث في الاقتصاد القياسي:**

الشكل رقم(2-2): مخطط لمنهج البحث في الاقتصاد القياسي.

---

[38] بوعنينبة لبنى، **التنويع الاقتصادي في الجزائر بين الخيارات والبدائل المتاحة – دراسة قياسية –**، مرجع سبق ذكره، ص 34-35.

[39] مكيد علي، **الاقتصاد القياسي دروس ومسائل محلولة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية،2011، ص 9.

[40] حسين علي بخيت، سحر فتح الله، **الاقتصاد القياسي**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، 2007، ص 19.

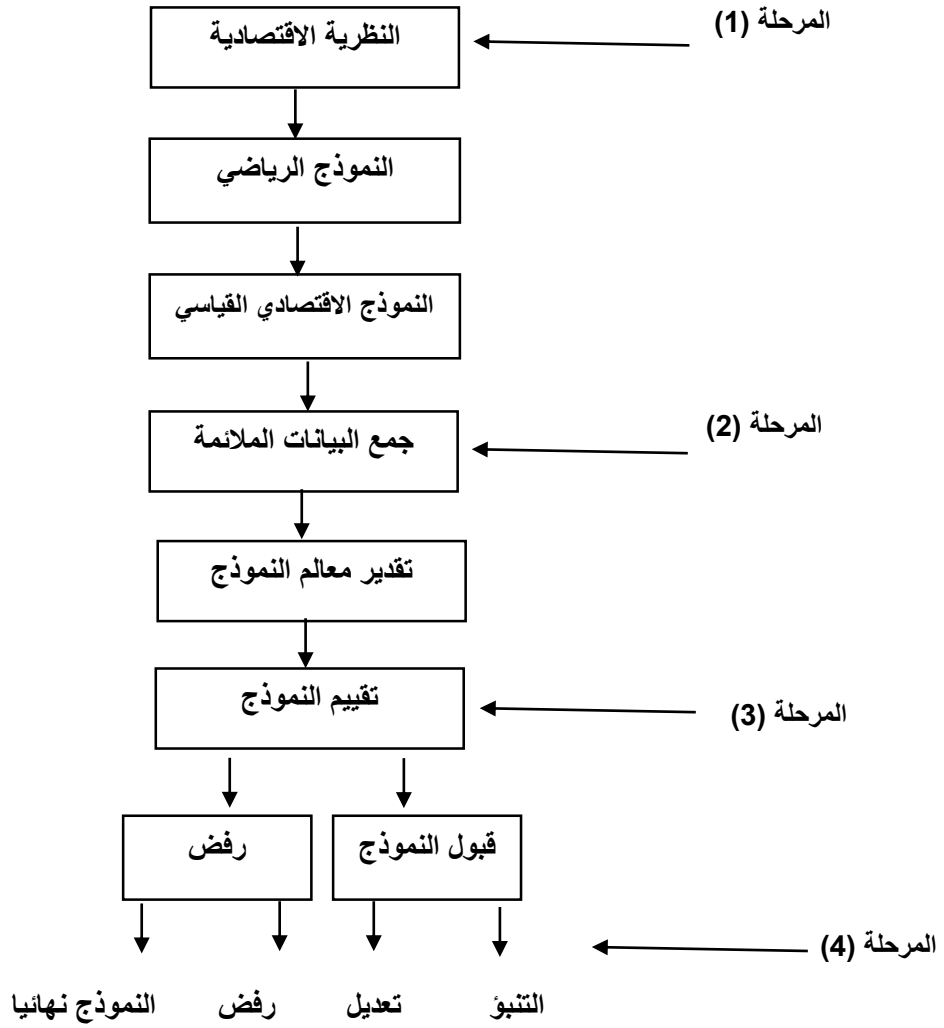

المصدر: خالد محمد السواعي، **EViews والقياس الاقتصادي**، دار الكتاب الثقافي، الطبعة الاولى، عمان،2012، ص28.

المطلب الثاني: الانحدار الخطي المتعدد.

1. **<u>نموذج الانحدار الخطي المتعدد:</u>**

في الواقع الاقتصادي، لا يمكن الاستعانة بالنموذج ذي متغيرين لتحليل الظاهرة الاقتصادية، حيث أن هذه الأخيرة لا تفسر فقط بمحدد واحد، وانما ينبغي إدماج جميع المحددات أو العوامل المؤثرة في الظاهرة لكي تكون الدراسة أكثر شمولية .

- **الصياغة الرياضية للنموذج الخطي العام:**

يستند النموذج الخطي العام على افتراض وجود عالقة خطية ما بين متغير معتمد **Yi** وعدد من المتغيرات المستقلة:

$$yi = \beta_0 + \beta_1 X_{i1} + \beta_2 X_{i2} + \cdots + \beta_k X_{ik} + \varepsilon_i \qquad i = 1....n .$$

حيث: ε_i : حد الخطأ.

X_{ik} , X_{ij} , X_{i1} :تسمى المتغيرات المستقلة **للمتغير التابع** Y_i.

β_0, β_1 , β_k: معالم النموذج.

n مشاهدة تعطينا n معادلة :

$$i = 1: Y_1 = \beta_0 + \beta_1 X_{11} + \beta_2 X_{12} + \cdots + \beta_k X_{1k} + \varepsilon_1$$
$$i = 2: Y_2 = \beta_0 + \beta_1 X_{21} + \beta_2 X_{22} + \cdots + \beta_k X_{2k} + \varepsilon_2$$

.....

$$i = n: Y_n = \beta_0 + \beta_1 X_{n1} + \beta_2 X_{n2} + \cdots + \beta_k X_{nk} + \varepsilon_n$$

يمكن كتابة هذا النظام على الشكل المصفوفي التالي : $Y = X\beta + \varepsilon$ *

$$Y = \begin{pmatrix} Y_1 \\ Y_2 \\ \vdots \\ \vdots \\ Y_n \end{pmatrix}, \quad X = \begin{pmatrix} 1 & X_{11} & X_{12} & \cdots & X_{1k} \\ 1 & X_{21} & X_{22} & \cdots & X_{2k} \\ \vdots & \vdots & \vdots & \vdots & \vdots \\ \vdots & \vdots & \vdots & \ddots & \vdots \\ 1 & X_{n1} & X_{n2} & \cdots & X_{nk} \end{pmatrix}, \quad \beta = \begin{pmatrix} \beta_0 \\ \beta_1 \\ \beta_2 \\ \vdots \\ \beta_k \end{pmatrix}, \quad \varepsilon = \begin{pmatrix} \varepsilon_1 \\ \varepsilon_2 \\ \vdots \\ \vdots \\ \varepsilon_n \end{pmatrix}$$

$Y(n \times 1)$: المتغير التابع أو المفسَّر.

$X(n \times (k+1))$: مصفوفة المتغيرات المُفَسِّرة أو المستقلة.

$\beta\big((k+1) \times 1\big)$: شعاع المعالم.

$\varepsilon(n \times 1)$: شعاع الأخطاء.[41]

- **الفرضيات الأساسية للنموذج:**

إن بناء نموذج الانحدار الخطي يجب أن يكون مستوفيا لعدد من الفرضيات التي يمكن إجمالها كما يلي:

- **الفرضية الأولى:** المتغيرات المُفَسِّرة المهملة في النموذج لها أثر متوسط معدوم 0= (E(ε.

$$E(\varepsilon) = \begin{bmatrix} E(\varepsilon_1) \\ E(\varepsilon_2) \\ \vdots \\ E(\varepsilon_n) \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 0 \\ 0 \\ \vdots \\ 0 \end{bmatrix} = 0$$

- **الفرضية الثانية:**

[41] شيخي محمد، **طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2012، ص 57.

$$\boldsymbol{Var(\varepsilon) = \sigma_{\varepsilon}^{2}\, I_n = E(\varepsilon\varepsilon') = E\begin{bmatrix}\varepsilon_1\\ \varepsilon_2\\ \vdots\\ \varepsilon_n\end{bmatrix}[\varepsilon_1 \quad \varepsilon_2 \quad \cdots \quad \varepsilon_n]}$$

$$= \begin{bmatrix} \boldsymbol{E(\varepsilon_1)^2} & \boldsymbol{E(\varepsilon_1\varepsilon_2)} & \boldsymbol{E(\varepsilon_1\varepsilon_3)} & \boldsymbol{\dots} & \boldsymbol{E(\varepsilon_1\varepsilon_n)} \\ \boldsymbol{E(\varepsilon_2\varepsilon_1)} & \boldsymbol{E(\varepsilon_2)^2} & \boldsymbol{E(\varepsilon_2\varepsilon_3)} & \boldsymbol{\cdots} & \boldsymbol{E(\varepsilon_2\varepsilon_n)} \\ \boldsymbol{\vdots} & \boldsymbol{\vdots} & \boldsymbol{\vdots} & \boldsymbol{\ddots} & \boldsymbol{\vdots} \\ \boldsymbol{E(\varepsilon_n\varepsilon_1)} & \boldsymbol{E(\varepsilon_n\varepsilon_2)} & \boldsymbol{E(\varepsilon_n\varepsilon_3)} & \boldsymbol{\cdots} & \boldsymbol{E(\varepsilon_n)^2} \end{bmatrix}$$

$$\Omega_{\varepsilon} = E(\varepsilon\varepsilon) = \begin{pmatrix} \sigma_{\varepsilon}^2 & 0 & \cdots & 0 \\ 0 & \sigma_{\varepsilon}^2 & \cdots & 0 \\ \vdots & \vdots & \ddots & \vdots \\ 0 & 0 & \cdots & \sigma_{\varepsilon}^2 \end{pmatrix} = \sigma_{\varepsilon}^2 I_n$$

$$\boldsymbol{\sigma_1^2 = \sigma_2^2 = \sigma_3^2 = \cdots = \sigma_n^2}$$

$$\begin{cases} \boldsymbol{var(\varepsilon i) = \sigma^2}, & \boldsymbol{\forall i = 1\dots\dots n} \\ \boldsymbol{cov(\varepsilon i, \varepsilon j) = 0}, & \boldsymbol{\forall i \neq j} \end{cases}$$ [42]

حيث ان $\boldsymbol{var(\varepsilon i) = \sigma^2 \quad \forall i = 1\dots\dots n}$ هي فرضية تجانس التباين لمختلف الحدود العشوائية، وهذا كفيل بإبعاد الحالة التي تكون فيها الأخطاء تتبع تغيرات قيم المتغيرات المفسرة

و $cov(\varepsilon i, \varepsilon j) = 0, \quad \forall i \neq j$ أي ان الأخطاء ليست مرتبطة ببعضها، وأن نتيجة تجربة لا تؤثر على بقية النتائج. يمكن كتابة هاتين الفرضيتين على الشكل المصفوفي .تسمى المصفوفة Ω_{ε} مصفوفة التباين -التباين المشترك للأخطاء.

- **الفرضية الثالثة:** المصفوفة X غير عشوائية وثابتة: تعني بأن قيم المتغيرات المستقلة يمكن مراقبتها، وبالإضافة إلى ذلك نفترض X ثابتة لضمان بأن قيم المتغيرات المستقلة لا تتغير من حين لآخر، اي:

$$cov(\chi, \varepsilon) = E(\chi', \varepsilon) = 0$$

- **الفرضية الرابعة:** عدد المشاهدات n هو أكبر من عدد المتغيرات المفسرةk ، وهي الحالة التي تلغي الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة.[43]

2. **<u>تقدير معاملات نموذج الانحدار الخطي المتعدد:</u>**

[42] كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسن لطيف الزبيدي، القياس **الاقتصادي النظرية والتحليل**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية ،2014، ص100-101.

[43] شيخي محمد، **طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات**، مرجع سابق، ص59.

طريقة المربعات الصغرى:

إن هذه الطريقة تحاول إيجاد أحسن تصحيح خطي بتدنئة مربعات الانحراف (بين المشاهدات الفعلية والمقدرة) $\sum_{i=1}^{n} \hat{\varepsilon}_i^{\,2}$ حيث $\hat{\boldsymbol{\varepsilon}}_{\boldsymbol{i}} = \boldsymbol{Y}_{\boldsymbol{i}} - \widehat{\boldsymbol{Y}}_{\boldsymbol{i}}$

الشكل رقم (2-3): الهدف من طريقة المربعات الصغرى.

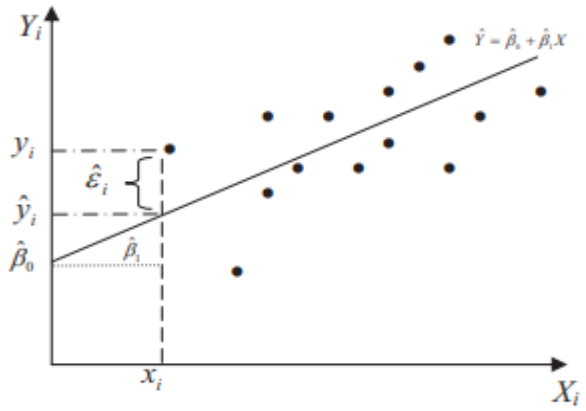

المصدر: شيخي محمد، **طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات**، مرجع سابق، ص21.

وهذا ما يمكن كتابته رياضيا ب $Min \sum_{i=1}^{n} \hat{\varepsilon}_i^{\,2} = \underset{\hat{\beta}_0,\hat{\beta}_1}{\text{Min}} \sum_{i=1}^{n} (Y_i - \hat{\beta}_0 - \hat{\beta}_1 X_i)^2$

والشرط اللازم لتدنئة هذه العلاقة هو أن تكون المشتقات الجزئية بالنسبة $\hat{\beta}_0$, $\hat{\beta}_1$ معدومة أي:

$$\begin{cases} \frac{\partial}{\partial \hat{\beta}_0} \sum_i (Y_i - \hat{\beta}_0 - \hat{\beta}_1 X_i)^2 = 0 \\ \frac{\partial}{\partial \hat{\beta}_1} \sum_i (Y_i - \hat{\beta}_0 - \hat{\beta}_1 X_i)^2 = 0 \end{cases}$$

بعد حل جملة المعادلتين السابقة نتحصل على تقدير معلمتي النموذج:

$$\begin{cases} \hat{\beta}_1 = \dfrac{n \sum_i X_i Y_i - \sum_i X_i \sum_i Y_i}{n \sum_i X_i^2 - (\sum_i X_i)^2} \\ \hat{\beta}_0 = \bar{Y} - \hat{\beta}_1 \bar{X} \end{cases}$$

من المفيد استخدام الصيغة مكافئة لتقدير $\hat{\beta}_1$:

$$\hat{\beta}_1 = \frac{\sum_{i=1}^{n} (X_I - \bar{X})(Y_I - \bar{Y})}{\sum_{i=1}^{n} (X_I - \bar{X})^2}$$

ويكون النموذج المقدر (خط الانحدار) بطريقة المربعات الصغرى المقدرة(OLS) كما يلي:

$$\boxed{\widehat{\boldsymbol{Y}}_{\boldsymbol{i}} = \widehat{\boldsymbol{\beta}}_{\boldsymbol{0}} + \widehat{\boldsymbol{\beta}}_{\boldsymbol{1}} \boldsymbol{X}_{\boldsymbol{i}}}$$

خصائص مقدرات المربعات الصغرى:

- **خاصية عدم التحيز:** التحيز هو ذلك الفرق بين مقدرة ما ووسط توزيعها، فإذا كان هذا الفرق يختلف عن الصفر نقول عن ذلك المقدر بأنه متحيز. وإذا عدنا إلى مقدرتي المربعات الصغرى فإننا نجد $\boldsymbol{E(\widehat{\beta}_1) = \beta_1}$, $\boldsymbol{E(\widehat{\beta}_0) = \beta_0}$ ومنه نقول ان $\boldsymbol{\widehat{\beta}_0}$ و $\boldsymbol{\widehat{\beta}_1}$ هما مقدرتين غير متحيزتين ل $\boldsymbol{\beta_0}$ و $\boldsymbol{\beta_1}$ على التوالي.
- **أفضل مقدر خطي غير متحيز BLUE ومتسق:** تنطلق هذه الفكرة من نظرية Gauss- Markov والتي تقول" من بين المقدرات الخطية وغير المتحيزة، تكون مقدرتا المربعات الصغرى العادي $\hat{\beta}_0$ و $\hat{\beta}_1$ أفضل مقدرتين خطيتين وغير متحيزتين، حيث أن لها أصغر تباين ممكن مقارنة مع بقية المقدرات الخطية وغير المتحيزة الأخرى ".

إذا واجهنا مشكلة تحيز مقدرة ما، فإننا ننظر إلى الخاصية التقاربية لذلك المقدر، ويحدث ذلك لما يكون المتغير المستقل X_i عبارة عن متغير تابع ومبطأ بفترة زمنية ما، ونقول عن $\hat{\beta}_1$ بانه مقدر متسق (Consistent Estimator) اذا كان :كلما $n \to \infty$ فإن توزيع المعاينة ل $\hat{\beta}_1$ يقترب من القيمة الحقيقية β_1 ، ونقول أن النهاية الاحتمالية للمقدر $\hat{\beta}_1$ هي β_1 ونكتب $P \lim_{n\to\infty}(\hat{\beta}_1) = \beta_1$:

لكن هذا الشرط غير كاف للحصول على مقدر متسق، بل يجب أن تكون قيمتا التحيز والتباين تقتربان أو تساويان الصفر كلما اقترب n من مالا نهاية أي:

$$\lim_{n\to\infty} E(\hat{\beta}_1) = P \lim_{n\to\infty}(\hat{\beta}_1) = \beta_1$$

$$\lim_{n\to\infty} Var(\hat{\beta}_1) = P \lim_{n\to\infty} Var(\hat{\beta}_1) = 0$$

وبتحقق هذين الشرطين، نقول عن المقدر $\hat{\beta}_1$ بأنه مقدر متسق للمعلمة الحقيقية. إن المقدرات المتحصل عليها لكل من β_1, β_0 و σ^2 سواء بطريقة المربعات الصغرى أو غيرها هي تقديرات نقطية، ولكن من المهم أن يكون لدى الاقتصادي أكثر من اختيار، ولذلك يجب أن نبني مجالا لهذه المقدرات وذلك بقبول مستوى ثقة معين وهو ما نسميه بالتقدير المجالي للمعالم[44].

3. **<u>تقييم نموذج الانحدار المتعدد:</u>**

بعد تكوين نموذج الانحدار وتقدير معاملاته سوف نحصل على معادلة محددة لتمثيل العلاقة محل الدراسة بين الظاهرة المفسرة (Y_i) ومجموعة العوامل المؤثرة فيها (X_i). ننتقل الان الى مرحلة تحليل الأداء العام لنموذج الانحدار المختار وتقييم جودة وفعالية تمثيله للعلاقة المدروسة.

[44] شيخي محمد، **طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات**، مرجع سابق، ص25.

✓ **معامل الارتباط المتعدد:**

من أجل حساب معامل ارتباط المؤشر التابع (Y)بالمؤشرات المستقلة (X_i)التي يتكون منها النموذج محل الدراسة نستعين بالجدول السابق الإشارة إليه لمعاملات الارتباط الزوجية ويكون المحددين كالتالي:

المحدد A: يحتوي على كل عناصر الجدول السابق.

المحدد B : يحتوي على كل عناصر هذا الجدول ما عدا الصف والعمود الأولين اللذان يشكلان قيم معاملات الارتباط الزوجي (Y_i) بكل من (X_i).

في حالة نموذج الانحدار المتعدد الخطي (حالة وجود علاقة خطية بين المتغيرات المستقلة(X_i)و (Y_i)) فإن معامل الارتباط المتعدد: $\mathbf{(R)}$يمكن حسابه كالتالي:

$$R_{yx1,x2,\dots,xn} = \sqrt{1 - \frac{A}{B}}$$

حيث ان:

$$A = \begin{vmatrix} 1 & r_{y.x_1} & r_{y.x_2} & \dots & r_{y.x_n} \\ r_{x_1.y} & 1 & r_{x_1.x_2} & \dots & r_{x_1.x_n} \\ r_{x_2.y} & r_{x_2.x_1} & 1 & \dots & r_{x_2.x_n} \\ \dots & \dots & \dots & \dots & \dots \\ r_{x_n.y} & r_{x_n.x_1} & r_{x_n.x_2} & \dots & 1 \end{vmatrix}; B = \begin{vmatrix} 1 & r_{x_1.x_2} & r_{x_1.x_3} & \dots & r_{x_1.x_n} \\ r_{x_2.x_1} & 1 & r_{x_2.x_3} & \dots & r_{x_2.x_n} \\ r_{x_3.x_1} & r_{x_3.x_2} & 1 & \dots & r_{x_3.x_n} \\ \dots & \dots & \dots & \dots & \dots \\ r_{x_n.x_1} & r_{x_n.x_2} & r_{x_n.x_3} & \dots & 1 \end{vmatrix}$$

أما في حالة علاقة ارتباطية متعددة غير خطية بين (X_i, Y_i) فان معامل الارتباط المتعدد غير الخطي $\mathbf{(R)}$ يحسب بواسطة العبارة التالية:

$$R_{yx1,x2,\dots,xn} = \sqrt{1 - \frac{S^2_{y\hat{y}}}{\sigma^2_{\hat{y}}}} \qquad \text{او} \qquad R_{yx1,x2,\dots,xn} = \sqrt{1 - \frac{(Y-\hat{Y})^2}{(Y-\bar{Y})^2}}$$

قيمة معامل الارتباط$\mathbf{(R)}$ تتراوح في المجال [0, 1] و يجب أن لا تكون أكبر قيمة المعاملات الارتباط أقل من الزوجي (r_{yxi}) ، $R_{yx1,x2,\dots,xn} \geq Max \quad r_{yxi}$

✓ **معامل التحديد المتعدد$\mathbf{(R^2)}$:**

حساب معامل التحديد المتعدد يعتمد، كما هو الشأن في نموذج الانحدار البسيط، على تحليل تباين المؤشر التابع (Y): التباين الكلي σ^2_y، تباين القيم التقديرية $\sigma^2_{\hat{y}}$و تباين التمثيل $\sigma^2_{y\hat{y}}$، حيث أن:

$\sigma^2_y = \sigma^2_{\hat{y}} + \sigma^2_{y\hat{y}}$. كلما اقترب تباين التمثيل من الصفر واقترب تباين القيم التقديرية من التباين الكلي كلما كان التأثير المشترك للمتغيرات المستقلة $(X_1, X_2, \dots, X_n)$ على المتغير التابع كبيرا وهذا يعني أن

معادلة الانحدار المقترحة لتمثيل العلاقة المدروسة تعتبر ذات فعالية كبيرة. إن موضوعية وجودة تمثيل المعادلة المفروضة يعبر عنها، كما رأينا سابقا، معامل التحديد المتعدد$(\mathbf{R^2})$.

معامل التحديد $\mathbf{R^2}$ = مربع معامل الارتباط المتعدد $\mathbf{R^2} = (\boldsymbol{R_{yx1,\dots,xn}})^2$.

أي ان: $R^2 = 1 - \frac{A}{B}$ ، او : $R^2 = 1 - \frac{\sum(Y_i - \hat{Y}_i)^2}{\sum(Y_i - \bar{Y})^2}$ يمكن حساب قيمة R^2 من العلاقة التالية أيضا:

$$\mathbf{R^2} = \frac{\boldsymbol{b_1}.\sum(\boldsymbol{Y_i} - \overline{\boldsymbol{Y}}).(\boldsymbol{X_{1i}} - \overline{\boldsymbol{X}}_{\boldsymbol{1}}) + \boldsymbol{b_2}.\sum(\boldsymbol{Y_i} - \overline{\boldsymbol{Y}}).(\boldsymbol{X_{2i}} - \overline{\boldsymbol{X}}_{\boldsymbol{1}})}{\sum(\boldsymbol{Y_i} - \overline{\boldsymbol{Y}})^{\boldsymbol{2}}}$$

حيث ان (b_1, b_2) هما معاملات المتغيرات المستقلة(X_{2i}, X_{1i}) في معادلة الانحدار و$(\bar{X}_1, \bar{X}_2)$ هما الوسطان الحسابيان لقيم هذه المتغيرات. مجال تغير $\mathbf{R^2}$ هو [0,+1] . كلما اقترب $\mathbf{R^2}$ من 1 فهذا يدل على أن معادلة الانحدار تمثل تمثيلا جيدا للعلاقة المدروسة بين (X_i) و (Y). كلما اقترب $\mathbf{R^2}$ من الصفر فإن نموذج الانحدار المقترح لا يصلح لتمثيل الظاهرة المدروسة ويجب استبداله بنموذج آخر أو أن هناك عوامل مستقلة أخرى هي ذات تأثير كبير على (Y_i) لم نأخذها بعين الاعتبار[45].

المطلب الثالث: اختبار المعنويات (الفردية والكلية) للنموذج.

1. **<u>اختبار الفرضيات:</u>**

بمعرفة توزيع $\hat{\beta}_0$ و $\hat{\beta}_1$ ويمكن إجراء اختبار الفرضيات الموضوعة حول معالم النموذج β_0 و β_1 على التوالي. الاختبار الشائع جدا هو فرضية العدم H_0، وتقترح على العموم بانه لا يوجد أثر على النموذج من قبل متغير مستقل ما، ونظرا إلى أن الباحثين يتمنون قبول النموذج، فإن فرضية العدم توضع عادة لإثبات رفضها إذا أمكن ذلك. ونأمل رفض H_0 بإيجاد القيمة التقديرية والتي تكون تختلف عن الصفر، حتى نقبل النموذج.

- **<u>اختبار المعنوية الاحصائية للمعالم:</u>**

قد يكون النموذج المبني من طرفنا صحيحا أو غير صحيح، و تثبت صحته من خلال اختباره، ويتم ذلك بواسطة فرض معلمة من معالم النموذج تساوي الصفر أو أي عدد آخر، وتسمى فرضية العدم H_0، وما دامت العلاقة بين X و Y قائمة على أساس النموذج الخطي، فإن انعدام هذه العلاقة يعني بأن خط انحدار المجتمع هو عبارة عن خط أفقي، أي$H_0: \beta_1 = 0$ وبما أن الافتراض H_0خاضع للاختبار، فإنه لا يكون بالضرورة صحيحا، الأمر الذي يتطلب منا وضع فرض بديل$H_1: \beta_1 \neq 0$. وفي حالة معرفة إشارةβ_1مسبقا من النظرية الاقتصادية فإن الافتراض البديل يكون: $H_1: \beta_1 > 0$ أو $H_1: \beta_1 < 0$ ، وإذا طلب منا اختبار الفرضية :

[45] مكيد علي، **الاقتصاد القياسي دروس ومسائل محلولة**، مرجع سبق ذكره، ص ص 156-158.

$$H_0: \beta_1 = 0 \qquad (\text{فرضية العدم})$$
$$H_1: \beta_1 \neq 0 \qquad (\text{الفرضية البديلة})$$

$$t_c = \frac{\hat{\beta}_1}{\hat{\sigma}_{\hat{\beta}_1}}$$

نكتب $t_c = \frac{\hat{\beta}_1 - \beta_1}{\hat{\sigma}_{\hat{\beta}_1}}$ وهي القيمة المحسوبة.

ما دمنا نختبر فرضية العدم، نكتب: $t_c = \frac{\hat{\beta}_1}{\hat{\sigma}_{\hat{\beta}_1}}$ حيث نقبل H_0 بمستوى معنوية $(\alpha\%)$ اذا كانت $\left|\frac{\hat{\beta}_1}{\hat{\sigma}_{\hat{\beta}_1}}\right| \leq t_{n-2,\frac{\alpha}{2}}$ ففي هذه الحالة، المعلم β_1 ليس له معنوية إحصائية أي يساوي معنويا الصفر حيث $t_{n-2,\frac{\alpha}{2}}$ مأخوذة من جدول التوزيع t (ستودنت) وتسمى بالقيمة المجدولة، ونرفض H_0 بمستوى معنوية $(\alpha\%)$ اذا كانت $\left|\frac{\hat{\beta}_1}{\hat{\sigma}_{\hat{\beta}_1}}\right| > t_{n-2,\frac{\alpha}{2}}$ أي المعلم β_1 له معنوية إحصائية فهو يختلف معنويا عن الصفر. نقوم بنفس الاختبار مع الثابت β_0 .[46]

2. **<u>اختبار فيشر F :</u>**

يستخدم اختبار(F) لاختبار معنوية النموذج المقدر ككل إضافة إلى اختبار معنوية معامل التحديد (R^2) وتوضح الفرضيات التي يتم اختيارها بالشكل التالي:

- فرضية العدم Null Hypothesis : التي تنص على عدم وجود علاقة بين المتغيرات أي:

$$H_0: \beta_1 = \beta_2 = \cdots = \beta_k = 0$$

- فرضية البديل ويصاغ كالتالي:

$$H_0: \beta_1 \neq 0 \text{ او } \beta_2 \neq 0 \ldots \beta_k \neq 0$$

وتنص هذه الفرضية ومن الناحية الإحصائية على وجود علاقة بين المتغير (المتغيرات) المستقل والمتغير التابع.

وتحسب احصاءة (F) من الصيغة الرياضية الآتية :

$$F = \frac{\sum_{i=1}^{n} \hat{Y}_i^2 / K-1}{\sum_{i=1}^{n} e_i^2 / N-K} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots$$

ويمكن احتساب (F) *بالعلاقة مع* (r^2) وذلك من خلال قسمة المعادلة على $(\sum_{i=1}^{n} y_i^2)$

[46] شيخي محمد، **طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات**، مرجع سابق، ص42-43.

$$F = \frac{R^2/K-1}{(1-R^2)/N-K}$$

اذ ان: N: عدد المشاهدات.

K: عدد المعلمات.[47]

3. **<u>الارتباط الذاتي بين الأخطاء:</u>**

- **اختبار ديربن – واتسون (Durbin-Watson) :**

وهو أكثر الاختبارات سهولة وشيوعا، ويرمز له اختصارا بالحرفين (D.W) وهو أيضا الأكثر دقة بين تلكم الاختبارات، ويحسب وفق الصيغة الرياضية الآتية:

$$D.W = \frac{\sum_{t=2}^{n}(e_t - e_{t-1})^2}{\sum_{t=1}^{n} e_t^2}$$

ولمعرفة الاختبار فان الأمر يتطلب أولا صياغة الفرضيات وكالاتي :

- فرضية العدم:التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي وتصاغ كالاتي: $H_0: \rho = 0$.
- الفرض البديل: والذي ينص على وجود ارتباط ذاتي بين المتغيرات العشوائية ويصاغ بالشكل الآتي: $H_1: \rho \neq 0$.

ويوضح الشكل التالي حالات غياب أو وجود الارتباط الذاتي:

الشكل رقم(2-4): مناطق القرار في الارتباط الذاتي حسب اختبار **دوربن – واتسون.**

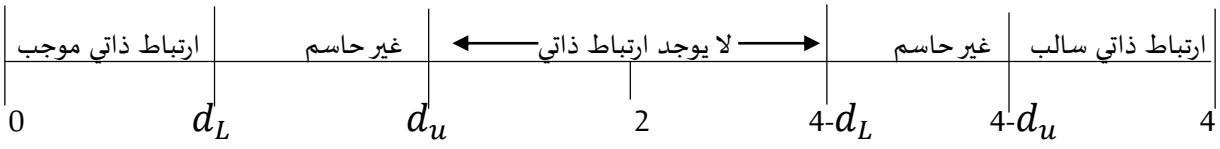

المصدر: كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسن لطيف الزبيدي، **القياس الاقتصادي النظرية والتحليل**، مرجع سبق ذكره، ص150.

وتجري عملية الاختبار على أساس المقارنة بين قيمة $(D.W)$ المحتسبة مع قيم d_L و d_u الجدولية عند مستوى معنوية معين وبدرجات حرية معينة وعدد متغيرات مستقلة معين. وكالاتي:

- إذا كانت قيمة$(D.W)$ أصغر من (d_L) أي أن $(D.W < d_L)$دل ذلك على وجود ارتباط ذاتي موجب أي قبول الفرض البديل.
- إذا كان $(D.W > 4 - d_L)$دل ذلك على وجود ارتباط ذاتي سالب، أي قبول الفرض البديل.
- إذا كان $(D.W > d_u)$دل ذلك على عدم وجود ارتباط ذاتي أي قبول فرضية العدم.

[47] كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسن لطيف الزبيدي، القياس **الاقتصادي النظرية والتحليل**، مرجع سبق ذكره، ص91-92.

- إذا كان $(D.W < 4 - d_u)$ دل ذلك على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية وبذلك نقبل فرضية العدم ونرفض الفرض البديل.
- إذا كان $(d_u < D.W < 4 - d_u)$ دل ذلك على عدم وجود ارتباط ذاتي.
- إذا كان$(d_L < D.W < d_u)$ فيعتبر القرار غير حاسم.
- إذا كان $(4 - d_u < D.W < 4 - d_L)$فيعتبر القرار غير حاسم.[48]

المطلب الرابع: محاولة بناء نماذج قياسية لخيارات التنويع الاقتصادي في الجزائر.

1. **تقديم نموذج الدراسة:**

من خلال المعطيات التي تم جمعها لمختلف المتغيرات محل الدراسة خلال الفترة (2000-2020)، أي ما يمثل 21 مشاهدة كحجم للعينة، تم اعتماد أسلوب الانحدار الخطي المتعدد، باستخدام طريقة المربعات العادية الصغرى من اجل إيجاد أفضل نموذج يفسر التنويع الاقتصادي. حيث يفترض هذا النموذج وجود علاقة خطية بين المتغير التابع الناتج الداخلي الخامPIB، ومجموعة المتغيرات المستقلة " الإيرادات الفلاحية، الإيرادات السياحية، الإيرادات الصناعية " مع الحد العشوائي εt وذلك باستعمال برنامج Eviews 10 . ونقدم المتغيرات كالتالي :

- **المتغير التابع:**

PIB : الإنتاج الداخلي الخام (مليون دينار جزائري).

- **المتغيرات المستقلة:**

TT: الإيرادات السياحية، **AGT:** الإيرادات الزراعية، **INDUST:** الإيرادات الصناعية.

تكتب صيغة النموذج على الشكل التالي:

$$\boldsymbol{PIB} = \beta_0 + \beta_1 TT + \beta_2 AGT + \beta_3 INDUST + \varepsilon_t$$

2. **تقدير نتائج النموذج الاول:**

الجدول رقم (2-5): تقدير نتائج النموذج الاول.

[48] كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسن لطيف الزبيدي، القياس **الاقتصادي النظرية والتحليل**، مرجع سابق، ص150.

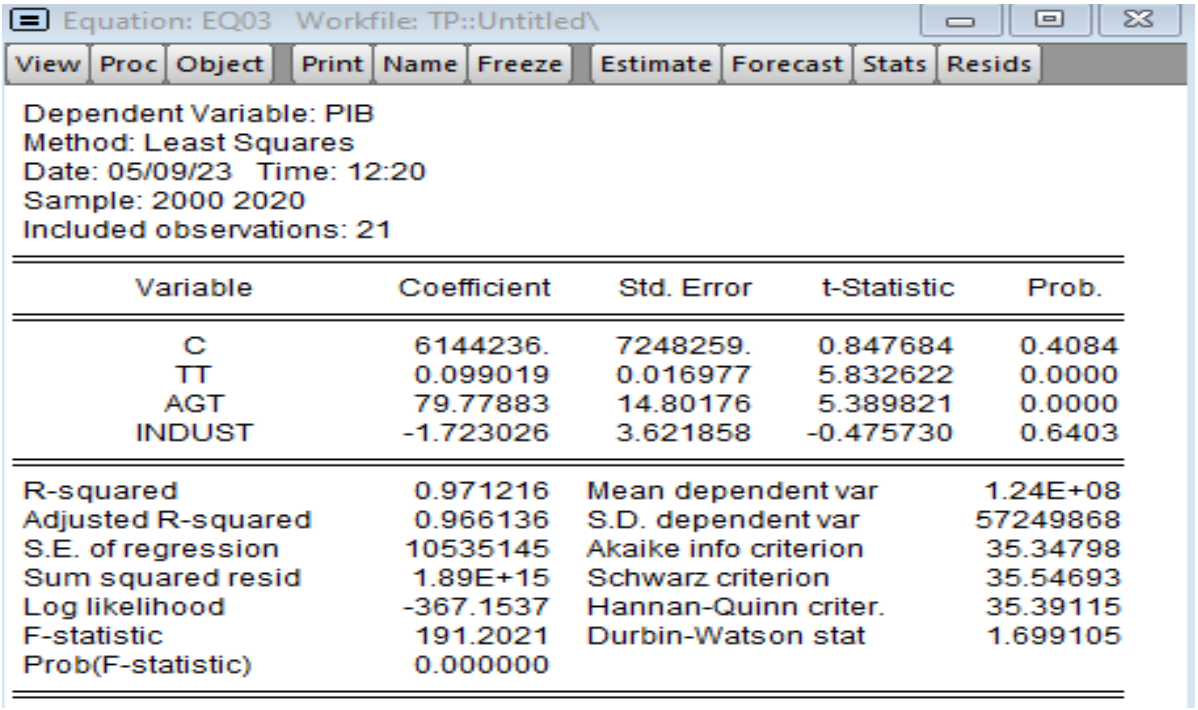

Equation: EQ03 Workfile: TP::Untitled\

View | Proc | Object | Print | Name | Freeze | Estimate | Forecast | Stats | Resids

Dependent Variable: PIB
Method: Least Squares
Date: 05/09/23 Time: 12:20
Sample: 2000 2020
Included observations: 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	6144236.	7248259.	0.847684	0.4084
TT	0.099019	0.016977	5.832622	0.0000
AGT	79.77883	14.80176	5.389821	0.0000
INDUST	-1.723026	3.621858	-0.475730	0.6403

R-squared	0.971216	Mean dependent var	1.24E+08
Adjusted R-squared	0.966136	S.D. dependent var	57249868
S.E. of regression	10535145	Akaike info criterion	35.34798
Sum squared resid	1.89E+15	Schwarz criterion	35.54693
Log likelihood	-367.1537	Hannan-Quinn criter.	35.39115
F-statistic	191.2021	Durbin-Watson stat	1.699105
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews10 .

اعتمادا على الجدول رقم 05 من هذه الصفحة وبعد تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (MCO) يكون تقدير النموذج كالتالي:

- **المعادلة رقم(01):**

$$\boldsymbol{PIB} = 6144236 + 0{,}099019\ TT + 79{,}77883\ AGT - 1{,}723026\ INDUST + \varepsilon_t$$

التحليل الاحصائي والاقتصادي:

❖ **التفسير الاحصائي:**

➢ **اختبار ستيودنت لمعلمات النموذج:**

الجدول رقم(2-6) : جدول مساعد يوضح معنوية كل معلمة في النموذج الأول.

المعلمات	المتغيرات الموافقة لها	t-statistic	t-tab	Prob
β_0	الثابت	0 ,847684	2,086	0,4084
β_1	TT	5,832622	2,086	0,0000
β_2	AGT	5,389821	2,086	0,0000
β_3	INDUST	-0,475730	2,086	0,6403

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على مخرجات Eviews 10.

من خلال نتائج التقدير المتحصل عليها يمكن فحص النموذج وفقا للفرضية التالية:

$\boldsymbol{H_0}$: تمثل فرضية العدم وتعني المعلمة ليس لها معنوية احصائية.

$\boldsymbol{H_1}$: تمثل الفرضية البديلة وتعني المعلمة لها معنوية احصائية.

- **اختبار المعنوية الفردية ل $\boldsymbol{\beta_0}$:**

$$\begin{cases} \boldsymbol{H_0}: \beta_0 = 0 \\ \boldsymbol{H_1}: \beta_0 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال النتائج المتحصل عليها نجد ان **t-stat=0,847 < t-tab= 2, 086** ومنه فإننا نقبل الفرض H_0 ونرفض H_1 أي ان المعلمة β_0 ليس لها معنوية إحصائية.

- **اختبار المعنوية الفردية ل $\boldsymbol{\beta_1}$:**

$$\begin{cases} \boldsymbol{H_0}: \beta_1 = 0 \\ \boldsymbol{H_1}: \beta_1 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال النتائج المتحصل عليها نجد ان **t-stat=5,832 > t-tab= 2, 086** ومنه فإننا نقبل الفرض H_1 ونرفض H_0 أي ان المعلمة β_1 لها معنوية إحصائية.

- **اختبار المعنوية الفردية ل $\boldsymbol{\beta_2}$:**

$$\begin{cases} \boldsymbol{H_0}: \beta_2 = 0 \\ \boldsymbol{H_1}: \beta_2 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال النتائج المتحصل عليها نجد ان **t-stat=5, 389 > t-tab= 2, 086** ومنه فإننا نقبل الفرض H_1 ونرفض H_0 أي ان المعلمة β_2 لها معنوية إحصائية.

- **اختبار المعنوية الفردية ل $\boldsymbol{\beta_3}$:**

$$\begin{cases} \boldsymbol{H_0}: \beta_3 = 0 \\ \boldsymbol{H_1}: \beta_3 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال النتائج المتحصل عليها نجد ان **t-stat=-0,475 < t-tab= 2, 086** ومنه فإننا نقبل الفرض H_0 ونرفض H_1 أي ان المعلمة β_3 ليس لها معنوية إحصائية.

- **اختبار المعنوية الكلية " اختبار فيشر" :**

$$\begin{cases} \boldsymbol{H_0}: \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = 0 \\ \boldsymbol{H_1}: \exists \beta_j \neq 0 \qquad J = 1,2,3 \end{cases}$$

من خلال نتائج اختبار إحصائية فيشر نجد ان **F-stat=191,20** أكبر من **F-tab=3,20** وكذلك **Prob=0,000** وهي أصغر من**5%** ، اذن النموذج مقبول احصائيا.

✓ من خلال التحليل الاحصائي نستنتج ان النموذج الأول غير مقبول وذلك ان المعلمة إيرادات الصناعة غير معنوية وقصد محاولة تحسين هذا النموذج يتم استبعاد هذا المتغير.

❖ **التفسير الاقتصادي:**

➢ **معامل التحديد R^2 :** انطلاقا من نتائج التقدير نلاحظ أن R^2 = 0.97، وهو يبين مدى قوة علاقة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ويدل على أن الإيرادات الفلاحية، السياحية، الصناعية تفسر الناتج الداخلي الخام بنسبة 97% خلال فترة الدراسة، أما بالنسبة للباقي 3% فهي عوامل أخرى مفسرة ل PIB غير مدرجة في النموذج.

✓ اعتمادا على نتائج الجدول رقم 03 تبين ان كل من ايرادات "السياحة والفلاحة " لها أثر إيجابي على النمو الاقتصادي أي انه كل منهما يساهم من خلال الإيرادات التي توفرها في النمو الاقتصادي بينما المعلمة الموافقة لمتغيرات الصناعة ظهرت بإشارة سالبة وليس لها معنوية إحصائية مما يدل على ان الصناعة ليس لها أي تأثير في النمو الاقتصادي.

4. **تقدير نتائج النموذج الثاني:**

الجدول رقم (2-7) :تقدير نتائج النموذج الثاني.

Equation: UNTITLED Workfile: TEST NAMODAJ 2::Untitled\

View | Proc | Object | Print | Name | Freeze | Estimate | Forecast | Stats | Resids

Dependent Variable: PIB
Method: Least Squares
Date: 05/16/23 Time: 10:03
Sample: 2000 2020
Included observations: 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	15923362	5310305.	2.998578	0.0077
TT	1.113935	0.181315	6.143636	0.0000
AGT	69.53198	2.929513	23.73500	0.0000

R-squared	0.971223	Mean dependent var	1.24E+08
Adjusted R-squared	0.968025	S.D. dependent var	57249868
S.E. of regression	10237122	Akaike info criterion	35.25250
Sum squared resid	1.89E+15	Schwarz criterion	35.40172
Log likelihood	-367.1513	Hannan-Quinn criter.	35.28489
F-statistic	303.7470	Durbin-Watson stat	1.598884
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على مخرجات Eviews 10.

اعتمادا على الجدول رقم 07 من هذه الصفحة وبعد تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (MCO) يكون تقدير النموذج كالتالي:

- **المعادلة رقم(02):**

$$PIB = 15923362 + 1{,}113935\ TT + 69{,}53198\ AGT + \varepsilon_t$$

التحليل الاحصائي، الاقتصادي والقياسي:

❖ **التفسير الاحصائي:**

➢ **اختبار ستيودنت لمعلمات النموذج:**

الجدول رقم(2-8): جدول مساعد يوضح معنوية كل معلمة في النموذج الثاني.

المعلمات	المتغيرات الموافقة لها	t-statistic	t-tab	Prob
β_0	الثابت	2,998578	2, 086	0,0077
β_1	TT	6,143636	2, 086	0,0000
β_2	AGT	23,73500	2, 086	0,0000

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على مخرجات Eviews 10.

من خلال نتائج التقدير المتحصل عليها يمكن فحص النموذج كما يلي:

- **اختبار المعنوية الفردية ل β_0 :**

$$\begin{cases} \boldsymbol{H_0}: \beta_0 = 0 \\ \boldsymbol{H_1}: \beta_0 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال النتائج المتحصل عليها نجد ان **t-stat=2,998 > t-tab= 2, 086** ومنه فإننا نقبل الفرض H_1 ونرفض H_0 أي ان المعلمة β_0 لها معنوية إحصائية.

- **اختبار المعنوية الفردية ل β_1 :**

$$\begin{cases} \boldsymbol{H_0}: \beta_1 = 0 \\ \boldsymbol{H_1}: \beta_1 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال النتائج المتحصل عليها نجد ان **t-stat=6,143 > t-tab= 2, 086** ومنه فإننا نقبل الفرض H_1 ونرفض H_0 أي ان المعلمة β_1 لها معنوية إحصائية.

- **اختبار المعنوية الفردية ل β_2 :**

$$\begin{cases} \boldsymbol{H_0}: \beta_2 = 0 \\ \boldsymbol{H_1}: \beta_2 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال النتائج المتحصل عليها نجد ان **t-stat=23, 735 > t-tab= 2, 086** ومنه فإننا نقبل الفرض H_1 ونرفض H_0 أي ان المعلمة β_2 لها معنوية إحصائية.

➢ **اختبار المعنوية الكلية " اختبار فيشر":**

$$\begin{cases} \boldsymbol{H_0}: \beta_1 = \beta_2 = 0 \\ \boldsymbol{H_1}: \exists \beta_j \neq 0, J = 1,2 \end{cases}$$

من خلال نتائج اختبار إحصائية فيشر نجد ان F-stat=303,747 أكبر من F-tab=3,55 وكذلك Prob=0,000 وهي أصغر من5% ، اذن النموذج مقبول احصائيا.

- ✓ من خلال التحيل الاحصائي نستنتج ان النموذج الثاني مقبول باعتبار ان كل معلمات النموذج معنوية تختلف عن الصفر كذلك النموذج مقبول احصائيا حسب اختبار فيشر.

❖ **التفسير الاقتصادي:**

- ➢ **معامل التحديد R^2:** انطلاقا من نتائج التقدير نلاحظ أن R^2 =0,97، وهو يبين مدى قوة علاقة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ويدل على أن الإيرادات الفلاحية، السياحية تفسر الناتج الداخلي الخام بنسبة 97 %خلال فترة الدراسة، أما بالنسبة للباقي 3% فهي عوامل أخرى مفسرة ل PIB غير مدرجة في النموذج.
- ✓ اعتمادا على نتائج الجدول رقم 08 تبين ان كل من الايرادات "السياحة والفلاحة " لها أثر إيجابي على النمو الاقتصادي أي انه كل منهما يساهم من خلال الإيرادات التي توفرها في النمو الاقتصادي.

❖ **التفسير القياسي:**

- **اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء "ديربن-واتسون":** تسمح هذه الاحصاءة باختبار الفرضية التالية:

$$\begin{cases} \boldsymbol{H_0}: \rho = 0 \\ \boldsymbol{H_1}: \rho \neq 0 \quad (\rho < 0 \; ou \; \rho > 0) \end{cases}$$

$\boldsymbol{H_0}$:تمثل فرضية العدم وتنص على عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.

$\boldsymbol{H_1}$: تمثل الفرضية البديلة وتنص على وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.

إن القيمة المحسوبة لديربن واتسون DW=1.59، k=2 وN=21، أما القيمة الجدولية الدنيا فقدرت ب d1=1,13 والقيمة الجدولية العظمى قدرت ب d2=1,54،حيث: 4-d2=2,46 و 4-d1=2,87 ومنه فان: DW=1,59 محصورة بين d2 و2 أي نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على انعدام الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية.

- **اختبار تجانس تباين الأخطاء«White» :** يعتمد هذا الاختبار على العلاقة بين مربعات البواقي وجميع المتغيرات المستقلة وكذا مربعاتها. يمكن إبراز خطوات هدا الاختبار كما يلي:
  - تقدير المعادلة الوسيطية التالية:

$$u_t^2 = \beta_0 + \beta_1 X_{t1} + \alpha_1 X_{t1}^2 + \cdots + \beta_k X_{tk} + \alpha_k X_{tk}^2 + \varepsilon_t$$

ثم حساب معامل التحديد الخاص بهذه المعادلة R^2 .

  - فرضية ثبات تباين الأخطاء H_0 التي ينبغي اختبارها هي[49]:

$$H_0 : \beta_0 = 0 \text{ او } \alpha_1 = 0 \text{ او } \beta_1 = 0 \text{ او } \alpha_2 = 0 \text{ او } \beta_2 = 0 \text{ او } \beta_3 = 0$$

[49] شيخي محمد، **طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات**، مرجع سابق، ص 115.

- فرضية عدم ثبات تباين الأخطاء H_1 التي ينبغي اختبارها هي:

$$H_1 : \beta_0 \neq 0 \text{او} \alpha_1 \neq 0 \text{او} \beta_1 \neq 0 \text{او} \neq \alpha_2 \neq 0 \text{او} \beta_2 \neq 0 \text{ او } \beta_3 \neq 0$$

- اعتمادا على معطيات الجدول رقم 07 من الصفحة 70 وباستعمال برنامج Eviews10 تحصلنا على نتائج التقدير لاختبار التالية:

الجدول رقم (2-9) : نتائج التقدير لاختبار وايت**(White)**.

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	1.106978	Prob. F(5,15)	0.3975
Obs*R-squared	5.660256	Prob. Chi-Square(5)	0.3407
Scaled explained SS	5.034895	Prob. Chi-Square(5)	0.4116

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 05/20/23 Time: 18:58
Sample: 2000 2020
Included observations: 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-3.67E+14	2.22E+14	-1.649524	0.1198
TT^2	0.040323	0.262929	0.153360	0.8802
TT*AGT	-13.13518	7.056449	-1.861443	0.0824
TT	6493433.	10503511	0.618215	0.5457
AGT^2	-263.1123	162.8466	-1.615706	0.1270
AGT	9.40E+08	5.43E+08	1.732704	0.1037

R-squared	0.269536	Mean dependent var	8.98E+13
Adjusted R-squared	0.026048	S.D. dependent var	1.43E+14
S.E. of regression	1.41E+14	Akaike info criterion	68.23743
Sum squared resid	3.00E+29	Schwarz criterion	68.53586
Log likelihood	-710.4930	Hannan-Quinn criter.	68.30219
F-statistic	1.106978	Durbin-Watson stat	2.177188
Prob(F-statistic)	0.397465		

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على مخرجات Eviews 10.

- **الصيغة الرياضية للنموذج:**

- **المعادلة رقم(03) :**

$$\hat{u}_t^2 = -3{,}67 + 6493433TT_t + 0{,}040TT_t^2 + 9{,}40AGT_t - 263{,}11AGT_t^2 - 13{,}135TT_tAGT_t$$

- يمكن الكشف عن ثبات التباين بالاعتماد على اختبار فيشر F او على إحصائية LM كالتالي:

- **اختبار ثبات التباين باستخدام إحصائية فيشر F:**

$$\begin{cases} H_0 : \beta_0 = 0 \text{او} \alpha_1 = 0 \text{ او } \beta_1 = 0 \text{او} \alpha_2 = 0 \text{او} \beta_2 = 0 \text{ او } \beta_3 = 0 \\ H_1 : \beta_0 \neq 0 \text{او} \alpha_1 \neq 0 \text{او} \beta_1 \neq 0 \text{او} \alpha_2 \neq 0 \text{او} \beta_2 \neq 0 \text{ او } \beta_3 \neq 0 \end{cases}$$

✓ من خلال الجدول رقم 09من هذه الصفحة نجد إحصائية فيشر المحسوبة **F-stat=1,10** وهي أصغر من القيمة الجدولية والتي تقدر ب **F-tab**= 3,55 ومنه فإننا نقبل فرضية العدم H_0 ونرفض فرضية البديلة H_1 وبالتالي تحقق فرضية ثبات تباين الاخطاء.

- **اختبار ثبات التباين باستخدام إحصاءة LM :**

$$\begin{cases} H_0 : \beta_0 = \alpha_1 = \beta_1 = \alpha_2 = \beta_2 = \beta_3 = 0 \\ H_1 : \beta_0 \neq 0 \text{ او } \alpha_1 \neq 0 \text{ او } \beta_1 \neq 0 \text{ او } \alpha_2 \neq 0 \text{او } \beta_2 \neq 0 \text{او } \beta_3 \neq 0 \end{cases}$$

اولا: حساب إحصاءة LM حسب العلاقة التالية:

$$LM = n.R^2 \Longrightarrow LM = 21 \times 0{,}269 = 5{,}649$$

ثانيا: إيجاد احصاءة χ^2 الجدولية: $\chi^2_{(5)} = 11.070$

✓ من خلال ما سبق يتبين ان $\chi^2 > LM$ ومنه فان فإننا نقبل فرضية العدم H_0 ونرفض فرضية البديلة H_1 أي ثبات التباين الأخطاء وبالتالي الأخطاء متجانسة التباين.

- **<u>اختبار التوزيع الطبيعي « Jarque and Bera » :</u>**

بالاعتماد على اختبار Jarque-Bera سنقوم باختبار الفرضية التالية وذلك بالاستعانة ببرمجية Eviews:

H_0 :الخطاء العشوائي يتبع التوزيع الطبيعي.

H_1 :الخطاء العشوائي لا يتبع التوزيع الطبيعي.

الشكل رقم (2-5): اختبار **Jarque-Bera** لتوزيع الأخطاء العشوائية.

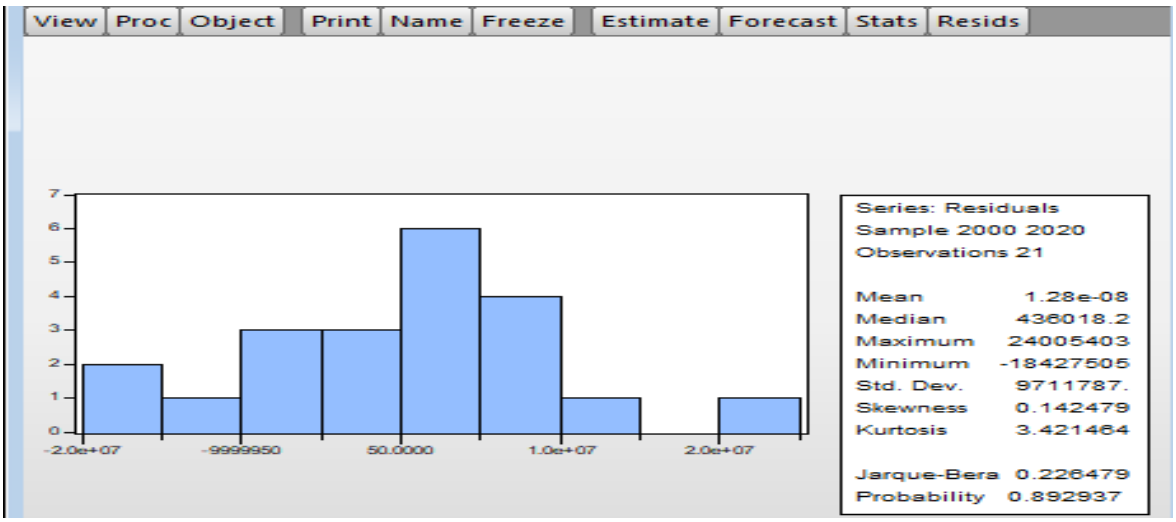

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على مخرجات Eviews 10.

- بالاعتماد على النتائج المتحصل عليها من الشكل رقم 05 من هذه الصفحة نجد ان احصائية **Jarque-Bera** المحسوبة تقدر ب **JB=0,229** والاحتمال المرافق لها يقدر ب **Prob=0,892**

- ونجد احصاءة χ^2 الجدولية تقدر ب: $\chi^2_{(2)} = 5{,}99$

✓ يتبين لنا من خلال النتائج المتحصل عليها ان $\chi^2 = 5{,}99 > \text{JB} = 0{,}229$ ومنه فإننا نقبل فرضية العدم H_0 ونرفض الفرضية البديلة H_1 إذا الخطاء العشوائي يتبع التوزيع الطبيعي.

5. **<u>تقديم نموذج الدراسة:</u>**

المتغير التابع: INDUST : الإيرادات الصناعية.

- **المتغيرات المستقلة:**

EE :المياه والطاقة، **MEC** : المناجم والمقالع، **ISMMEE** : الصناعة الحديدية والمعدنية والميكانيكية والكهربائية والالكترونية، **MDC** : مواد البناء و الخزف والزجاج، **CCP** : الكيمياء والمطاط والبلاستيك، **IAA** : الصناعات الغذائية والتبغ والكبريت، **TC**:الصناعات النسيجية، **CEC** : صناعة الجلود والاحذية، **BLP** :صناعة الخشب والفلين وورق، **ID**:الصناعة المختلفة.

- تكتب صيغة النموذج على الشكل التالي:

$$\boldsymbol{INDUST} = \beta_0 + \beta_1 EE + \beta_2 MEC + \beta_3 ISMMEE + \beta_4 MDC + \beta_5 CCP + \beta_6 IAA + \beta_7 TC + \beta_8 CEC + \beta_9 BLP + \beta_{10} ID + \varepsilon_t$$

➢ **تقدير نتائج النموذج الثالث:**

الجدول رقم (2-10): تقدير نتائج النموذج الثالث.

Equation: EQ02 Workfile: INDUST EV::Untitled\

View | Proc | Object | Print | Name | Freeze | Estimate | Forecast | Stats | Resids

Dependent Variable: INDUST
Method: Least Squares
Date: 05/10/23 Time: 11:32
Sample: 2000 2020
Included observations: 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-3212878.	2513911.	-1.278040	0.2301
EE	-0.511534	2.166889	-0.236068	0.8181
MEC	5.021186	7.593816	0.661220	0.5234
ISMMEE	-0.029777	1.307469	-0.022774	0.9823
MDC	2.745150	2.453087	1.119060	0.2893
CCP	-6.210479	5.392041	-1.151786	0.2762
IAA	2.707201	1.436537	1.884533	0.0889
TC	7.893073	15.14591	0.521136	0.6136
CEC	-77.98990	141.5442	-0.550993	0.5937
BLP	-5.103556	17.91601	-0.284860	0.7816
ID	12.13987	3.233418	3.754500	0.0038

R-squared	0.989041	Mean dependent var	6209397.
Adjusted R-squared	0.978081	S.D. dependent var	3166345.
S.E. of regression	468775.6	Akaike info criterion	29.25932
Sum squared resid	2.20E+12	Schwarz criterion	29.80645
Log likelihood	-296.2228	Hannan-Quinn criter.	29.37806
F-statistic	90.24654	Durbin-Watson stat	1.564454
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews10.

- اعتمادا على الجدول رقم 10 من هذه الصفحة وبعد تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (MCO) يكون تقدير النموذج كالتالي:
- **المعادلة(04):**

$$\boldsymbol{INDUST} = -3212878 - 0.511534EE + 5.021186MEC - 0.029777ISMMEE + 2.745150MDC - 6.210479CCP + 2.707201IAA + 7.893073TC - 77.98990CEC - 5.103556BLP + 12.13987ID + \varepsilon_t$$

التحليل الاحصائي والاقتصادي:

❖ **التفسير الاحصائي:**

➢ **اختبار ستيودنت لمعلمات النموذج:**

الجدول رقم(2-11) : جدول مساعد يوضح معنوية كل معلمة في النموذج الثالث.

المعلمات	المتغيرات الموافقة لها	t-statistic	t-tab	Prob
β_0	الثابت	-1.278040	2.086	0.2301
β_1	EE	-0.236068	2.086	0.8181
β_2	MEC	0.661220	2.086	0.5234
β_3	ISMMEE	-0.022774	2.086	0.9823
β_4	MDC	1.119060	2.086	0.2893
β_5	CCP	-1.151786	2.086	0.2762
β_6	IAA	1.884533	2.086	0.0889
β_7	TC	0.521136	2.086	0.6136
β_8	CEC	-0.550993	2.086	0.5937
β_9	BLP	-0.284860	2.086	0.7816
β_{10}	ID	3.754500	2.086	0.0038

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على مخرجات Eviews 10.

من خلال نتائج التقدير المتحصل عليها يمكن فحص النموذج وفقا للفرضية التالية:

$\boldsymbol{H_0}$ **:** تمثل فرضية العدم وتعني المعلمة ليس لها معنوية احصائية.

$\boldsymbol{H_1}$ **:** تمثل الفرضية البديلة وتعني المعلمة لها معنوية احصائية.

- **اختبار المعنوية الفردية ل $\boldsymbol{\beta_0}$:**

$$\begin{cases} \boldsymbol{H_0}: \beta_0 = 0 \\ \boldsymbol{H_1}: \beta_0 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال النتائج المتحصل عليها نجد ان **t-tab=2.086** $>$ **t-stat=-1.278** ومنه فإننا نقبل الفرض H_0 ونرفض H_1 أي ان المعلمة β_0 ليس لها معنوية إحصائية.

- **اختبار المعنوية الفردية ل $\boldsymbol{\beta_1}$:**

$$\begin{cases} \boldsymbol{H_0}: \beta_1 = 0 \\ \boldsymbol{H_1}: \beta_1 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال النتائج المتحصل عليها نجد ان **t-tab=2.086** $>$ **t-stat=-0.236068** ومنه فإننا نقبل الفرض H_0 ونرفض H_1 أي ان المعلمة β_0 ليس لها معنوية إحصائية.

- **اختبار المعنوية الفردية ل β_2 :**

$$\begin{cases} H_0: \beta_2 = 0 \\ H_1: \beta_2 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال النتائج المتحصل عليها نجد ان t-tab=2.086 > t-stat=0.661220 ومنه فإننا نقبل الفرض H_0 ونرفض H_1 أي ان المعلمة β_0 ليس لها معنوية إحصائية.

- **اختبار المعنوية الفردية ل β_3 :**

$$\begin{cases} H_0: \beta_3 = 0 \\ H_1: \beta_3 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال النتائج المتحصل عليها نجد ان t-tab= 2,086 > t-stat= -0.022774 ومنه فإننا نقبل الفرض H_0 ونرفض H_1 أي ان المعلمة β_3 ليس لها معنوية إحصائية.

- **اختبار المعنوية الفردية ل β_4 :**

$$\begin{cases} H_0: \beta_4 = 0 \\ H_1: \beta_4 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال النتائج المتحصل عليها نجد ان t-tab= 2,086 > t-stat= 1.119060 ومنه فإننا نقبل الفرض H_0 ونرفض H_1 أي ان المعلمة β_4 ليس لها معنوية إحصائية

- **اختبار المعنوية الفردية ل β_5 :**

$$\begin{cases} H_0: \beta_5 = 0 \\ H_1: \beta_5 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال النتائج المتحصل عليها نجد ان t-tab= 2,086 > t-stat= -1.151786 ومنه فإننا نقبل الفرض H_0 ونرفض H_1 أي ان المعلمة β_5 ليس لها معنوية إحصائية.

- **اختبار المعنوية الفردية ل β_6 :**

$$\begin{cases} H_0: \beta_6 = 0 \\ H_1: \beta_6 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال النتائج المتحصل عليها نجد ان t-tab= 2,086 > t-stat= 1.884533 ومنه فإننا نقبل الفرض H_0 ونرفض H_1 أي ان المعلمة β_6 ليس لها معنوية إحصائية.

- **اختبار المعنوية الفردية ل β_7 :**

$$\begin{cases} H_0: \beta_7 = 0 \\ H_1: \beta_7 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال النتائج المتحصل عليها نجد ان t-tab= 2,086 > t-stat= 0.521136 ومنه فإننا نقبل الفرض H_0 ونرفض H_1 أي ان المعلمة β_7 ليس لها معنوية إحصائية.

- **اختبار المعنوية الفردية ل β_8 :**

$$\begin{cases} \boldsymbol{H_0}: \beta_8 = 0 \\ \boldsymbol{H_1}: \beta_8 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال النتائج المتحصل عليها نجد ان **t-tab= 2,086** > **t-stat= -0.550993** ومنه فإننا نقبل الفرض H_0 ونرفض H_1 أي ان المعلمة β_8 ليس لها معنوية إحصائية.

- **اختبار المعنوية الفردية ل β_9 :**

$$\begin{cases} \boldsymbol{H_0}: \beta_9 = 0 \\ \boldsymbol{H_1}: \beta_9 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال النتائج المتحصل عليها نجد ان **t-tab= 2,086** > **t-stat= -0.284860** ومنه فإننا نقبل الفرض H_0 ونرفض H_1 أي ان المعلمة β_9 ليس لها معنوية إحصائية.

- **اختبار المعنوية الفردية ل β_{10} :**

$$\begin{cases} \boldsymbol{H_0}: \beta_{10} = 0 \\ \boldsymbol{H_1}: \beta_{10} \neq 0 \end{cases}$$

من خلال النتائج المتحصل عليها نجد ان **t-tab= 2,086** < **t-stat= 3.754500** ومنه فإننا نقبل الفرض H_1 ونرفض H_0 أي ان المعلمة β_{10} لها معنوية إحصائية.

- **اختبار المعنوية الكلية " اختبار فيشر" :**

$$\begin{cases} \boldsymbol{H_0}: \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \beta_4 = \beta_5 = \beta_6 = \beta_7 = \beta_8 = \beta_9 = \beta_{10} = 0 \\ \boldsymbol{H_1}: \exists \beta_j \neq 0 \qquad J = 1,2,3,4,5,6,7,8,9,10 \end{cases}$$

من خلال نتائج اختبار إحصائية فيشر نجد ان **F-stat=90.246** أكبر من **F-tab= 3.47** وكذلك **Prob=0,000** وهي أصغر من **5%** ، اذن النموذج مقبول احصائيا.

- ✓ من خلال التحليل الاحصائي نستنتج ان النموذج الثالث غير مقبول وذلك ان تقريبا كل المتغيرات المستقلة ليس لها معنوية بالنسبة للنموذج ما عدا إيرادات الصناعة المختلفة.

❖ **<u>التفسير الاقتصادي:</u>**

- **معامل التحديد R^2 :** انطلاقا من نتائج التقدير نلاحظ أن 0.98 = R^2، وهو يبين مدى قوة علاقة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ويدل على أن (المياه والطاقة، لمناجم والمقالع، الصناعة الحديدية والمعدنية والميكانيكية والكهربائية والالكترونية، مواد البناء و الخزف والزجاج، الكيمياء والمطاط والبلاستيك، الصناعات الغذائية والتبغ والكبريت، الصناعات النسيجية، صناعة الجلود والاحذية، صناعة الخشب والفلين وورق، الصناعة المختلفة)تفسر الإيرادات بنسبة 98% خلال فترة الدراسة، أما بالنسبة للباقي 2% فهي عوامل أخرى مفسرة ل **INDUST** غير مدرجة في النموذج.

- ✓ اعتمادا على نتائج الجدول رقم 11تبين ان إيرادات(لمناجم والمقالع، مواد البناء والخزف والزجاج، الصناعات الغذائية والتبغ والكبريت، الصناعات النسيجية، الصناعة المختلفة) ظهرت بإشارة موجبة أي انها تؤثر على الإيرادات الصناعية ايجابيا وهذا يبين لنا وجود علاقة طردية بينهما اما فيما يخص الايرادات (المياه والطاقة،الصناعة الحديدية والمعدنية والميكانيكية والكهربائية والالكترونية، الكيمياء والمطاط والبلاستيك، صناعة الجلود والاحذية، صناعة الخشب والفلين وورق) فقد ظهرت بإشارة سالبة أي انها لا تؤثر على الإيرادات الصناعية.

تحليل النموذج الثالث:

من خلال دراستنا للنموذج الثالث تبين ان اغلبية إيرادات فروع الصناعة الأساسية في الجزائر ليس لها معنوية إحصائية، أي انها لا تأثر في هذا القطاع ماعدا فرع الصناعات المختلفة الذي ظهر بمعنوية موجبة مما يبين تأثيره في قطاع الصناعة من بين فروعها الأساسية الاخرى. وهذا ما جعل الصناعة في الأساس قطاع راكد أي يساهم بنسبة ضئيلة في النمو الاقتصادي للجزائر، على الرغم مما تبنته من برامج تنموية وخطط واستراتيجيات للنهوض بهذا القطاع فمن بين الاستراتيجيات التي اتبعتها ما يلي:

فيما يخص فرع المناجم والمقالع تمثلت في إطلاق العديد من المشاريع المنجمية من خلال التثمين السريع للعديد من المناجم على غرار منجم الزئبق في بوسماعيل ومحاجر الحجر الجيري لمناجم الرصاص والزنك إضافة الى تطوير انتاج مناجم الحديد في الونزة وبوخضرة والفوسفات لمركب الحديد جبل العنق، ويعتبر منجم الحديد الضخم بغار جبيلات في اقصى جنوب غرب الجزائر ،العمل باحتياطات تقدر بأكثر من 3مليار طن ،اما فيما يتعلق بفرع المياه والطاقة فالجزائر تزخر بالعديد من المصادر تمكنها من منافسة اكبر الدول في هذا المجال من طاقة شمسية، الرياح، الماء ،الفحم ،الغاز الطبيعي وغيرها الكثير. وبالنسبة لفرع الصناعات الغذائية والتبغ والكبريت فقد عملت الدولة على إقامة300 فرع لتشجيع استثمار الشباب التقنيين في الصناعات الغذائية.... ووضعت خطط عديدة ومتنوعة لكل فرع من فروع الصناعة المتبقية. وعلى الرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة الا أنه لا يزال قطاع الصناعة يعاني من ركود مما يبين لنا وجود خلل كبير يمكن ان يرجع الى عدة أسباب منها: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لا يزال دون المستوى المطلوب في هذا القطاع، الوضع القانوني للدولة الذي يعرف بالتغيرات المستمرة في المراسيم، العراقيل المؤسساتية والمالية التي تحول دون ولوج الاستثمار في مجالات اكثر انتاجا وتأثيرا في الاقتصاد.

لذا وجب على الدولة تكثيف جهودها والعمل على احياء هذا القطاع الذي يمثل الركيزة الأساسية للقوة الاقتصادية للدول المتقدمة عن طريق تحسين مناخ الاستثمار للقطاع الخاص وتبني إطار قانوني محفز لترقية الاستثمار في البلاد، اصلاح المنظومة المصرفية والمالية وتطوير الأجهزة الإدارية الحكومية، تنظيم وتسهيل إجراءات منح العقار الموجه للاستثمار الصناعي وتعزيز الابتكار والتطوير التكنولوجي للمؤسسات.

خلاصة الفصل:

تهدف هذه الدراسة أساسا الى معرفة العلاقة بين مختلف القطاعات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر، نظرا للاستراتيجيات والتحفيزات التي تبنتها الجزائر من اجل الزيادة في النمو الاقتصادي والخروج من التبعية النفطية. فقد بينت نتائج الدراسة لقياس معاملات هيرفندال-هيرشمان للتنويع الاقتصادي، تحقيق تنويع نسبي وطفيف في الاقتصاد الوطني، وهذا ما يقودنا للحكم على أن اقتصادنا الوطني مازال ريعيا ولم يتمكن من تحقيق تنويع للقاعدة الاقتصادية وتحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية خارج قطاع المحروقات ومازال يعتمد إلى حد بعيد على النفط كمورد طبيعي ناضب لتحقيق التنمية الاقتصادي. بحيث أوضحت دراستنا القياسية عند تقديرنا للنموذج المتكون من المتغيرات المستقلة الثلاث " الإيرادات السياحية، الفلاحية، الصناعية " والمتغير التابع "الناتج الداخلي الخام " اعتمادا على نموذج الانحدار الخطي المتعدد، وباستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية ان الإيرادات السياحية والفلاحية تؤثر بالإيجاب في النمو الاقتصادي اما الإيرادات الصناعية تؤثر سلبا في النمو الاقتصادي وذلك يرجع الى مجموع العراقيل القانونية، المؤسساتية والمالية التي تقف امام هذا القطاع الهام في اقتصاد كل دولة.

من خلال الدراسة القياسية وجدنا ان إيرادات الصناعة لا تؤثر في الناتج الداخلي الخام لذا قمنا بوضع نموذج تكون من المتغيرات المستقلة المتمثلة في "المياه والطاقة، لمناجم والمقالع، الصناعة الحديدية والمعدنية والميكانيكية والكهربائية والالكترونية، مواد البناء والخزف والزجاج، الكيمياء والمطاط والبلاستيك، الصناعات الغذائية والتبغ والكبريت، الصناعات النسيجية، صناعة الجلود والاحذية، صناعة الخشب والفلين وورق، الصناعة المختلفة " والمتغير التابع " الإيرادات الصناعية " واعتمادا على مخرجات Eviews10 تبين ان من بين كل المتغيرات المستقلة " الصناعة المختلفة " فقط لها معنوية إحصائية أي انها الوحيدة التي تؤثر في إيرادات الصناعة.

الخاتمة

الواضح جليا أن قطاع المحروقات يعتبر العمود الفقري للاقتصاد الجزائري، باعتباره مصدرا للتمويل بالعملة الصعبة، ومادة أولية وطاقوية للصناعة بحيث لعب دورا هاما فيه لا يمكن تجاهله بالنظر لما ساهمت فيه العوائد النفطية في إخراج الجزائر في كل مرة من أزماتها. إن النتائج التي تحصلنا عليها من خلال الدراسة أظهرت هيمنة قطاع المحروقات على زيادة النمو الاقتصادي في الجزائر وهذا يؤكد مدى مراهنة الجزائر في مداخيلها على قطاع المحروقات من جهة والنقص الكبير في درجة التنويع الاقتصادي في الجزائر من جهة أخرى، والذي يعد الحلقة المفقودة في الاقتصاد الجزائري الذي لايزال رهين التقلبات والتغيرات في أسعار البترول.

أن نجاح عملية التنويع الاقتصادي هي بالدور الذي تلعبه الدولة لمساعدة مختلف القطاعات وإشراكها في العمل على تحقيق تنويع الاقتصاد الوطني عن طريق التوجه إلى الاستثمار في مجال الفلاحة والصناعة والسياحة، وهي قطاعات جد هامة يمكن أن تكون البديل وبدون منازع لقطاع المحروقات، ولكن ذلك يتطلب تفعيل جاد واهتمام كبير، من خلال وضع استراتيجيات وخطط على المدى المتوسط والبعيد مبنية على سياسة اقتصادية واضحة وفعالة في تحديث القوانين والتشريعات والاستثمار ،بالإضافة إلى توفير البنية التحتية اللازمة والبيئة المحفزة لنمووتوسع قطاع الأعمال والاهتمام بجميع القطاعات الاقتصادية التي تساعد الجزائر على الخروج من الازمة.

ولإعطاء هذا الموضوع حقا معتبرا من الأهمية قمنا في الجانب التطبيقي من دراستنا القياسية بقياس اهم مؤشر للتنويع الاقتصادي هيرفيندال-هيرشمان، ومن خلاله تعرفنا على مدى تنوع الاقتصاد الجزائري الذي كان في بداية فترة الدراسة ضئيل ليرتفع تدريجيا حتى نهاية الفترة. وبعد وضع نموذج الدراسة الذي كان الهدف منها معرفة أهم القطاعات التي تؤثر على الناتج الداخلي الخام، حيث تبين في النموذج الأول أن كل من السياحة وقطاع الفلاحة لها أثر ايجابي على الناتج الداخلي الخام، بالإضافة إلى عوامل أخرى لم يتم إدراجها في النموذج، قد تكون (قطاعات أخرى كقطاع الخدمات، البناء والاشغال العمومية، قطاع المحروقات أو النقل). بالاعتماد على نتائج الدراسة الأولى أخذنا المتغيرة الصناعة كنموذج ثاني للدراسة والتي لها أثر سلبي على الناتج الداخلي الخام، من أجل معرفة أهم أسباب ركود هذا القطاع والتي تمثلت في ضعف فروع الصناعة الرئيسية للدولة مما يستدعي عليها في جناح السرعة إيجاد حلول واستراتيجيات للنهوض بهذا القطاع.

- **اختبار فرضيات البحث:**

- من خلال دراستنا للجانب النظري والتطبيقي تبين لنا ان الفرضية الأولى كانت صحيحة حيث توصلنا الى أن الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات، بحيث تساهم إيرادات البترول بنسبة تفوق93% في الصادرات الإجمالية، كما تساهم بما يقارب 37% في الناتج الداخلي الخام.
- نقبل الفرضية الثانية والتي تنص على انه يمكن تحقيق التنويع الاقتصادي باتباع استراتيجيات تنموية في القطاعات المتمثلة في السياحة، الفلاحة، الصناعة وكذلك الطاقات المتجددة من اجل تطويرها، علاج مشاكلها واحلالها محل المحروقات والاستغلال الامثل للموارد والإمكانيات المتاحة أمام الجزائر.

- **النتائج المتوصل اليها:**

من خلال ما تم التطرق اليه في دراستنا هذه يمكننا الخروج بمجموعة من النتائج المتوصل اليها وهي كالتالي:

- إن إيرادات المحروقات هي مداخيل ريعية ظاهرية لا تنبئ عن تطور اقتصادي أو تكنولوجي، وتؤدي دوما إلى الوقوع في منزلق السراب البترولي، لأن ارتفاع الأسعار وزيادة الفوائض المالية تؤدي إلى نمو المؤشرات الكمية الاقتصادية، أي أنها مؤشرات إحصائية وتوحي بتحسين الأوضاع الاقتصادية، مع أن التنمية الشاملة باعتبارها إحداث تغييرات جذرية في الهيكل الاقتصادي الوطني للخروج من حالة التخلف تبقى بعيدة.
- لقد اعتمدت الجزائر على قطاع المحروقات بشكل كبير من أجل التنمية، إلا أن هذا القطاع لا يوحي أنه يساير النواحي الاجتماعية للفرد الجزائري كتوفير مناصب شغل رغم أنه يخلق الثروات.
- تعتبر كل من الإيرادات السياحة والفلاحة من بين أهم العوامل المؤثرة على الناتج الداخلي الخام، حيث تبين وجود علاقة سببية ايجابية بينهما، بينما ظهرت الإيرادات الصناعية بمعنوية سالبة اي أنها لا تؤثر على النمو الاقتصادي، وهذا راجع إلى عدم استغلال الطاقات العاطلة في هذا القطاع، وغياب التنسيق بين هذا القطاع والقطاعات الأخرى.
- مساهمة قطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني بدأت تشهد تحسن ملحوظ نتيجة برامج الدعم المقدمة من طرف الحكومة لترقية هذا القطاع.
- لا يزال القطاع الصناعي الجزائري منغلقا على نفسه في الفروع الصناعية المختلفة، وغير قادر على الاندماج في الاقتصاد العالمي نتيجة ارتباطه بالاقتصاديات المتقدمة من حيث التموين واستخدام التكنولوجيات الحديثة وعدم تطويرها محليا، او ولوج عالم التصدير في فروع صناعية المحددة، وهو ما يثبت ان الاستراتيجية الصناعية المنتهجة فشلت في إحلال الواردات والدليل على ذلك، هو حجم الواردات من المنتجات الصناعية التي تتزايد من سنة الى أخرى كما انها فشلت في تعزيز الصادرات الصناعية والدليل على ذلك ان أزيد من 93% من الصادرات الجزائرية عبارة عن نفط وغاز.
- رغم المحاولات التي قامت بها الدولة من أجل التوجه نحو التنويع الاقتصادي غير أنها لم تحقق النسب المرجوة والمأمولة.
- ان تحقيق أهداف كبرى مثل رفع مستوى النمو الاقتصادي وتخفيض نسبة البطالة، يتطلب من الدولة اتباع استراتيجية طويلة المدى مبنية على مجموعة من السياسات والبرامج الخاصة بكل هدف، وبالتالي فإنه لا يمكن لأي سياسة محددة المجال والموارد ان تحقق جميع هذه الأهداف.

- **الاقتراحات والتوصيات:**

- الحد من الاعتماد على استخدام وتصدير النفط بكثرة.
- إن المخصصات المالية الموجهة للقطاعات الاقتصادية تعرف تطورا، لكنه تطور ضعيف، كما أن هذه المبالغ لا تعكس الواقع بالنظر إلى حجمها، والأسوأ أن هذه المخصصات المالية تتأثر بفعل أسعار البترول، الأمر الذي يدعوا للبحث عن بدائل أكثر استقرارا.
- تنظيم الإطار القانوني الذي يشجع ويحفز الاستثمار الأجنبي في الجزائر.

- تشجيع المؤسسات المالية لتطوير منتجات بنكية جديدة لدعم الأنشطة الإنتاجية والصناعية، مع ضرورة تشجيع تمويل الاستثمارات الصناعية.
- ترشيد الانفاق العام والاستغلال العقلاني للموارد المتاحة وتوزيعها حسب الأولويات، الأمر الذي يؤدي إلى التوازن بين الاستثمار في رأس المال البشري والقطاعات الإنتاجية التي تساهم بنسبة كبيرة في تكوين القيمة.
- تشجيع المؤسسات الناشئة، الصغيرة والمتوسطة وتقديم الدعم اللازم لها، حيث بينت النتائج أن صادرات هذه المؤسسات في تزايد من سنة لأخرى.
- الانضمام إلى أكبر التكتلات الاقتصادية الإقليمية للاستفادة من المزايا التي تقدمها.
- اتخاذ إجراءات عملية تهدف إلى ترقية القطاع الصناعي وتأهيله ليصبح قادرا على المنافسة في الأسواق العالمية، في ظل الإمكانات المتوافرة من مواد أولية ويد عاملة، إضافة للغطاء المالي الكبير المخصص له.
- تشجيع الاستثمار في القطاع الفلاحي من خلال مواصلة الدعم المادي والمالي للمستثمرين كمواصلة سياسة الإعفاء الضريبي المعمول به في القطاع الفلاحي.
- إعطاء عناية خاصة للزراعة الصحراوية، والتي أثبتت بأنها ذات مردودية عالية فالصحراء الجزائرية تحتوي على مخزون هائل من المياه الجوفية وأراضيها سهلة الاستصلاح.
- إن تجاوز عقبة التركيز الاقتصادي يتطلب توفير البنى التحتية اللازمة لقطاع السياحة من خلال تحسين شبكة المواصلات ووسائل الاتصال، والتركيز على القطاعات المرافقة للسياحة كالفنادق والمطاعم.
- تدعيم قطاع السياحة وتوسيع مجالات الاستثمار فيه برفع التحفيزات قصد جلب العملة الصعبة.
- تطوير البحث العلمي والابتكار في مجال الطاقات المتجددة بالأخص الطاقة الشمسية وخاصة أن الصحراء الجزائرية تعتبر أكثر المناطق المعرضة للشمس في العالم.

➢ **افاق الدراسة:**

- نتطلع الى اجراء دراسة تحليلية للنهوض بقطاع الصناعة وذلك بالكشف عن أبرز المشاكل التي تواجه هذا القطاع والعمل على حلها وبناء قاعدة صناعية ثقيلة وخفيفة، تعزيز التكنولوجيا والابتكار مما يسمح بالدفع بعجلة التنمية الاقتصادية.
- نأمل أن يكون هناك تطبيق للتقنيات الاقتصادية الكمية في كل المجالات من تحليل وتنظيم المعطيات، بحوث العمليات وغيرها، وكذلك بناء قاعدة متنوعة من البيانات الدقيقة التي يحتاجها الباحث للوصول الى نتائج مبنية على أسس صحيحة لتكون ركيزة يعتمد عليها في وضع الخطط والاستراتيجيات الكفيلة بالانتقال بالاقتصاد الجزائري من اقتصاد تبعية الى اقتصاد متنوع.

المراجع

- **الكتب:**

❖ **الكتب باللغة العربية:**

1. بامخرمة أحمد سعيد، اقتصاديات الصناعة، دار زهران للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 1994.
2. حسين علي بخيت، سحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، 2007، .
3. خالد محمد السواعي، EViews والقياس الاقتصادي، دار الكتاب الثقافي، الطبعة الاولى، عمان،2012.
4. زواوية حلام، دور اقتصاديات الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول المغاربية، دار النشر مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، اسكندرية ،2014.
5. زيد منير عبوي، مبادئ السياحة الحديثة، دار المعتز للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، بدون سنة نشر.
6. سفيان عمراني، أثر تغيرات اسعار البترول على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر الفترة بين 2015-2000 (دراسة تحليلية وقياسية)، الناشر مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، الاسكندرية، 2018.
7. شارلز وجاريث جونز، الإدارة الاستراتيجية (مدخل متكامل)، ترجمة رفاعي محمد رفاعي ومحمد سيد أحمد عبد المتعال، الجزء الأول، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية،2001.
8. شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2012.
9. عبد المجيد قدي، الاقتصاد الجزائري بين الإصلاحات والارتهان للنفط، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2016.
10. عبد المجيد، منور أوسرير، محمد حمو، الاقتصاد البيئي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، الجزائر ،2010.
11. كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسن لطيف الزبيدي، القياس الاقتصادي النظرية والتحليل، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية ،2014.
12. مالك بن نبي، مشكلة الثقافة، دار الفكر، دمشق، بدون سنة نشر.
13. محمد صادق إسماعيل، (التجربة الماليزية...مهاتير محمد. والصحوة الاقتصادية)، العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، 2014.
14. مصطفى يوسف كافي، فلسفة اقتصاد السياحة والسفر، الطبعة الأولى، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2016.
15. مكيد علي، الاقتصاد القياسي دروس ومسائل محلولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 2011.

❖ **الكتب باللغة الاجنبية:**

1. Brainard, William and Richard Cooper «Uncertainty and Diversification of International Trade», Food Research Institute Studies in Agricultural Economics, Trade and Development,(1968) .

- **الرسائل والمذكرات:**

❖ **أطروحة الدكتوراه:**

1. سليم بوهيدل، إشكالية تنمية القطاع الصناعي الجزائري في ظل التحويلات الاقتصادية الدولية مع التطبيق على فرع الصناعات الغذائية –افاق 2025- ،أطروحة دكتوراه ،تخصص اقتصاد التنمية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة باتنة1 –الحاج لخضر–، 2016-2017.
2. صليحة عشي، الأداء والأثر الاقتصادي للسياحة في الجزائر، تونس، المغرب، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة الحاج 18 لخضر، باتنة، 2011/2010.
3. محمد غردي، القطاع الزراعي الجزائري واشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام الي المنظمة العالمية للتجارة 111 الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2012.
4. محمد ماحي، طبيعة الموازنة العامة للدولة في ظل تقلبات أسعار النفط دراسة حالة الجزائر 2019-2009، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص تحليل اقتصادي واستشراف، جامعة الجزائر03، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2019-2020.
5. مخضار سليم، دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية، اطروحة دكتوراه، تخصص بحوث العمليات وتسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد -تلمسان -، 2017-2018.
6. مراد حطاب، أثر السياسات الصناعية على هيكل الصناعة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2016.
7. الهروشي خطاب، دور التسويق في صياغة الرؤية مستقبلية للاقتصاد جزائري خارج المحروقات دراسة قياسية لعينة من المؤسسات المصدر الجزائرية، اطروحة دكتوراه، تخصص إدارة اعمال ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 02 ،2020-2021.

❖ **رسائل الماجستير:**

1. سماعنيني نسيبة، دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال، وهران، جامعة وهران 2014.
2. عماد تكواشت، واقع وافاق الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص علوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر-باتنة-، 2012.

❖ **مذكرة ماستر:**

1. بن يوسف عبد الحميد، افاق التنمية الاقتصادية من خلال قطاع السياحة –دراسة حالة ولاية – مستغانم –، مذكرة ماستر، تخصص تحليل اقتصادي واستشراف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، 2017-2018.

2. بوشهيدة ابتسام، استراتيجية النهوض بقطاع السياحة في الجزائر، مذكرة ماستر، تخصص ادارة واقتصاد مؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، 2016-2015.
3. بوعنينبة لبنى، التنويع الاقتصادي في الجزائر بين الخيارات والبدائل المتاحة – دراسة قياسية –، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية والتجارية، تخصص مالية المؤسسة، المدرسة العليا للتجارة، جامعة الجزائر، 2017-2016.
4. حيمر محمد، اثر الاستثمار السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر –دراسة قياسية للفترة(1990-2015) -، مذكرة ماستر، تخصص تقنيات كمية مطبقة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة مستغانم ،2016- 2017.
5. سنوسي علاء الدين، بوشيبي علية شيراز، سياسة التنويع الاقتصادي في الجزائر بين الاداء والتقييم - دراسة احصائية تحليلية -، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد نقدي بنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2021-2020.

- **المجلات والمقالات:**

❖ **باللغة العربية :**

1. أسماء بللعما، دحمان بن عبد الفتاح، سياسات التنويع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط - دراسة حالة الجزائر -، مجلة الاقتصاد والبيئة، جامعة احمد دراية – ادرار -، المجلد 03، العدد 01، 2020.
2. بللعما أسماء، بن عبد الفتاح دحمان، استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد07، العدد01 ،2018.
3. بن شني عمروش، ايت حبوش وهيبة، اثر السياحة في عملية التنمية المحلية ولاية– مستغانم -، مجلة المالية والأسواق، جامعة وهران 02، المجلد 05 ، العدد10 ،2019.
4. بوابة جدة الاقتصادية، تحليل الاقتصاد الكلي للمملكة العربية السعودية (ماي 2015).
5. بوفنش وسيلة، اقتصاد ما بعد النفط: الامارات العربية المتحدة نموذج رائد في التنويع الاقتصادي، مجلة ميلاس للبحوث والدراسات، مركز الجامعي عبد الحفيد بوالصوف-ميلة -، عدد 05، 2017.
6. ذراع مسعودة رضا، أثر تقلبات اسعار النفط على نمو القطاع الصناعي وتفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر – دراسة قياسية للفترة 2017-1980 -، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، قليعة -تيبازة -.
7. ساعو باية، القطاع الصناعي الجزائري: المشاكل والحلول، معارف مجلة علمية دولية محكمة، العدد 22، 2017.
8. سليم مجلخ، وليد بشيشي، قياس وتحليل التنويع الاقتصادي في الجزائر للفترة (2019-1996)، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، المجلد 16، العدد 01، 2022.
9. الشارف بن عطية، حاكمي بوحفص، التنويع الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية لتأثير القطاعات الأساسية خارج المحروقات خلال الفترة 1990-2017، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة محمد بن احمد - وهران 02 -، 2018.

10. عاطف لافي مرزوك، التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي، مقاربة للقواعد والدلائل، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد 24، 2013.
11. عبد الصمد سعودي، التنويع الاقتصادي لمجابهة الصدمات النفطية في الاقتصاد الجزائري دراسة تطبيقية نموذج التنويع -هريشمان هرفندل-، مجلة ابحاث اقتصادية معاصرة، جامعة محمد بوضياف - مسيلة -، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد 02، 2019.
12. عراب سمية، تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات وتحليل درجة تنوعه حسب مؤشر هرفندل-هيرشمان (H.H) خلال الفترة(2001-2019) مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان،2021.
13. فاتح حركاتي، عطا الله أبادير، نشأت الوكيل، القطاع الصناعي الجزائري بديل تنموي خارج المحروقات، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد32، العدد 2، 2018.
14. فطيمة بن عبد العزيز، استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر (2016-2020)، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر03، المجلد 09، العدد 01 ،2020.
15. مستوي عادل، نمذجة العلاقة بين الناتج الفلاحي والنمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر باستخدام نموذج شعاع الانحدار الذاتيVAR خلال الفترة 2000-2018))، مجلة مراجعة الاصلاحات الاقتصادية والتكامل في الاقتصاد العالمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، المجلد 14، العدد 03، .2020.
16. مصطفي بودرامة، الطيب قصاص، المشاكل التي تواجه القطاع الصناعي في الجزائر، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي –الجزائر-، العدد 12، 2017.
17. نوال فرقش، باية ساعو، القطاع السياحي في الجزائر بين تحديات الواقع ورهانات المستقبل، مجلة التمكين الاجتماعي، جامعة اكلي محند اولحاج -البويرة -المجلد 04، العدد04، ديسمبر 2022.
18. هواري أحلام، سدي علي، التنويع الاقتصادي في بعض البلدان المصدرة للنفط: مع الإشارة حالة الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة عبد الحميد ابن باديس، -مستغانم-، جامعة ابن خلدون –تيارت-،الجزائر، المجلد05، العدد 02، 2019.

❖ **باللغة الاجنبية:**

1. Aissaoui.A «The Challenges of diversifying Petroleum-Dependant Economies: Algeria in the context of the Middle-East and North-Africa», Arab Petroleum Investments Corporation, Middle East Economic Survey, Vol.LII, No. 22, [2009].
2. BELKACEM B & All « Le développement du secteur agricole ; facteur de croissance économique et de l'emploi en Algérie au cours de la période (2001-2016) » Revue Internationale des Sciences de Gestion « Numéro 3 : Avril 2019 / Volume 2 : numéro 2 ».
3. Benfreiha nadjat, Nessah slimane, the reality of economic diversification in the Arab countries – presenting the experiences of some countries- , modern economic and sustainable development review, university centre ahmed bin yahya al – wancharissi - -tissemsilt - , vol 03,issue 01, 2020.

4. Decision Makers: REN21"Renewable Energy 2010", Global Status Report.
5. Singer. H. W « The Distribution of Gains between Investing and Borrowing Countries», American Economic Review, vol. 40, no. 2 (1950).
6. The Global Competitiveness Report 2017-2018. Switzerland: world economic forum.2018.
7. United Nations Framework Convention on Climat Change (UNFCCC) «economic diversification». (2009)
8. United Nations. (2011). Economic Diversification in Africa: A Review of Selected Countries. Office of the Special Adviser on Africa.

- **المداخلات والملتقيات:**

1. بوعريوة ربيع، المداخلة بعنوان: أهمية القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، الملتقى الدولي الرابع "القطاع الفلاحي كمحرك لتنمية الاقتصادية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط "، يومي 25-24 ماي 2017، جامعة أمحمد بوقرة -بومرداس-كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير.
2. حفصي بونبعو ياسين، مداخلة بعنوان إمكانيات ومعوقات القطاع السياحي في الجزائر وآليات ترقيته لتنمية الاقتصاد الوطني دراسة تحليلية للفترة (2016-2008)، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي تيبازة، الجزائر، إمكانيات ومعوقات القطاع السياحي في الجزائر وآليات ترقيته لتنمية الاقتصاد الوطنيpdf.
3. خضراوي ساسية، دوبة سعاد، استراتيجيات ترقية القطاع الصناعي في الجزائر، الملتقى الدولي حول استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في جزائر، 2018.
4. دواح بلقاسم، عمروش صبرينة، مداخلة بعنوان التوجه نحو استغلال الطاقات المتجددة سبيل لحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الوطني الأول حول "التطبيقات الجديدة للاقتصاد "، جامعة مستغانم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،12 نوفمبر 2019.
5. سعود وسيلة، قاسي كمال، المؤتمر الدولي حول استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، مداخلة بعنوان تحليل أداء الصناعة في الجزائر خلال الفترة 2016-2007، جامعة البليدة 2، الجزائر.
6. شماني وفاء، مداخلة بعنوان أفاق الطاقة المتجددة كبديل للطاقة النافدة في الجزائر، ملتقى دولي حول مستقبل الطاقة الخضراء كبديل للطاقة الاحفورية في الجزائر، برج بوعريريج، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
7. الطيب داودي، دلال بن طبي، رهان السياسات الصناعية لقطاعات خارج المحروقات، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الصناعي والسياسات الصناعية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2-3 ديسمبر 2008.
8. عبد الرزاق بن علي، نجوى ا رشدي، التنويع الاقتصادي: المفهوم الأهمية والمحددات، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي السادس، 3 نوفمبر / 2016حول: بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول

المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، جامعة حمانة لخضر، أيام2 جامعة وادي سوف، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

9. فاطمة حسن، وسلمى داود، واقع ومعوقات التنوع الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية (دراسة تحليلية لأثر الإنفاق العام على تنوع الناتج المحلي الإجمالي بالمملكة للفترة 1995-2015 مقارنة بتجارب دولتي ماليزيا والإمارات العربية المتحدة)، مداخلة ضمن المؤتمر السنوي لجمعية الاقتصاد السعودية (27-29 مارس 2017).
10. منصور شريفة، حاكمي بوحفص، مداخلة بعنوان دور الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول " التطبيقات الجديدة للاقتصاد "، جامعة وهران 02 ،12 نوفمبر 2019.

❖ **باللغة الاجنبية:**

1. Gelb, A. Diversification de l'économie des pays riches en ressources Naturelle. le séminaire de Haute niveau du FMI Ressources naturelles, Finance et développement. Alger(2010).

- **المواقع الالكترونية:**

1. حامد عبد الحسين الجبوري، التنويع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية. تاريخ الاسترداد يوم 08 -10 - 2016، من مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية تاريخ الاطلاع: 13-02-2023. http://burathanews.com/arabic/studies/303451
2. عبد الرحمان محمد السلطان، كيف تغلبت تشيلي على نقمة الموارد، ألفا بيتا نخبة كتاب المال والاقتصاد، https://iefpedia.com/arab/?p=42426تاريخ الاطلاع 15-02-2023.
3. بنك الجزائر من الموقع https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2023/02/rapportba2020ar.pdf تم الاطلاع عليه يوم: 15-02-2023 .

قائمة الملاحق

الملحق(01) : تقدير نتائج النموذج الأول

Equation: EQ03 Workfile: TP::Untitled\

View | Proc | Object | Print | Name | Freeze | Estimate | Forecast | Stats | Resids

Dependent Variable: PIB
Method: Least Squares
Date: 05/09/23 Time: 12:20
Sample: 2000 2020
Included observations: 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	6144236.	7248259.	0.847684	0.4084
TT	0.099019	0.016977	5.832622	0.0000
AGT	79.77883	14.80176	5.389821	0.0000
INDUST	-1.723026	3.621858	-0.475730	0.6403

R-squared	0.971216	Mean dependent var	1.24E+08
Adjusted R-squared	0.966136	S.D. dependent var	57249868
S.E. of regression	10535145	Akaike info criterion	35.34798
Sum squared resid	1.89E+15	Schwarz criterion	35.54693
Log likelihood	-367.1537	Hannan-Quinn criter.	35.39115
F-statistic	191.2021	Durbin-Watson stat	1.699105
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على مخرجاتEviews10 .

الملحق(02) : تقدير نتائج النموذج الثاني.

Equation: UNTITLED Workfile: TEST NAMODAJ 2::Untitled\

View | Proc | Object | Print | Name | Freeze | Estimate | Forecast | Stats | Resids

Dependent Variable: PIB
Method: Least Squares
Date: 05/16/23 Time: 10:03
Sample: 2000 2020
Included observations: 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	15923362	5310305.	2.998578	0.0077
TT	1.113935	0.181315	6.143636	0.0000
AGT	69.53198	2.929513	23.73500	0.0000

R-squared	0.971223	Mean dependent var	1.24E+08
Adjusted R-squared	0.968025	S.D. dependent var	57249868
S.E. of regression	10237122	Akaike info criterion	35.25250
Sum squared resid	1.89E+15	Schwarz criterion	35.40172
Log likelihood	-367.1513	Hannan-Quinn criter.	35.28489
F-statistic	303.7470	Durbin-Watson stat	1.598884
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على مخرجاتEviews10

الملحق(03):نتائج تقدير لاختبار وايت White

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	1.106978	Prob. F(5,15)	0.3975
Obs*R-squared	5.660256	Prob. Chi-Square(5)	0.3407
Scaled explained SS	5.034895	Prob. Chi-Square(5)	0.4116

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 05/20/23 Time: 18:58
Sample: 2000 2020
Included observations: 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-3.67E+14	2.22E+14	-1.649524	0.1198
TT^2	0.040323	0.262929	0.153360	0.8802
TT*AGT	-13.13518	7.056449	-1.861443	0.0824
TT	6493433.	10503511	0.618215	0.5457
AGT^2	-263.1123	162.8466	-1.615706	0.1270
AGT	9.40E+08	5.43E+08	1.732704	0.1037

R-squared	0.269536	Mean dependent var	8.98E+13
Adjusted R-squared	0.026048	S.D. dependent var	1.43E+14
S.E. of regression	1.41E+14	Akaike info criterion	68.23743
Sum squared resid	3.00E+29	Schwarz criterion	68.53586
Log likelihood	-710.4930	Hannan-Quinn criter.	68.30219
F-statistic	1.106978	Durbin-Watson stat	2.177188
Prob(F-statistic)	0.397465		

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على مخرجاتEviews10

الملحق(04): اختبارJarque-Beraلتوزيع الأخطاء العشوائية

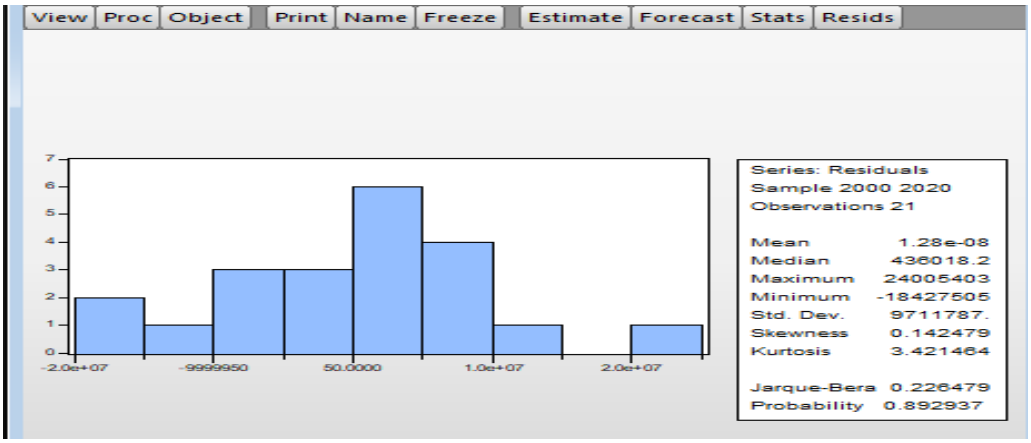

المصدر : من اعداد الطلبة اعتمادا على مخرجاتEviews10

الملحق(05) :تقدير نتائج النموذج الثالث.

Equation: EQ02 Workfile: INDUST EV::Untitled\

View Proc Object Print Name Freeze Estimate Forecast Stats Resids

Dependent Variable: INDUST
Method: Least Squares
Date: 05/10/23 Time: 11:32
Sample: 2000 2020
Included observations: 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-3212878.	2513911.	-1.278040	0.2301
EE	-0.511534	2.166889	-0.236068	0.8181
MEC	5.021186	7.593816	0.661220	0.5234
ISMMEE	-0.029777	1.307469	-0.022774	0.9823
MDC	2.745150	2.453087	1.119060	0.2893
CCP	-6.210479	5.392041	-1.151786	0.2762
IAA	2.707201	1.436537	1.884533	0.0889
TC	7.893073	15.14591	0.521136	0.6136
CEC	-77.98990	141.5442	-0.550993	0.5937
BLP	-5.103556	17.91601	-0.284860	0.7816
ID	12.13987	3.233418	3.754500	0.0038

R-squared	0.989041	Mean dependent var	6209397.
Adjusted R-squared	0.978081	S.D. dependent var	3166345.
S.E. of regression	468775.6	Akaike info criterion	29.25932
Sum squared resid	2.20E+12	Schwarz criterion	29.80645
Log likelihood	-296.2228	Hannan-Quinn criter.	29.37806
F-statistic	90.24654	Durbin-Watson stat	1.564454
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على مخرجاتEviews10